

المملكـة العربيـة السعوديـة
وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار

من (باب الافعال التي تستعمل وتلغى) إلى نهاية (باب من الفعل يبدل فيه الاخر من الاول ويجرى على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول)

دراسة وتحقيق

لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي المتوفى بعد سنة630 هـ

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الماجستير) في النحو والصرف

اسـم الطالـب

فيصـــل بن عــوض بن معــوض العمـري

الرقم الجامعي/2940147

إشراف

الدكتور/ مؤمــن صـبري غنـــام

العام الجامعي 1433 / 1434هـ

المستخلص

عنوان الرسالة: (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصَّفار من أول باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، حتى نهاية باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول. دراسةً وتحقيقًا)

يتكون هذا البحث من مقدمة وقسمين رئيسين: أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق، ثم فهارس مفصّلة.

وتشتمل المقدمة على أهمية الموضوع وقيمته العلمية، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث والمنهج المتبع في التحقيق.

القسم الأول من هذه الرسالة: الدراسة، وفيه تمهيد وفصلان، أما التمهيد فيحتوي على مبحثين الأول: سيبويه حياته وآثاره بإيجاز. والمبحث الثاني: الكتاب وقيمته العلمية، وأهم شروحه بإيجاز.

الفصل الأول: أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفَّار البطليوسي ويشتمل على ترجمة للمؤلف، والفصل الثاني يشتمل على: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، ومنهج الصفار فيه، والأصول النحوية التي اعتمد عليها، وتقويم الكتاب، ووصف النسخ الخطية ونماذج منها.

والقسم الثاني: النص المحقق، ويشتمل على ستة أبواب، هي

١ - باب الأفعال التي تستعمل وتلغى.

٢ - وباب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك.

٣ - وباب الأمر والنهي.

٤ - وباب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي.

٥ - وباب من الفعل يستعمل في الاسم.

٦ - وباب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول .

ثم قائمة المصادر والمراجع ثم الفهارس الفنية.

وقد كان الهدف من الرسالة المشاركة في إخراج شرح قيم من شروح كتاب سيبويه مع ما في ذلك من إبراز عَلَمٍ من أعلام الأندلس و خدمة التراث العربي.

المُقَدِّمَة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين أما بعد

فقد شرَّف الله سبحانه وتعالى هذه اللغة بجعلها لغة كتابه، ووحيه، وبيان شرعه، فخصها بالصيانة والعناية، وهيأ لها من تصدى لخدمتها، وانبرى لدراستها، وتدريسها؛ لينال شرف الخدمة، ولقد كان سيبويه – رحمه الله – أحد أوائل أولئك الأفذاذ الذين تولوا هذه المسؤولية العظيمة في تلك القرون المفضلة ، فأخرج لنا كتابه العظيم، أعجب به كلُّ من قرأه ، وتناقله العلماء قبل الطلبه، فكان مدار بحثهم، ودليل فهمهم، يمدحون من درسه، ويذمون من هجره، فإن قيل في البصرة فلان قرأ الكتاب، علم أنه كتاب سيبويه، فتعلقت به الأفئدة ونال السبق والهيمنة، فبدأوا بشرحه، وتوالوا على ذلك في المشرق والمغرب ، وكان من بين تلك الشروح شرحُ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، ولم يصل إلينا إلَّا السِّفر الأول منه ، ويقع في (243) لوحة أي: (486) صفحة، أمَّا بقية الكتاب فلم تصل إلينا ، ولم نجد أحدًا ممن اهتم بفهرسة التراث يذكر عنه شيئاً ، وقد حُقِّقَ هذا السفر الأول من بدايته إلى نهاية (باب ماجرى في الاستفهام مجرى الفعل من أسماء الفاعلين والمفعولين كما جرى في غيره مجرى الفعل) وسأقوم بتحقيق مايلي هذا الباب من أبواب أي من (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) إلى نهاية (باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول) ، من نهاية اللوحة [155/ب] إلى بداية اللوحة [195/أ] .

ومنذ التحاقي بجامعة طيبة طالبًا في الدراسات العليا، حرصت كل الحرص على أن يكون بحثي، إسهامًا مع المسهمين في خدمة هذه اللغة العظيمة، فبدأت البحث في الموضوعات؛ علني أستطيع الوقوف على ما يكون تحقيقًا لهذا الهدف، فزرت المكتبات العامة والخاصة وفتشت بين الرسائل العلمية، حتى أخبرني الدكتور مؤمن صبري غنام –حفظه الله– بوجود جزء من شرح كتاب سيبويه للصفَّار لم يحقق، وقد ترددت كثيرًا في الإقدام على تحقيق الكتاب لما لكتاب سيبويه وشروحه من مهابة، فخشيت أن أحمل نفسي فوق طاقتها، ولكني بعد مزيد

تأمل بدأت العمل مستعينًا بالله أولًا، ثم بما امتن به سبحانه على شيخنا من علو قدم في مجال التحقيق، ولم يكن الأمر بعيدًا عما توقعت، فقد كانت صعوبة الكتاب ظاهرة من أول أبوابه، مما أحوجني إلى دراسة ما حقق منه على يد الدكتور معيض العوفي، قبل البدء بالنسخ والمقابلة، ومع ذلك فقد أحسست بعظم المسؤولية، فاللوحات متداخلة، والتكرار والاضطراب والسقط من أبرز سماتها فزادت المشقة، وبعدت الشقة، فلجأت بعد لجوئي إلى المولى سبحانه إلى شيخنا الفاضل الدكتور مؤمن صبري غنام؛ فجئته مبينًا صعوبة الأمر على استحياءٍ، فأخذ بيدي لأبدأ معه أولى خطوات التحقيق، فمنحني اللقاءات المفتوحة، فكنا نجلس في اليوم الواحد وقتًا يعادل مجموع ما قرر له معي طوال أسابيع، وكنت أراه أحيانًا يخفي إرهاق يومه المليء بالمحاضرات، فأحاول أن أنهي اللقاء متعلِّلًا بأنواع العلل فيأبى إلا الاستمرار، فكانت همته –حفظه الله– أول استفادتني منه، فالحمد لله أن هيأ لي ولزملائي أمثاله فيسروا لنا الصعاب، فلانت في أيدينا طرق البحث والتحقيق حتى ظهر للعيان واكتمل به تحقيق شرح الصفَّار .

وكان مِنْ أهمِّ الأسباب التي دفعتني إلى اختياره ما يأتي:

1- أنَّ هذا المخطوط يختصُّ بشرح الكتاب لسيبويه ، ذلك الكتاب الذي يعد أقدم ما وصل إلينا من هذا العلم، وقد بلغ الغاية في فنه ما جعل العلماء يصرفون إليه جهدهم من شارح ومعلق ودارس ومتتبع لأبنيته والذي قعّد به أولئك الأفذاذ لغة القرآن الكريم .

2- أنه احتوى على آراء كثير من العلماء .

3- غزارة المادة العلمية وثراؤها في هذا المخطوط .

4- بروز شخصية الشارح التي تظهر في اعتراضاته على سيبويه وترجيحاته بعد ذكر آراء العلماء.

5- إيراد الشارح كثيرًا من القراءات، مع توجيهها .

6-كثرة المصادر التي أفاد منها الشارح في شرحه ، وتنوعها .

7- الإسهام في إحياء التراث العربي ، واكتساب الدربة في مجال التحقيق .

8- أنَّ هذا الجزء من المخطوط لم يتم تحقيقه حتى الآن .

أمَّا بالنسبة للدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي وجدتُ أنَّ المخطوط قد حُقِّق منه:

- السفر الأول، تحقيق ودراسة، من أوله حتى (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول) ، الباحث الدكتور معيض بن مساعد العوفي . وقد طبع في جزأين بدار المآثر بالمدينة النبويةط،1 1419هـ-1998م

- السِّفر الأول تحقيق ودراسة من (باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة)حتى نهاية (باب ماجرى في الاستفهام مجرى الفعل من أسماء الفاعلين والمفعولين كما جرى في غيره مجرى الفعل)، للدكتورة عزيزة الذبياني .

- السفر الأول تحقيق ودراسة من (باب اسم الفاعل إلى نهاية المخطوط للطالب خالد العوفي . وقد تمنت مناقشته بتاريخ 2/7 /1433 هـ، في جامعة طيبة بالمدينة النبوية .

هذا وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أنْ يشتمل على مقدمة وقسمين رئيسين: أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق، ثم فهارس مفصّلة، وتفصيل الخطّة ما يلي:

- **المقدمة** : بَيَّنت فيها أهمية الموضوع، وقيمته العلمية، وأسباب اختياره، والدِّراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع في التحقيق.

- **القسم الأول: الدراسة، وفيها تمهيد وفصلان:**

- **التمهيد:** (سيبويه وكتابه الكتاب). وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** سيبويه : حياته وآثاره بإيجاز.

- **المبحث الثاني:** الكتاب ، وقيمته العلمية ، وأهم شروحه بإيجاز.

الفصل الأول: أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصّفّار البطليوسي ، **وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: حياته ونشأته ووفاته .

المبحث الثاني: شيوخه وتلامذته

المبحث الثالث: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: **كتاب (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصَّفار) وفيه أربعة مباحث :**

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: منهج الشارح في هذا الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المنهج الذي اتبعه الصفار في شرحه.

المطلب الثاني: آراء العلماء، وموقفه منها.

المطلب الثالث: مصادره والأصول النَّحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الثالث: القيمة العلمية للكتاب **وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: القيمة العلمية للكتاتب .

المطلب الثاني: الموازنة بينه وبين شرح السيرافي .

المبحث الرابع:وصف النُّسخ الخطية، ونماذج منها.

القسم الثاني: النَّصّ المحقَّق.

ويبدأ من (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) إلى نهاية (باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول) ، من نهاية اللوحة [155/ب] إلى بداية اللوحة [195/أ] .

ويقع في إحدى وأربعين لوحة تقريبًا، ويشتمل على الأبواب الآتية:

1-باب الأفعال التي تستعمل وتلغى .

2-باب من من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك .

3-باب الأمر والنهي .

4-باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي .

5-باب من الفعل يستعمل في الاسم .

6-باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول .

ثُمَّ صنفت الفهارس اللازمة للرجوع إلى الكتاب والكشف عن المراد بيسر وسهولة.

القسم الأول

(الدراسة)

وفيه تمهيد وفصلان:

التمهيد:

(سيبويه وكتابه الكتاب).

الفصل الأول:

الشيخ الفقيه الإمام النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصّفّار البطليوسي

الفصل الثاني:

السفر الأول من شرح كتاب سيبويه

التمهيد

المبحث الأول: سيبويه : حياته وآثاره بإيجاز.

اسمه وكنيته ولقبه:

هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر[١]، فارسي الأصل، مولى بني الحارث بن كعب، وكنيته أبو بشر، وقيل أبو الحسين، وقيل أبو عثمان، وكان يلقب بسيبويه [٢]، وقد اشتهر بأنَّ معناه:سيب: التفاح، و ويه: الرائحة. غير أن عبد السلام هارون أشار في تحقيقه إلى أن هذا الزعم غير صحيح، فقد تتبع معناه عند بعض دارسي الفارسية فأفادوه بعدم صحة هذا التحليل . ولعل ماذهب إليه عبد السلام هارون هو الصواب، يدل على ذلك أن من ادعى هذا أشار إلى أنه لا يزال يشم مع سيبويه رائحة الطيب، ولا ارتباط في الحقيقة بين التفاح الطيب، فالتفاح فاكهة ، فلو كان هذا هو المعنى لكان المختار لمعنى ويه نوع من الزهور. والله أعلم

نشـأتـه:

كانت ولادته في البيضاء بفارس[٣]، وقد استرشد علي النجدي ناصف بما صح من تاريخ وفاته، و كم كان عمره عندما وافته المنية؛ ليقول إن ولادته كانت مع ولادة الدولة العباسية سنة نيف وثلاثين ومائة[٤]، وقدم البصرة، ونشأ وترعرع بها، وقد كانت حينئذٍ حاضرة العلم والثقافة والأدب، امتلأت بكبار الأئمة والعلماء والفقهاء، وأخذ ينهلُ من مناهل العلم والأدب والحديث، طلب الفقه والحديث في بداية أمره، ولحن فعاتبه شيخُهُ حماد بن سلمة، قال نصر بن علي: كان

---

(١) إنباه الرواة 346/2، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص 242، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص221-222.

(٢) الكتاب 4،3/1، لسان العرب 451/6، والبداية والنهاية لابن كثير 606/13-607.

(٣) مدينة مشهورة بفارس، وبينها وبين شيراز ثمانية فراسخ . نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص 54، معجم البلدان529/1، وإنباه الرواة 355/2.

(٤) سيبويه إمام النحاة 73 .

سيبويه يستملي على حماد بن سلمة، فقال حماد يومًا: قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ليس أحدٌ من أصحابي إلاّ وقد أخذت عليه، ليس أبا الدرداء"، فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء"، فقال له حماد : لحنت، "ليس أبا الدرداء"، فقال سيبويه: لا جرم! لأطلبنَّ علمًا لا تلحنني فيه أبدًا، وطلب النحو. (١)

شيوخه:

عاش سيبويه في عصر علم وعلماء فأفاد من ذلك أعظم إفادة وتتلمذ على يد كبار النحاة ومنهم :

1- عيسى بن عمر الثقفي نزل بثقيف فنسب إليهم، وهو مولى لخالد بن الوليد – رضي الله عنه- ت149هـ، أحد علماء النحو في زمانه، له كتابان هما الجامع والإكمال، وروى عنه سيبويه في اثنين وعشرين موضعًا . (٢)

3- حماد بن سلمة بن دينار ت167هـ، من أئمة الحديث، كان سيبويه يستملي عليه الحديث(٣) قبل طلبه للنحو، لم يكن طلب سيبويه للنحو حائلًا دون اتصاله بحماد فقد كان يختلف إليه ويسأله، ومما يدل على ذلك ماجاء من سؤاله له عن شخص رعُف في صلاته ، فقال له حماد: أخطأت ، إنما هو رعَف ، فعاد سيبويه للخليل وشكا له ما لقي من حماد كأنه يستنجد به ، فصوب الخليل ما ذهب إليه حماد . وقد كان حماد صاحب سنة زاهدًا شديدًا على أهل البدع(٤) .

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 160هـ ، أحد أئمة الدين وزاهدٌ من الزاهدين " يروى عن سفيان أنه كان يقول: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك؛ فلينظر إلى الخليل بن أحمد ، ويروى عن النضر بن شميل أنه قال: كنا نمثل بين ابن عون والخليل

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص54، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص222.
(٢) الوافي بالوفيات 67/23، والبلغة في تراجم أئمة النحو ص222، وبغية الوعاة 237/2، سيبويه إمام النحاة 94 .
(٣) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص243، والبلغة ص222.
(٤) علي النجدي ناصف 90 .

بن أحمد، أيهما نقدم في الزهد والعبادة؟ فلا ندري أيهما نقدم! وكان النضر يقول: ما رأيت رجلًا أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد، وكان يقول: أكلت الدنيا بعلم الخليل بن أحمد وكتبه؛ وهو في خص لا يشعر به أحد "[١] وقد تتلمذ على يديه نفر من علماء العربية أبرزهم سيبويه الذي كان يحضى بالمكانة الرفيعة لدى شيخه، سمع الخليل يومًا يحيي سيبويه بقوله:" مرحبًا بزائر لا يمل " [٢] ولم يؤثر عن الخليل أنه قالها لغيره، لذا أجلَّه تلميذه وأبى أن يصرح باسمه بعد شيخه عند مخالفته له في مسألة من المسائل بل كان يشير لرأي نفسه قائلًا: وقال غيره. إجلالًا له وتوقيرًا ، وإذا قال سيبويه وسألته أو قال دون أن يذكر القائل فإنما يريد به الخليل .[٣]

4- الأخفش الأكبر، أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الجقيد ت 177هـ، وهو من أئمة اللغة والنحو، وله ألفاظ لغويّة انفرد بنقلها عن العرب ، وأول من فسَّر القصيدة بيتًا بيتًا والمعهود قبل ذلك أن تورد القصيدة كاملة ثم تفسر جملةً،[٤]

5- يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي ت 182هـ، إمام في النحو واللغة، وأخذ عنه النحو[٥]. وأورد سيبويه مئتا موضعًا رواها عن يونس ليحتل المرتبة الثانية في الأخذ عنه بعد الخليل[٦].

---

(١) نزهة الألباء 47 .

(٢) سيبويه إمام النحاة 91 .

(٣) سيبويه إمام النحاة 92 .

(٤) سيبويه إمام النحاة 94 .

(٥) إنباه الرواة 157،158/2، والبلغة في تراجم أئمة النحو ص222.

(٦) سيبويه إمام النحاة 94 .

تلاميذه:

لعل من أشهر تلاميذ سيبويه:

1- **أبو علي محمد بن المستنير، المعروف بـ(قطرب) ت 206هـ**، أخذ النحو عن سيبويه، ولقبه سيبويه بقطرب.قال له يوما: ما أنت إلا قُطْرُبُ لَيْل. والقُطْرُب: دويبّة تدبّ ولا تفتر[١].

2- **الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة ت215هـ**، عالمٌ باللغة والأدب، من علماء البصرة، أخذ عن سيبويه، وكان أكبر منه وقبل ذلك أخذ عن الخليل، وقام بتدريس كتاب سيبويه ، بل هو سند كتاب سيبويه فلم يسند كتاب سيبويه إليه إلا بطريق الأخفش، فإن كل الطرق تمر به إليه، وعندما وقع ما وقع بين سيبويه والكسائي، وأعلمه بذلك سيبويه، ذهب إلى الكسائي وكان له معه قصة لطيفة حيث يقول الأخفش: " فوافيت مسجد الكسائىّ، فصلّيت خلفه الغداة، فلما انفتل من صلاته، وقعد فى محرابه- وبين يديه الفرّاء والأحمر وهشام وابن سعدان- سلّمت عليه، وسألته عن مائة مسألة، فأجاب بجوابات خطّأته فى جميعها، فأراد أصحابه الوثوب علىّ، فمنعهم من ذلك، ولم يقطعنى ما رأيتهم عليه ممّا كنت فيه ، فلما فرغت من المسائل قال لى الكسائىّ: بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش؟ قلت: نعم، فقام إلىّ، وعانقني وأجلسني إلى جانبه، ثم قال لى: أولادي أحبّ أن يتأدّبوا بك، ويخرجوا على يديك، وتكون معي غير مفارق لي. وسألني ذلك فأجبته، إليه ، فلما اتصلت الأيام بالاجتماع، سألني أن أؤلف له كتابًا فى معاني القرآن، فألفت كتابي فى المعاني، فجعله إمامًا، وعمل عليه كتابا فى المعاني، وعمل الفرّاء كتابه فى المعاني عليهما. وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، ووهب له سبعين دينارًا."[٢]

---

(١) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص243، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص284.

(٢) إنباه الرواة 37/2 .

وفاته:

بعد المناظرة الشهيرة بين سيبويه والكسائي خرج مغضبًا يريد طلحة بن طاهر بخراسان ولما وصل ساوه[١] (وهي مدينة بفارس) مرض هناك وتوفي في بلاد فارس[٢] بشيراز سنة 180هـ.

(١) بعد الألف واو مفتوحة بعدها هاء ساكنة: مدينة حسنة بين الري وهمذان ، بينها وبين كل واحد من همذان والري ثلاثون فرسخًا، وبقربها مدينة يقال لها (آوه)، فـ(ساوه) سنّيّة شافعية، وآوه أهلها شيعة إمامية، وبينهما نحو فرسخين، ولا يزال يقع بينهما عصبية، وما زالتا معمورتين إلى سنة 617 فجاءها التتر الكفار الترك فخبّرت أنهم خربوها وقتلوا كل من فيها ولم يتركوا أحدا ألبتة، وكان بها دار كتب لم يكن في الدنيا أعظم منها بلغني أنهم أحرقوها . معجم البلدان 179/3 .

(٢) الوافي بالوفيات 67-68، ومعجم الأدباء 2125/5. وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص245.

المبحث الثاني: الكتاب ، وقيمته العلمية ، وأهم شروحه.

يعد كتاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا في النحو العربي، وقد أودعه من القواعد والأصول، من رأيه أو من آراء شيوخه، ما هيأه لنيل تلك المكانة الكبيرة، والقدر العظيم عند السابقين والمعاصرين، وعلى الرغم من وجود إشارات إلى كتبٍ سبقته في هذا الفن ككتابي الإكمال والجامع لعيسى بن عمر الثقفي ت 149هـ ، فقد ظل كتاب سيبويه هو المتصدر في النحو العربي، مما يدل على أنَّ قيمته العلمية كانت كبيرة، فهيمن على كل الكتب التي سبقته، وأطلق عليه الكتاب ليصبح علمًا بالغلبة، وقد بلغ من شهرة كتاب سيبويه وفضله، أنَّه كان يقال في البصرة: "قرأ فلان الكتاب فيُعْلم أنَّه كتاب سيبويه، وقُرِئ نصف الكتاب فلا يُشك أنه كتاب سيبويه" [1]، وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: هل ركبت البحر؟ تعظيمًا له واستصعابًا لما فيه [2]. وقال أيضًا:" إنَّ الكتب المصنفة في العلوم مُضْطرة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج إلى غيره " [3].

وأشار المازني لعظمة هذا السفر الجليل قائلًا: " مَنْ أراد أنْ يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه، فليستح "[4].

بل تعدى الأمر ذلك إلى حفظه عن ظهر قلب [5]، مما يبين مكانته التي حظي بها عندهم حتى أطلق عليه "قرآن النحو" . وقد اشتغل دارسو النحو عبر عدة قرون وإلى يومنا، بهذا الكتاب العظيم من شارحٍ، ومعلقٍ ومتتبعٍ لشواهده، ومرتبٍ لمسائله.

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص55.

(٢) بغية الوعاة للسيوطي 229/2.

(٣) كشف الظنون 1427/2.

(٤) الفهرست لابن النديم ص74.

(٥) بغية الوعاة 164/1، وسيبويه إما النحاة 193 .

ولعلي أشير في الأسطر التالية إلى بعض الشروح والدراسات التي قامت على كتاب سيبويه:

1- شرح أبي عثمان بكر بن محمد المازني، المتوفى سنة284هـ[١].

2- شرح أبي بكر بن السراج، محمد بن السري البغدادي، المتوفى سنة316هـ [٢].

3- شرح أبيات سيبويه للنحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، المتوفى سنة 338هـ.

4- شرح أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل، المتوفى سنة 345هـ [٣].

4- شرح أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة 368هـ [٤].

5- تعليقة أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، المتوفى سنة 377هـ [٥].

6- شرح أحمد بن أبان بن سيِّد اللغوي الأندلسي، المتوفى سنة 382هـ [٦].

7- شرح أبي الحسن، علي بن عيسى الرماني، المتوفى سنة 384هـ [٧].

8- شرح أبي محمد بن السيرافي، يوسف بن الحسن بن عبد الله، المتوفى سنة 385هـ [٨].

---

(١) كشف الظنون 1428/2.

(٢) انباه الرواة 149/3، وكشف الظنون 1427/2.

(٣) انباه الرواة 190/3، وبغية الوعاة 177/1.

(٤) وقد طُبع بتحقيق مجموعة من العلماء، وظهر الجزء الأول منه ونُشِر بدار الكتب المصرية سنة 1998م ، ولم يكتمل بعد ،وطُبع بتحقيق أحمد حسن وعلي سيّد ونُشِر بدار الكتب العلمية 1429هـ.

(٥) وقد طُبع بتحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ونُشِر بمطبعة الأمانة بالقاهرة سنة 1410.

(٦) كشف الظنون 1427/2.

(٧) وقد حققه الدكتور محمد بن إبراهيم بن يوسف شيبة في جزأين من بداية باب علم ما الكلم من العربية إلى نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى سنة 1415هـ.

(٨) كشف الظنون 1427/2.

9- شرح أبي العلاء المعري، أحمد بن عبد الله بن سليمان، المتوفى سنة 449هـ، فقد شرح بعض كتاب سيبويه، ولم يتمه [١].

10- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، المتوفى سنة 476هـ.

10- شرح ابن الباذش، علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، المتوفى سنة 528هـ [٢].

11- شرح ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي الإشبيلي، المتوفى سنة 609هـ، المسمى بـ " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب " [٣].

12- شرح أبي الفضل قاسم بن علي البطليوسي الصّفار، المتوفى سنة 630هـ [٤].

13- تعليقة أبي علي الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي، المتوفى سنة 645هـ[٥].

14- شرح ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المتوفى سنة 646هـ [٦].

15- شرح ابن الحاج، أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي، المتوفى سنة 651هـ [٧].

16- شرح أبي بكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي، المتوفى سنة 657هـ [١].

---

(١) معجم الأدباء 334/1، وبغية الوعاة 317/1.

(٢) بغية الوعاة 143/2، وكشف الظنون 1428/2.

(٣) وقد طُبع بتحقيق خليفة محمد خليفة بديري، ونُشِر بكلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي بطرابلس سنة 1425.

(٤) وقد طُبع بعضه بتحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي، في جزأين، ونُشِر بدار المآثر بالمدينة النبوية سنة 1419هـ، وباقي الأجزاء مازالت تحت التحقيق.

(٥) بغية الوعاة 225/2، وكشف الظنون 1428/2.

(٦) كشف الظنون 1427/2.

(٧) كشف الظنون 1427/2.

17- شرح ابن الضائع، علي بن محمد بن يوسف الإشبيلي، المتوفى سنة 680هـ[٢].

18- شرح ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، المتوفى سنة 688هـ[٣].

19- شرح أبي العباس، أحمد بن محمد العتابي الأندلسي، المتوفى سنة 766هـ[٤].

---

(١) بغية الوعاة 473/1، وكشف الظنون 1428/2.

(٢) بغية الوعاة 204/2، وكشف الظنون 1428/2.

(٣) كشف الظنون 1428/2.

(٤) نفسه.

الفصل الأول:

الفقيه الإمام النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصّفّار البطليوسي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حياته،ونشأته ووفاته

المبحث الثاني: شيوخه وتلامذته.

المبحث الثالث: آثاره العملية.

الفَصْل الأول:

قاسم بن علي بن محمد بن الصَّفار

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حياته ونشأته ووفاته:

يجد الباحث في سيرة الصفَّار صعوبةً كبيرة حينما يريد أن يترجم له ، فكل الكتب التي بأيدينا[١] لم تخبرنا عن سنة مولده، ولم تجزم بسنة وفاته ولم تتحدث عن أساتذته، وتلاميذه، ولم تبين لنا شيئًا من جهوده العلمية ورحلاته في طلب العلم أو تصدره للتدريس ، واكتفتِ التراجمُ بذكر اسمه وهو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوْسِي، واشتهر بالصَّفار ، وكُنيته أبو القاسم[٢]، وقيل أبو الفضل [٣]، وشَرَحَ كتاب سيبويه شرحًا حسنًا يقال إنه أحسن شروحه [٤].

أما وفاته، فلم تجزم المصادر والتراجم بسنة وفاته، ولم يصرح أحد من أصحاب التراجم بسنة بعينها، فقد ذكر عبد الباقي اليماني في إشارة التعيين [٥]: أنه كان حيًا سنة 630 هـ، وقال بعضهم مات بعد سنة 630هـ[٦].

---

(١) إشارة التعيين ص 266، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص 235، وبغية الوعاة 256/2، والأعلام 178/5، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار 22/1.

(٢) إشارة التعيين ص266، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص235.

(٣) بغية الوعاة 256/2.

(٤) إشارة التعيين ص266، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص235، وبغية الوعاة 256/2.

(٥) إشارة التعيين ص266.

(٦) البلغة ص235، وبغية الوعاة ص266، والسفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار 31/1.

المبحث الثاني: شيوخه وتلامذته :

أشار الصفار في أثناء شرحه إلى بعض مشايخه ومن أشهرهم :

1- أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري:

نحوي عارفٌ من أهل فاس، وسكن إشبيلية، وأقرأ بها الكلام والأصول والفقه أخذ كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقهًا، وقد ذكر الدكتور معيض العوفي أنَّ استفادة الصفار منه كانت محدودة[١] ولم يكن عنده كثير رواية، توفي بمراكش سنة 636هـ [٢].

2- أبو علي الشَّلَوْبِين:

الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي الأندلسي الشلوبين(ومعناها بلغة أهل الأندلس: الأشقر الأبيض) [٣]، ولد في إشبيلية سنة 562هـ من أئمة اللغة، أخذ عنه كتاب سيبويه خلق كثير، لزم أبا بكر بن خاف بن صافي الإشبيلي، وأقرأ العربية ستين سنة، ثم ترك التدريس لكبر سنه، ومن مؤلفاته: التوطئة شرح الجزولية، وإملاء على كتاب سيبويه، كانت وفاته سنة 645هـ[٤].

3- ابن عصفور:

علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن بن عصفور، ولد بإشبيلية سنة 597هـ، أخذ عن أبي الحسن الدبّاج ثم الشلوبين، ولازمه مدة، حامل لواء العربية بالأندلس وكان كثير المطالعة ولا يملُّ منها ، وأقام بتونس للتدريس، ومن مؤلفاته: المقرَّب، والممتع في التصريف، والمفتاح، والهلالية، والأزهار، وإنارة الدياجي، ومختصر الغرة، ومختصر المحتسب، وشرح جمل الزجاجي، شغل الطلبة بالعلم وكان يملي عليهم من صدره وله شعر جميل منه هذه الأبيات:

---

(١) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار94/1 .

(٢) صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق الدكتور: عبد السلام الهراس ص189.

(٣) إشارة التعيين 291 .

(٤) إنباه الرواة 332/2-336، وإشارة التعيين ص 241، والوافي بالوفيات 29/23-30، والبلغة ص221، والأعلام 62/5.

لما تدنست بالتفريـــط في كبري وصرت مغرى بشرب الراح واللعسِ
رأيت أن خضاب الشيب أستر لي إن البياض قليـل الحمـل للدنس[١]
وتوفي بتونس سنة 669هـ [٢].

تلامذته:

أما تلاميذ الصفار، فلم أقف على أحد منهم في المصادر التي بين أيدينا سوى ما ذكره شمس الدين محمد بن جابر الوادي، في كتابه برنامج ابن جابر الوادي آشي وذكر أنَّ الصفَّار أجازه وهو:

شرف الدين أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن أحمد محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، وتوفي سنة 699هـ [٣].

المبحث الثالث: آثاره العلمية:

لم أجد في المصادر التي ترجمت للصَّفار فيما اطلعت ذكرًا لمؤلفاته سوى كتابه (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه) ، ولو أن هناك مؤلفات أخرى تركها لنا الصفار، لجاءت الإشارة إليها في كتب التراجم، مما يؤكد لنا أن الصفار –رحمه الله– لم يكن له إلا الكتاب الذي بين أيدينا والله أعلم، وقد جاء في آخر نسخة كوبرلي ما يشير إلى أن الصفَّار كان قد عقد العزم على مواصلة شرحه للكتاب، حيث جاء مكتوبًا في نهاية النسخة " تم السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، يتلوه في أول السفر الثاني: هذا باب ما يكون من المصادر مفعولًا فيرتفع كما ينتصب إن شاء الله "[٤]. ولم يتم شرح كتاب سيبويه بل توقف عند باب من أبواب التصغير[٥] .

---

(١) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين 237 .

(٢) إشارة التعيين ص 236–237، والوافي بالوفيات 165/22–166، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ص 218–219، والأعلام 27/5.

(٣) معجم مُحدِّثي الذهبي ص38، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي 254/2

(٤) الكتاب 228/1 الطبعة الثالثة 1408هـ، و شرح الصفار أ/244 .

(٥) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو 235/1 .

الفصل الثاني:

كتاب (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه)

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلِّفه.

المبحث الثاني: منهج الصفَّار في شرحه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:المنهج الذي اتبعه الصفَّار في شرحه .

المطلب الثاني: آراء العلماء، وموقفه منها.

المطلب الثالث: مصادره والأصول النحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الثالث: القيمة العلمية للكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب .

المطلب الثاني: موازنة بينه وبين شرح السيرافي .

المبحث الرابع: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها.

الفصل الثّاني:

(كتاب السفر الأول من شرح كتاب سيبويه). وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلِّفه.

تحقيق اسم الكتاب، ونسبته إلى الصفَّار:

عرف هذا الكتاب باسم (شرح كتاب سيبويه)، فقد جاء في النسخة التركية كوبريلي باسم: " السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفَّار البَطْلَيوسي" [(١)]، والنسخة المغربية تسميه: "المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه لقاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفَّار"، وجميع التراجم التي اطلعت عليها من التي ترجمت للصفار لم تذكر لنا اسمًا آخر لهذا الكتاب غير "شرح كتاب سيبويه"للصَّفار[(٢)]، وحينما بدأت البحث والتحقيق في هذا السفر القيم علمت يقينًا بأن ما استفاده الصفَّار من شيخه ابن عصفور سيجعل من هذا الشرح غرضًا للمتَّهِمِين ، وسيأتي من يشكك في صحة نسبة الكتاب للعلامة الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم ابن علي بن محمد الصَّفار البطليوسي، لما يرى من نقولات بنصها من شرح ابن عصفور على الجمل، دون عزوها إلى مصدرها[(٣)]، غير أن الباحث في كتب التراث يعلم أن هذا العمل -وهو النقل دون عزو- مما سار عليه كثير من المؤلفين قديمًا، ولذا فإنَّ ما ورد في ثنايا شرح الصفار من نقل عن ابن عصفور أمرٌ معتادٌ لا أثر له على صحة نسبة الكتاب للصفار، بل هي نسبةٌ صحيحةٌ قامت عليها الأدلة ومن هذه الأدلة :

1. ما جاء في كتاب كشف الظنون، عند نسبة كتاب الإسفار لأبي حيان الأندلس وفيه: "الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفَّار" [(٤)]، فقد قام أبو حيان بتلخيصه وذَكَرَ هذا في عنوان الكتاب كما مر، وهذا يدل على ثقته بأنه من صنع الصفَّار، ولو كان هناك ما يضعف

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار 1أ .

(٢) إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ص266، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص235، وبغية الوعاة 256/2.

(٣) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه 34/1 .

(٤) كشف الظنون 86/1 .

هذه النسبة لما جاء بها عنوانًا لملخصه .

2.ماجاء في كتاب البلغة للفيروز أبادي عند ترجمة أبي القاسم الصفَّار، فكان مما قال: "صحب ابن عصفور والشلوبين، شرح كتاب سيبويه شرحًا حسنًا، ويقال: إنه أحسن ما وضع عليه"(١)

وجاء ذكر الصفَّار أيضًا ضمن أربعين رجلًا مهروا، وصنفوا في علم العربية، قال ابن مكتوم ت 749هـ : "وقد تخرج بالأستاذ أبي عليّ الشلوبين رحمه الله، ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً كأبي الحسن بن عصفور، وأبي الحسن بن أبي الربيع، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل، وأبي عبد الله بن العلج، وأبي الحسن بن الضَّائع، وأبي الحسن الأبذي، وأبي عليّ بن أبي الأحوص، وأبي جعفر اللبلي، وابن يللِخنت، وأبي القاسم الصفار، وأبي العباس بن الحاج، وغيرهم. وكلّهم أئمة كبار مصنفون في علم العربية وغيره، قد طبقوا بعلمه الآفاق، وملأوا بفوائده وفرائده الأوراق ... "(٢) وانظر إلى قوله: وكلهم أئمة كبار مصنفون...، ما يدل على اشتهار علمه وزيادة الثقة بأن هذا الشرح من صنع يده.

3. نقل العلماء المتأخرون عنه نقولًا ونسبوا تلك النقولات إلى الصّفار، وهي موجودةٌ بنصها في شرحه، فمِنْ ذلك ما أورده أبو حيان الأندلسي ت745هـ، إذ يقول في (ارتشاف الضرب): " وفي كتاب القاسم الصَّفار: الخلاف بين سيبويه والجرمي بعكس ما ذكرنا وهو وهَم، ويكون أحدُهما فيه حكم يَشْهدُ بقلب الآخر كأَيِسَ ويَئِسَ، فإن انتفى ما يُعْرَفُ به القلب فيهما فهما أصلان كَجَبَذَ وجَذَبَ "(٣).

ومن ذلك – أيضًا – قوله: " وقال الصَّفار: لا يجوز عند البصريين، والفراء: وُجِعَ رَأْسُه، ولا أُلِمَ بَطنُه، وأجازه الكسائي، وأجاز فيه التقديم والإضمار. انتهى " (٤).

وكذلك ما أورده ناظر الجيش ت778هـ، في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) وقال الصَّفار:" هذه اللفظةُ تستعمل عندما يُسوى بين شيئين أو أشياء "(٥).

---

(١) البلغة 235/1 .

(٢) انظر الكشف عن صاحب البسيط 150/1 .

(٣) ارتشاف الضرب 336/1.

(٤) المصدر السابق 1338/3.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 915/2.

و قوله: " قال الصَّفار – في شرح كتاب سيبويه – : " وزعم الزمخشري أن الصفة المشبهة هي التي لا تجري على فعلها، نحو: حسن وشديد "(١).

وكذلك ما نقله الشاطبي ت 790هـ، من قوله: " على أنَّ أبا القاسم بن الصَّفار قال: سألت ابن عصفور: هل ورد من كلام العرب (هذا ظانُّ زيدٍ منطلقٌ)؟ يعني في معنى الماضي، فقال لي ورد مِنْ ذلك....الخ " (٢).

والدماميني ت837هـ، حيث نقل عنه قوله: " وقال الصّفار: ذكر سيبويه أنّ مِنْ المعدود أسماء الشهور كالمحرّم وصفر، وأنَّ كلًا منهما صار اسمًا للثلاثين يومًا. فمعنى سرت ثلاثين يومًا، فيكون جواب (كم). وسرت شهر المحرّم، معناه وقت المحرم، وخرج الشهر عن أنْ يكون اسمًا للثلاثين يومًا، لإضافته إلى الثلاثين.....الخ " (٣).

ونقل عنه – أيضًا – قوله:" وفي شرح الصّفار: العرب تقول: زيد وسط الدار، فهذا ظرف بلا شك، ويقولون: ضربت وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره ...الخ "(٤).

والسيوطي ت 911هـ، نقل عن الصَّفار كثيرًا، ومِنْ ذلك قوله: " وقال الصَّفار في البدل: يجوز نصبه، لكن على الاستثناء، لا البدلية " (٥).

وقوله: " قال الصَّفار: وأجاز سيبويه في الشعر: زيد ضربت، ومنع ذلك الكسائي، والفراء، وأصحاب سيبويه " (٦).

4- و بعض إشارات الكتاب التي تدل على أنَّه للصفار، ومِن ذلك نقله عن شيخه أبي الحسن بن عصفور قوله: " قال صاحبنا أبو الحسن بن عصفور – فسح الله له البقاء – : والأولى عندي أن يعتل لعمله بمجموع العلتين، فيقال: إنما عمل؛ لأنه في معنى فعل مشبه، ولأنه في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنّ الشبه مهما أمكن

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2774/6.

(٢) المقاصد الشافية 305/4.

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد 143/5.

(٤)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد 217/5-218.

(٥) الهمع 449/1.

(٦) الهمع 12/2.

أن يكون قويا فهو أولى "[1].

5- نسبة الكتاب إلى الصّفار في غلاف المخطوط، فقد ورد في نسخة كوبريلي: (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله).

وجاء في النسخة المغربية "المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه لقاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفَّار".

---

(١) شرح الصفار 195أ.

المبحث الثاني: منهج الصفَّار في هذا الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المنهج الذي اتبعه الصفار في شرحه .

الصفَّار لم يعط أي مقدمة لشرحه تبين منهجه فيه، وطريقته التي سيسير عليها، بل شرع في شرحه مباشرةً بعد البسملة والحمد، وقد اتسم بدقة أسلوبه في شرحه، وتتبعه لألفاظ سيبويه، ومن تتبعي لمنهجه من خلال القسم الذي قمت بتحقيقه برزت أمام ناظري هذه السمات :

التقديم للأبواب:

اعتاد الصّفار على التقديم للأبواب النحوية بمقدمة مفصلة، يَذْكر فيها المسائل المتعلقة بهذا الباب، وأحيانًا يفترض بعض الأسئلة المتعلقة بالباب ويجيب عنها قبل شرحه للباب ، وهذه الطريقة تعين القارئ و تجعله متصورًا للمسألة قبل تناولها من خلال عبارة سيبويه، فمن ذلك ما جاء في بداية شرحه لباب الأفعال التي تستعمل وتلغى حيث قال: "لم يذكر سيبويه رحمه الله هذه الأفعال ليبين الاشتغال معها، إذ لو قصد ذلك لاينبغي أن يذكر الاشتغال في المتعدي إلى اثنين وفي المتعدي إلى ثلاثة، وهذا كله يجري مجرى واحدًا، فلا حاج ة بنا لتفصيله، فإذا لم يكن قصده هذا، فَلِمَ فَصَلَ به بين أبواب الاشتغال؟ فالعذر له _ والله أعلم _ أن الاسم الذي يقع عليه الظن بمنزلة الاسم المشتغل عنه الفعل... "[١] ، عند إيراده لأبواب الكتاب يظهر لنا جليًّا مدى حرصه على الدقة في النقل، إذ يورد عنوان الباب كما جاء في كتاب سيبويه دون تصرف.[٢]

تعامله مع نص سيبويه:

حرص الصفَّار على تناول عبارات سيبويه بالشرح بكل عناية ، و قد يتناول بشرحه عبارات سيبويه كلمة كلمة، ولعل هذه الطريقة قد سببت شيئًا من الغموض أحيانًا في فهم مراد سيبويه، ومع دقته وحرصه على تتبع ألفاظ سيبويه إلا أنه قد يغفل أحيانًا ما كان شرحًا أو توضيحًا قد بينه في ثنايا شرحه[٣]، وعند نقل نص سيبويه لا يذكر النص كاملًا، بل يذكر أول

---

(١) انظر ص 52 من النص المحقق .

(٢) انظر كتاب سيبويه158/1، و ص141 من النص المحقق .

(٣) شرح الصفار 2أ

الكلام، ثم يختمه بآخر كلمة فيه أو يَذْكر نصه ثم يقول: ... الفصل [١]، فيشير إلى بقية الفصل.

الإشارة إلى اختلاف النسخ:

قد يشير الصفَّار إلى اختلاف نسخ كتاب سيبويه التي يرجع إليها في بعض المواضع من شرحه، و ذلك عند قول سيبويه: "كما فعلت ذلك في متى" ويريد بذلك كما فعلت ذلك بالهمزة. " وثبت في بعض النسخ في (أما)". [٢] ومن الشواهد على ذلك أيضًا ما جاء في " باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعًا ..." حيث قال سيبويه :" وتقول في الخبر وغيره إنْ زيدًا تره تضربْ" قال الصفَّار... وثبت في بعض النسخ: "وتقول في الجزاء وغيره"[٣].

البعد عن التكرار:

ابتعاده عن التكرار، فإذا عرض لقضية ما، ثم جاء ذكرها في مكان آخر، أحال عليها، أو بين أنه شرحها[٤].

---

(١) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه 322/1 .

(٢) انظر ص67 من النص المحقق .

(٣) انظر ص82من النص المحقق .

(٤) انظر شرح الصفار148ب.

المطلب الثاني: آراء العلماء، وموقفه منها

لم يكن الخلاف النحوي في المسألة النحوية التي يعرض لها الصفَّار ليمر مرًّا عارضًا، بل تعرض له الصفار في كثير من الأحيان ناقدًا مرةً و مؤيدًا مرة، ومسفهًا أحيانًا، فموقفه من المسائل الخلافية واضح في أغلب الأحيان، إذ يبدأ بعرض المسألة وأقوال العلماء فيها ثم يبدي رأيه بعد استيفائها، فمن ذلك ما جاء في "باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك" حيث بين قبح ماذهب إليه الأخفش، إذ يقول عند حديثه عن تقدم معمول جواب الشرط على أداة الشرط: "والأخفش يجيز، فيقول: زيدًا مَنْ يُكْرِمْ عمرًا أُكْرِمْ، فإذا صح هذا، صح الاشتغال، وأجاز هذا؛ لأن الجواب عنده يتقدم واستدل بقوله:

أتى به الدهرُ بما أتى بهِ

والتقدير ما أتى الدهر به أتى به، ولولا أنه مقدَّمٌ من تأخير لما جازت المسألة؛ لأن الضمير عائد على مابعده، فلولا أن النية به التأخير لما جازت. ثم يحكم على مثل هذا الرأي فيقول: "وهذا عندنا من قبيح الضراير بحيث لايقاس عليه".[١]

ثم ينتقل إلى قول أجازه الفراء مبيِّنًا ضعفه فيقول: "فإن تقدم على الجواب ويكون بعد الشرط مثل: من يقم زيدًا أضرب لأجله، ففي هذا تفصيل، أما الفراء فزعم أنه يجوز إن كان المجزوم ظرفًا أو مجرورًا ، وإن كان غير ذلك لم يجز"[٢] قال : "وكذلك مذهب الفراء لايجوز عندنا؛ لأن العرب لم تفصل بين الجازم والمجزوم بشيء من الأشياء، فأدوات الشرط بمنزلة أدوات الاستفهام لا فرق".

و كما أنه ينقد ويقبِّح مرةً، فإنه يستحسن ويؤيد في أخرى، فمن ذلك ما رآه من حسن مذهب الكسائي في " باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر يعمل فيه كما عمل في الأول" ؛ وذلك عند حديثه على قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[٣] حيث قال: "وزعم الكسائي – رحمه الله – أن مَنْ شرطية وجوابها

---

(١) انظر ص 68 من النص المحقق .

(٢) نفسه .

(٣) من سورة آل عمران من الآية 97 .

محذوف للعلم به، وكأنه قال: من استطاع منهم ذلك فعليه الحج، وهذا مذهب حسن"[(١)]
وهو لا ينسى مع ما يورده من خلاف في المسألة أن يأتي بقول سيبويه ليبين مدى موافقة قول المخالف له، أو مفارقته، مع ترجيح المسألة حسب ما يرى، فمن ذلك ما جاء إتمامًا للمسألة السابقة حيث يقول: "وأما سيبويه فجعله بدلًا؛ لأن المستطيع من الناس منهم بعضهم، فبقي الترجيح بين مذهبنا ومذهب الكسائي – رحمه الله – فرجح مذهبنا قليلًا، بأنَّ هذه الجملة جعلتها شرطًا أو بدلًا فهي بيان الأول على كل حال، فالأولى أن تكون بدلًا؛ لأنها تكون من الأول غير منقطعة فيها".[(٢)]

وعلى هذا النهج كان الصَّفار يسير في عرض آراء النحويين وأدلتهم ومناقشتهم، كالمازني، والمبرد، وابنْ كيسان، وابن السَّراج، وابن عصفور، والشلوبين، وابن الطراوة، والزمخشري، وغيرهم. وفيما يلي أبرز العلماء الذين كان لهم حضور في هذا الشرح وموقف شيخنا منهم:

موقفه من سيبويه:

سيبويه كان على رأس أولئك العلماء الذين ظهرت معهم قدرة الصفار العلمية، وحينما نقرأ في شرحه للكتاب نقف كثيرًا على توجيه الصفار لكلام سيبويه، أو افتراضاته على بعض عبارات سيبويه، فيرد على من خالفه، وينتصر له، ويثني عليه بعبارات تنم عن مدى إعجابه به، فمن ثنائه عليه مثلًا، قوله في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى: " فتقول: ظني زيدًا منطلقًا، وزيدًا ظني منطلقًا، وزيدٌ منطلقٌ ظني، فإن قلت: ولم جاز هنا الإلغاء والمصدر منصوبٌ بفعله، فهو مؤكد بالمصدر، وقد قلتم: إن الظن إذا وُكِّد بالمصدر لم يكن بد من الإعمال، قلت : ليُعلم أن هذا المصدر بدل من الفعل، نائب منابه لا يظهر معه أصلًا، فهو بمنزلة الفعل يعامل معاملته، فلهذا جرى مجراه، وألفاظ سيبويه __ رحمه الله __ في هذا الباب بينة جدًا "[(٣)]

ومن توجيهه لرأي سيبويه ما جاء في الباب نفسه وذلك عند حديثه عن العلة في جواز الإلغاء إذ يقول: " فلم يُعْطِ سيبويه لقبح الإلغاء علةً هنا، والعلة ما قلنا، ووجه هذا أنه اعتل لقبح الجمع بينهما، فذكر ذلك في الإلغاء لأنه فيه كان يتكلم "[(٤)]

---

(١) انظر ص132 من النص المحقق .

(٢) نفسه .

(٣) انظر ص 55 من النص المحقق .

(٤) انظر ص 63 من النص المحقق .

وكذلك توجيهه لكلام سيبويه في باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا ...حيث قال: " وقال الآخر:

وَرَجِّ الفَتَى للخير ما إنْ رأيتَه   عَلَى السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزيدُ

فهذا يدل على أن الاشتغال جائز فيما بعدها، وأما ما ذهب إليه سيبويه في البيت، فإنه يتخرج على وجهين ولا يكون فيه دليل على أنَّ لا من حروف الصدور، وذلك أنَّ لا التي هي صدر، إنما هي التي هي من وصل القسم، فصارت بمنزلة اللام، وإن واللام في البيت من وصل القسم، فهذا وجه.

والآخر: أنَّ منع التفسير هنا، إنما هو لأمر آخر وهو أن لا مضمرة، والمضمر لا يُفَسِّر، فهذه جملة الموانع "(١)

موقفه من الكسائي:

يعد موقف الصفَّار من الكسائي دليلًا على نزاهة الرجل، وحرصه على إظهار المفيد النافع للناس، حتى وإن صدر عن مخالفيه، ويظهر ذلك في حكمه على بعض ماجاء به الكسائي من آراء بالحسن مع علمنا أنَّ الكسائي كان يقف موقف الند من سيبويه، والصفَّار من المؤيدين لمذهب سيبويه، فجدير بمن كان في مثل حاله ألا يستحسن رأي من خالف مذهب شيخه، غير أنّ هذا لم يكن ليظهر في صفات من تصدى لعِلْمٍ شريفٍ يعد من علوم الدين، فضلًا عن فقهه وعلمه، ولعل من الشواهد على ذلك ما جاء في (باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر يعمل فيه كما عمل في الأول) حيث قال: "وزعم الكسائي – رحمه الله – أن مَنْ شرطية وجوابها محذوف للعلم به، وكأنه قال: من استطاع منهم ذلك فعليه الحج، وهذا مذهب حسن"(٢).

موقفه من الأخفش:

الأخفش تأثر كثيرًا بالكوفيين، ومال إليهم، فكان من الطبعي أن ترى مذهبه قد اختلف مع الصفَّار البصري النزعة، فجاءت ردود الصفَّار عليه قاسية في بعض الأحيان، فهو وإن استحسن شيئًا من أقوال الأخفش ومذاهبه إلا أنه قد وصف بعضها في بعض الأحيان

---

(١) انظر ص 70 من النص المحقق .

(٢) انظر ص132 من النص المحقق .

بالرداءة، فمن ذلك ما جاء في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى حيث قال: " وهذا الذي قلناه خالف فيه الأخفش–رحمه الله– واختار النصب كما يختاره في: أزيدًا مررت به؟ وهو مذهب رديء"[١]، وقوله أيضًا:"والأخفش يجيز البدل من المضمر مطلقًا، قال: لأن الغائب قد ثبت البدل منه في قوله:

على حَالَة لَو أَنَّ فِي الْقَوْم حَاتِمً ا على جوده لضن بِالْمَاءِ حَاتِمِ

فأبدل حاتمًا من الهاء المجرورة في جوده، فلو كان البدل القصد به تبيين الأول لامتنع كما امتنع وصفه، وإنما يكون البدل فيه على طريق التأكيد، فكذلك يكون في ضمير المتكلم والمخاطب، وهذا ليس بشيء"[٢]

موقفه من الفارسي:

اهتم الصَّفار بذكر آراء الفارسي، مما يدل على ثقته في علم هذا العالم الجليل، ولكنَّ هذا لا يعني أن يأخذها دون تمحيص بل كان يرد بعض آرائه ردًا عنيفًا، ومن ذلك قوله في باب الأمر والنهي :" وأما الفارسي فمنع: الذي إنْ يأتك تأته فله درهم، قال: لأن الأول قد استوفى جوابه، ومعنى هذا أنَّ: إنْ يأتك، قد وقع صلة للذي، فهو بمنزلة الذي يأتيك، فكما أن الجواب مرتب على هذا الفعل فكذلك يكون مرتبًا على: إنْ يأتك، وأنت قد قلت: تأته. فمن أين يجيء: فله درهم؟ لا سبيل إليه؛ لأن الأول قد استوفى جوابه. وهذا التعليل ليس بشيء"[٣]

موقفه من ابن عصفور:

علمنا فيما سبق أن الصفَّار كان معتدًّا بصحبته؛فكثيرًا ما يقول الصفَّار عن ابن عصفور(صاحبنا)، حتى ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الكتاب من صنع ابن عصفور ، وذلك لما فيه من آراء ومسائل قد نص عليها ابن عصفور في كتابه المقرب، لاسيما إذا عرفنا أن الصفَّار يأتي بقول من أقوال ابن عصفور دون إشارة إلى ذلك في بعض الأحيان [٤]، ولكن هذا لا يغض من الصفار ولا من كتابه، فنقل العلماء عن بعضهم أمر معلوم، ويكفيه أنه أشار إلى

---

(١) انظر ص 67 من النص المحقق .

(٢) انظر ص126 من النص المحقق .

(٣) انظر ص 98 من النص المحقق .

(٤) انظر ص 119 من النص المحقق .

اتصاله به في عدة مواضع كما سيأتي، وكذلك مخالفته له في بعض الأحيان كما ذكر ذلك الدكتور معيض في تحقيقه لهذا الشرح [1].

(١) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصَّفار 1/35-40.

المطلب الثالث: مصادره و الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

أ. مصادره:

نقصد بمصادره، العلماء الذين أفاد منهم الصفَّار في شرحه، سواء أكانت الإفادة منهم مباشرة بتتلمذه عليهم ممن عاصرهم، أم غير مباشرة وذلك بنقله عن كتبهم ولعل من أبرز أولئك العلماء:

1- أبو علي الشلوبين ت645هـ.

أبرز شيوخه الذين تتلمذ عليهم وأفاد منهم ، غير أن الصفَّار قد نال من شيخه كثيرًا ولعل حدة طبع أبي علي الشلوبين كانت السبب في ذلك، ومن أبرز المواقف التي ردَّ فيها الصفَّار رأي أبي علي وعنَّفه ماجاء آخر "باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر"، الذي عقده سيبويه وذلك عند حديثه عن (تَخْطِيْئًا)، و(تَهْنِئًا)، وقد أورد القصة بأكملها الدكتور معيض العوفي في كتابه السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفَّار[1].

2- أبو الحسن بن عصفور ت669هـ.

أحد شيوخ الصفَّار الذين نهل منهم، فلا عجب أن يكون أحد أهم مصادره، ويبدو أن التأثر كان قويًا بابن عصفور، يدل على ذلك نقوله الكثيرة عنه بعزو أو بدونه، وكثيرًا مايشير إليه بقوله: " وإلى هذا ذهب صاحبنا أبو الحسن بن عصفور، "ويحكم على مذهبه أيضًا فكثيرًا ما كان يقول في نهاية نقله عن ابن عصفور "وهو صحيح ".

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للصفَّار 1/ 92، 93

وكما أفاد الصفَّار من علماء عصره أفاد من كتب من سبقه من العلماء ومن أولئك الذين نقل عن كتبهم :

1- الكسائي ت189هـ.

مع أنَّ الكسائي كوفي المذهب إلا أننا نجد الصَّفار يستعرض أقوال الكسائي كثيرًا في شرحه، فمن ذلك قوله :" وزعم الكسائي – رحمه الله – أن مَنْ شرطية وجوابها محذوف للعلم به، وكأنه قال: من استطاع منهم ذلك فعليه الحج، وهذا مذهب حسن"(١)

ومِمن استفاد منهم الصفَّار أيضًا في شرحه للكتاب، بالنقل عنهم

2- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ت215هـ.

3- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت207هـ.

4- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت 285هـ.

5- أبو إسحاق الزجاج ت 311هـ.

6- أبو علي الفارسي ت377هـ.

7- أبو الحسن بن خروف ت609هـ

---

(١) انظر ص132 من النص المحقق .

ب. الأصول النحوية:

أما الأصول النحوية التي اعتمد عليها الصَّفار في شرحه فكانت كما يلي:

أولاً: السَّمَاع:

وهو مَا ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته[١]. وقد عني الصفار في شرحه بالسماع وأعظم أمره، وقدمه على غيره من الأصول، وكان دليله القاطع على صحة المسألة أو نقضها، فمن ذلك قوله في مسألة إلغاء العامل المتقدم: "وزعم أهل الكوفة أنه إذا تقدم صدرًا جاز فيه الإلغاء، فيجيزون ظننت زيدٌ منطلقٌ؛ لأنها أفعال داخلة على جملة، وإنما عملت بالشَّبَه، فليس العمل لها متأصلًا، وهذا الذي قالوه ليس بشيء، فإنا لم نسمع الإلغاء مع التقديم أصلًا، وسمعناه مع التوسيط والتأخير، ومع أن يتقدم الظن بشيء، فكلاهما علة توافق السماع، فعثرنا على أن المتكلم إذا قال أولًا: ظننت، فإنه بنى على الظن، فلما كان المعنى عليه، قوي فعمل، وإذا وسَّط فقد بنى كلامه على اليقين، ثم عرض له الظن فاعترض به، أو أخره فلم يُعِد، وإذا قال: متى تظن زيدٌ منطلقٌ؟ إنما بنى كلامه على اليقين، ثم اعترض بالظن بعد مضي جزء من كلامه، فهذا وجه الإلغاء، والسماع على ذلك، فمذهبنا أسعد لموافقته السماع وعلتهم لا يوافقها السماع"[٢]، فانظر كيف ضعَّفَ ما ذهب إليه الكوفيون؛ لعدم موافقته السماع، وقطع بصحة مذهبه ومذهب أصحابه؛ لموافقته السماع، وفيما يلي عرضٌ لبعض الأمثلة الدالة على هذا الاعتماد في أنواع المسموع الثلاثة: القرآن الكريم ، والحديث الشريف، وكلام العرب:

أ- القرآن الكريم، وقراءاته:

هو المصدر الذي به ومن أجله قامت علوم العربية ونهضت،وقد استشهد الصَّفار على القواعد النحوية التي يوردها سواء لإثباتها كما جاء ذلك في قوله:" وإن وقع بعدها مفرد ليس اسمًا لجملة مثل قوله تعالى: ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ فإن فيه أربعة أقوال: منهم من قال: ترتفع على الإهمال؛ لأنه ليس مما يحكى ولا مما يعرب لأنه ليس (بقول)، ومنهم من قال: يكون على حسب القول معمولًا له، فتقول: قال فلان زيدًا، وقيل زيدٌ، فيعمل فيه القول، وحجة هذا

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ص 81، والاقتراح في علم أصول النحو ص96.

(٢) انظر ص 53 من النص المحقق .

أنه أشبه المصدر في أنه مفرد فأعرب. ومنهم من راعى شبهه بالجملة، لأنه لَفْظُ القول فحكاه على حسب ماكان في كلام المتكلم ، ومنهم من قال: هو معمول لعامله الذي نقل منه، وذلك العامل مضمر فهو جملة"[(١)]، ومن ذلك أيضًا قوله:" بقي علينا من أدوات النفي: "لا" فإنها إذا وقعت صلة للقسم، فلا يصح لها عمل فيما قبلها؛ لأنها صارت كسائر الوُصَل التي يوصل بها القسم، وأما في غير القسم فالصحيح جواز تقديم معمولها عليها؛ لأنها دخلت على المحتمل، فصيرته للاستقبال، فصارت كالسين وسوف. ومما يدلك على أنها ليست عندهم صدرًا أنهم يزيدونها بين العامل والمعمول، (وهي) باقية على معناها من النفي فيقولون: جئت بلا زاد، فيتقدمها العامل، وقد خرجت عن الصدر بخلاف (ما) إذا زيدت، فإنها لا تبقى على معناها، فالتي تزاد ليست نفيًا، فيقال: خَرَجَتْ عن الصدر، وذلك من قوله عز وجل: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾[(٢)]، أو للرد بها على من خالفه وهو عند استشهاده بالآيات قد يشير إليها إشارة فقط معتمدًا على فطنة القارئ وحفظه على عادة علماء اللغة في ذلك ومن أمثلة ذلك ما جاء في (بابٌ من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر يعمل فيه كما عمل في الأول) ، حيث قال""وللناس في هذه الآية [(٣)] مذاهب ثلاثة..." [(٤)] ، وقد بلغت الشواهد التي استشهد بها في كتابه كاملًا كما وصلنا: ثلاثًا وستين ومئة[(٥)].

ب- الحديث والأثر:

الاستدلال بالحديث من القضايا الخلافية القديمة عند النحاة تباينت فيه آراؤهم وتعددت حججهم وقد فَصَّلَتْه كتبُ الأصول النَّحوية [(٦)] ، والصفَّار لم تتجاوز أحاديثه التي استدل بها في هذا السفر كاملًا ستة أحاديث [(٧)] ، ولم يتناول الصفَّار في القسم الذي حققته إلا حديثًا

(١) انظر ص58من النص المحقق .

(٢) انظر ص 90 من النص المحقق .

(٣) يشير إلى قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ من سورة آل عمران من الآية 97 . مع أنه لم يذكرها قبل هذه الإشارة.

(٤) انظر ص 132 من النص المحقق .

(٥) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه 124/1 .

(٦) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص106-111.

(٧) انظر السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار130/1.

واحدًا عند إثباته لنوع من أنواع البدل، وهو بدل البداء، وهو قوله:" وهذا الذي أنكروا غير منكر فإنه قد ورد في الأثر: " إن الرجل يصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها إلى العشر " [١] وبهذا الاستدلال أميل إلى أنَّ الصفَّار من الذين يرون الاستشهاد بالحديث النبوي.

ج- كلام العرب من شعرٍ أو نثرٍ:

استشهد الصفَّار بالشعر كثيرًا حتى بلغت شواهده الشعرية في كتابه خمسمائة وتسعون شاهدًا ، منها ما جاء في كتاب سيبويه وأخرى لم ترد عند سيبويه [٢] فمن شواهد الصفار التي لم ترد في كتاب سيبويه مثلًا استشهاده في مسألة دخول الفاء في خبر اسم لعل الناسخ بقول الفرزدق:

وإنِّي لَرامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتي لَعلِّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أزُورُها[٣]

وهذا البيت من الشواهد التي لم يوردها سيبويه في كتابه ، مايدل على سعة علم الصفَّار وحسن عرضه للمسألة.

ثانيًا: القياس:

وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النَّحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه، قال الكسائي:

إنَّما النَّحوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ[٤]

وقد احتل القياس في الاستدلال المرتبة الثانية بعد السماع عند الصفَّار وغيره من العلماء، ومما جاء في ذلك قوله:" ...لمَّا ذكر الغلط رجع لما كان بسببيله من بدل البعض من الكل، وهو

---

(١) انظر ص 123 من النص المحقق .

(٢) المصدر السابق 133/1 .

(٣) انظر ص 99 من النص المحقق .

(٤) انظر: الإغراب في جدل الإعراب ص 45، والاقتراح في علم أصول النحو ص152.

الذي ذكر أولًا، فزعم أنه عربي جيد كثير، وأما الغلط فليس بعربي، وقد تقدم أنه إنما يقال بالقياس "[١]

وكذلك قوله:" واثنان لم يرد بهما سماع وإنما قال بهما النحويون بالقياس وهما: بدل الغلط، وبدل النسيان "[٢]

كما اهتم الصفَّار بذكر العلل النحوية، حتى لا تكاد تخلو منها قضية نحوية عرض لها، ومِنْ ذلك قوله: "وأمَّا المعرف بالألف واللام ففيه خلاف: فمِنْهم مَنْ منع إعماله؛ لأنَّهُ قد توغل في الاسمية، وانتقل عن شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معرفة، وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنَّهم يعترضون بأنَّ الإضافة أيضا معرفة، فكان ينبغي ألا يعمل المضاف على مذهبهم، فربما يفرقون بين الموضعين بأنَّ الإضافة تكون غير محضة لا تعرف، فيحمل المضاف المعرفة على ذلك فيعمل"

ثالثًا: الإجماع:

نقل الصفَّار إجماع النحويين في بعض المسائل التي تناولها، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن أقسام البدل إذ يقول:" وهو ينقسم إلى ستة أقسام، ثلاثة اتفق النحويون على جوازها والسماع قد ورد بها".[٣]

وأنت ترى أن الإجماع يأتي عنده مؤيدًا بالسماع، كما مرَّ، مما يجعل النفس تطمئن لهذه القاعدة أو تلك .

وأخيرًا فإن الصفَّار قد سار على المنهج الذي اعتاده علماء اللغة عند إثبات القواعد، أو تأييدها وتقويتها، أو الرد على من خالفها، فيؤكد قواعده بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ليقيس بعد ذلك عليه، دون إغفال لما توصل الإجماع إليه .

---

(١) انظر ص 132 من النص المحقق .

(٢) انظر ص 120 من النص المحقق .

(٣) نفسه .

المبحث الثالث: القيمة العلمية للكتاب وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القيمة العلمية للكتاب:

ويتبينُ من خلال مادته، كونه شرحًا لكتاب سيبويه الذي بلغ الغاية في فنه ، فكل مَنْ كان له باعٌ في النحو يَهْتمُّ بهذا الكتاب، لأن الاهتمام به دليل على براعة صاحبه، وعُلوِّ كعبه، فهذا المبردُ يقولُ لمنْ يُرِيد الاشتغال بهذا الكتاب: "هَلْ ركبت البحر؟" [١] استعظامًا له فالكتابُ ذُو أهمية بالغة، وشرح هذا الكتاب يتبعه في الأهمية.

وهذا الشرح الذي بين أيدينا من أحسن شروح الكتاب فمؤلفه: الشيخ الفقيه العالم النحوي، الذي مهر ضمن أربعين رجلًا على يدي أبي علي الشلوبين كما مر وكان له هذا الشرح الذي قالوا عنه إنه من أحسن شروح الكتاب، وسوف نورد في الأسطر التالية شيئًا من مزايا هذا الشرح فنقول: لقد تميَّز شرح الصّفار بميزاتٍ عديدةٍ جعلت له أهمية خاصة بين المؤلفات النَّحوية الأخرى، فمِن هذه الميزات:

1- التزم بالتَّنْظيم والتَّرتيب في الأبواب، والتَّفْريع للمسائل النحوية، ممَّا يدل على سَعَةِ علم الصَّفار.

ومِنْ ذلك قوله: " إذا أعملت اسمَ الفاعل فلا يَخْلُو أنْ يكونَ فيه ألفٌ ولامٌ، أو لا يكونا فيه، فإنْ لم يكونا فيه فإنَّهُ يعمل إذا كان حالًا، أو مُسْتقبلًا إذا نُوِّنَ، وإذا لم يُنَوَّنْ أُضِيفَ، وقَدْ تبين السبب في عمله، فإنْ كان بمعنى المضي لمْ يعمل، وكانت إضافته محضة مُعرِّفة، ويعمل في المفعول الثاني نفسه، وقد استوفينا هذا كله مبينًا، فإنْ كان فيه ألفٌ ولامٌ فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون، أو غير ذلك، وغير ذلك هو أنْ يكون مفردًا، أو مجموعًا جمع تكسير، أو بالألف والتاء، ولهذا أحكام تختص به لا يشركه فيها الأول، فإن كان مثنًى، أو مجموعًا بالواو والنون، فإنه لا يخلو أن تُثْبِتَ فيه النون، أو تحذفها، فإنْ أَثْبتها نَصَبْتَ

---

(١) إنباه الرواة 348/2.

فقلت: هذان الضاربان زيدًا، والضاربون زيدًا .....الخ"[١]

2- يُعَدُّ هذا الشرح موسوعة علمية نحوية، إذْ حشد فيه آراء النَّحويين ممَّن سبقه، وتنوعت المصادر التي أخذ عنها ، من علماء عاصرهم وتتلمذ عليهم، وآخرين نقل عن مؤلفاتهم.

3- شخصيته العلمية في هذا الشرح، ظهرت شخصيته واضحةً جليةً في أغلب القضايا والآراء، فهو وإنْ كان يوافق سيبويه في معظم آرائه، إلاَّ أنَّه كان يخالفه إذا ظهر له رأيٌ آخر أجود، وكذلك ظهرت شخصيته بموقفه من سيبويه ، وغيره مِن العلماء، وقد تقدم الحديث عن ذلك وعن مواقفه في مسائل الخلاف.

4- اشتمال الشرح على كثيرٍ مِن الشواهد النَّحوية، سواء مِن القرآن الكريم أو الحديث، أو الشعر، أو أمثال العرب وأقوالهم، مع بيانه لموضع الشاهد أحيانًا.

5- اشتماله – أحيانًا – على أكثر من شاهد في المسألة الواحدة، ففي بعض المسائل نجد الصَّفار يستشهد بأكثر من شاهد سواء من القرآن الكريم، أو الشعر.

6- يتسم شرحه بالوضوح والسهولة، مما يدل على قدرته اللغوية، واتساع مداركه.

7- كثرة من نقل عنه من العلماء . وقد سبق بيان ذلك عند حديثنا عن توثيق نسبة الكتاب للصفَّار.

---

(١) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار تحقيق خالد المطرفي ص85.

المطلب الثاني: الموازنة بينه وبين جزء من شرح السيرافي:

من خلال دراستي للقسم الذي قمت بتحقيقه ، والنظر في شروح الكتاب، وجدت شرح أبي سعيد السيرافي قد تميز عن غيره بعدة مزايا جعلتني أعقد بينه وبين شرح الصفَّار موازنةً في باب من أبوابه، ويمكن أن أجمل هذه الميزات فيما يلي :

. أن شرح السيرافي أقدم شرح على كتاب سيبويه .

. السيرافي قد أتم شرح كتاب سيبويه كاملًا .

. أبو سعيد يمثل علماء المشرق وطريقة تناولهم لكتاب سيبويه .

وقد اخترت الباب الأول من القسم الذي قمت بتحقيقه لعقد هذه الموازنة، وهو (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى)

بعد تتبعي لطريقة شرح هذين العالمين وقفت على الأمور التالية:

. بدأ السيرافي شرحه من بداية الباب فقال (هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى وهي ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، وزعمت، ومايتصرف من أفعالهن كأحسب وأظن) وبعد أن يأتي بشرح لما تم إيراده من كلام سيبويه يعود إلى نص سيبويه فيورده كما هو ثم يتلوه بالشرح وهكذا حتى نهاية الباب.

. أما الصفَّار فإنه يأتي بعنوان الباب ثم يسترسل بعد ذلك في التقديم له والتمهيد والاستطراد، والشرح والتحليل، بل وإيراد المسألة الخلافية وإبداء رأيه فيها، ثم تفاجأ بعودته إلى نص سيبويه بعد أن تجاوز كثيرًا من عباراته، وقد يتصرف في ألفاظه أحياناً

. وجدت السيرافي يبتعد عن الإسهاب والتطويل فهو يأتي بمراد سيبويه بأخصر عبارة.

. أما الصفَّار فإنه يتناول ألفاظ سيبويه لفظة لفظة ويشرح عباراته بشي من الإسهاب والتطويل، ولعل سعة علم الصفَّار كانت وراء هذا الإسهاب، وحري بالقول أنَّ هذا لا يغض من شأن هذا الشرح القيِّم، بل يزيده رفعةً إلى رفعته، فهو كتابُ قواعدٍ تحتاج في إيضاحها إلى كل شاردة وواردة، ثم يأتي الاختصار بعد ذلك لهذه الشروح.

. أما ما يتعلق بمسائل الخلاف، فنحن نجد الصفَّار يوردها في شرحه، ويبين حجة من خالفه؛ ليقوم بعد ذلك بالحكم عليها، فمن ذلك قوله:" وزعم أهل الكوفة أنه إذا

تقدم صدرًا جاز فيه الإلغاء، فيجيزون ظننت زيدٌ منطلقٌ..." إلى أن يقول: "وهذا الذي قالوه ليس بشيء"[1].

. وهذا لا نكاد نراه عند السيرافي، ما جعل لشرح الصفَّار مزية في ذلك .

. حَرِصَ الصفَّار على نسبة الأقوال إلى قائليها، إلا ما كان من أقوال شيخه ابن عصفور، فإنها يوردها في بعض المواضع من غير عزو.

. أما السيرافي، فنسبته للأقوال قليلة جدًا .

وعند إيراد الشواهد في المسألة فهما مهتمان بإيراد مافيهما من روايات إن وجدت، ولقد تميز السيرافي عن الصفَّار في اختيار عبارات شرحه، فكانت أسرع للفهم، وأقرب رغم تقدم السيرافي وتأخر الصفَّار، وحين نقرأ عبارة غير مفهومة للصفَّار فإننا نجد بيانها ومرادها واضحًا لدى السيرافي.

وبالرغم من كل ذلك إلا أن هذين العالمين قد أخرجا لنا كنزًا عظيمًا وشرحًا نفيسًا لكتابٍ بلغ المنتهى في النحو العربي فرحم الله الجميع رحمةً واسعة.

(١) انظر ص 53 من النص المحقق .

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية:

وقفت للكتاب على ثلاث نسخ خطية، وقد حصلت على مصوراتها ، وهذا وصفها(أ) وهي:

1- النسخة التركية (الأصلية) (أ) :

وهي محفوظة في مكتبة كوبريلي في تركيا برقم 1492،وعدد لوحاتها (243) لوحة، كل صفحة من اللوحة تحتوي على (21) سطرًا، ومتوسط كلمات السطر حوالي (12) كلمة، وهي مكتوبة بخط نسخ جيد، ولم يسجل عليها تاريخ النسخ ولا من قام بنسخها ، وجاء في صفحة العنوان : "السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم ابن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله تعالى" ، وتبدأ هذه النسخة من أول الكتاب حيث جاء في أولها : "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين ، قال الشيخ الفقيه النحوي أبو الفضل قاسم ابن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمة الله عليه ، قال سيبويه رحمه الله ...هذا باب علم ما الكلم من العربية...، وهو يساوي الباب الأول في الجزء الأول من الكتاب المطبوع بتحقيق عبد السلام هارون، وتنتهي بقوله : ...ثم قال فإن قلت سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير حسن ، يريد أنك وصفته فاختص........" وهو ما يساوي نهاية باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام في الجزء الأول من الكتاب المطبوع بتحقيق عبد السلام هارون.

وقد اتخذت هذه النسخة أصلًا لوضوح خطها و قلة أخطائها، ورمزت لها بـ(أ) .

2- النسخة المغربية (ب):

وهي نسخة مكتبة الخزانة العامة في الرباط بالمغرب، ورقمها317 ،وتحتوي على (355) صفحة، حيث رُقِمت بالصفحات، وفي كل صفحة (25) سطرًا، ومتوسط كلمات السطر (14) كلمة، وهي مكتوبة بخط مغربي مقروء، ولم يسجل عليها تاريخ النسخ ، ولا اسم ناسخها، وهي ناقصة من أولها تبتدئ بقوله: "... والثاني أن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكد قبل المؤكد، وهذا ليس بشيء، لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ... "وتنتهي بقوله : "... ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه قد أتى أمرًا ... " وفيها تداخل في الأبواب، وقد رمزت لها بالرمز (ب).

3- النسخة المصرية (ج) :

نسخة دار الكتب المصرية ، برقم (نحو 900) وتقع في (73) لوحة، وكل صفحة من اللوحة تحتوي على (25) سطراً ، وفي كل سطر (12) كلمة ، وهي مكتوبة بخط مغربي جيد مقروء ، وابتدأت من أول الكتاب بقوله : قال سيبويه رحمه الله " هذا باب علم ما الكلم من العربية... " وتنتهي بقوله : " فأما أبو العباس فحام على ألا يثبت تكرار الضمير ، وإن قدرت على ذلك كان أولى ... " وهو منتصف الحديث عن باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وعلى الرغم من حسن خطها إلا أنها كثيرة الاضطراب، والسقط، والتكرار والتداخل فهي تعود بنا من اللوحة 137أ إلى اللوحة السادسة وبعد مواصلة المقارنة فيها يعود إليها السقط مرة أخرى عند اللوحة 14 ولكن بدون رجعة هذه المرة لنفقد باقي باب الأمر والنهي من قول المؤلف"... بعدما شبه بالشرط شيئًا ليس يصح أن يقع بعد الشرط ألا ترى أن الشرط لا يدخل ..."

إضافة إلى ما فيها من تكرار ومن ذلك تكرار اللوحات 120 مع 121 و 139 مع 140 و 162 مع 163 و 164 .وقد رمزت لها بالرمز(ج).

عملي في التحقيق:

١ - كتابة النَّص وفقًا للقواعد الإملائية الحديثة.

٢ - كتابة المتن (كلام سيبويه) بخط عريض أسود؛ ليتميز عن الشرح.

٣ - إكمال ما تحقَّق كونه سقطًا واقعًا في النَّص مِن النسخ الأخرى ووضعه بين معقوفين هكذا [ ] إن كان ممايقتضيه السياق ليستقيم به المعنى من غير النسخ ، مع الإشارة إلى ذلك في موضعه مِن الحاشية.

٤ - تصويب مَا وقع في النَّص مِن أخطاء إملائية ونحوية على القواعد الإملائية الحديثة.

٥ - وضع خطٍّ مائلٍ هكذا / للدلالة على بداية اللوحة، وكتابة رقمها في الجهة اليسرى مِن جانب الكتاب.

٦ – عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، و رسمها كما جاءت في المصحف الشريف، وإذا تكررت الآية في أكثر من سورة ذكرتُ الموضع الأول لها في المصحف، إلا إذا كان لها متعلق فأذكر الموضع المراد.

٧ – توثيق القراءات مِن مصادرها، أو من كتب التفسير المعتمدة.

٨ – عزو الأحاديث النبوية والآثار إلى كتب السنَّة.

٩ – توثيق أقوال العرب وأمثالهم مِن الكتب المعتمدة.

١٠ – تخريج الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها –إنْ وجدت – أو مِن كتب المجموعات الشعرية ، ثم من كتب النحو و اللغة المعتمدة ، وتعيين القائل –إن أمكن– وإكمال الأبيات الناقصة في الحاشية وإن كان هناك اختلاف في الرواية يؤثر على موضع الشاهد فإني أشير إلى ذلك .

١١ – التعليق على بعض المسائل التي استدعت التعليق.

١٢ – توثيق الأقوال والآراء الواردة في النَّص ، وعزوها إلى أصحابها –إن أمكن– وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها إن وُجِدَت، وإلَّا فمِن كتب النَّحو مظنة ذلك.

١٣ – توثيق المسائل الخلافية في النَّحو من كتب الخلاف أو من عامة كتب النحو.

١٤ – شرح الكلمات الغريبة، وذلك بالرجوع إلى معاجم اللُّغة.

١٥ – التعريف بالأماكن والبلدان والقبائل وكل ما يحتاج إلى تعريف من الكتب المعتمدة.

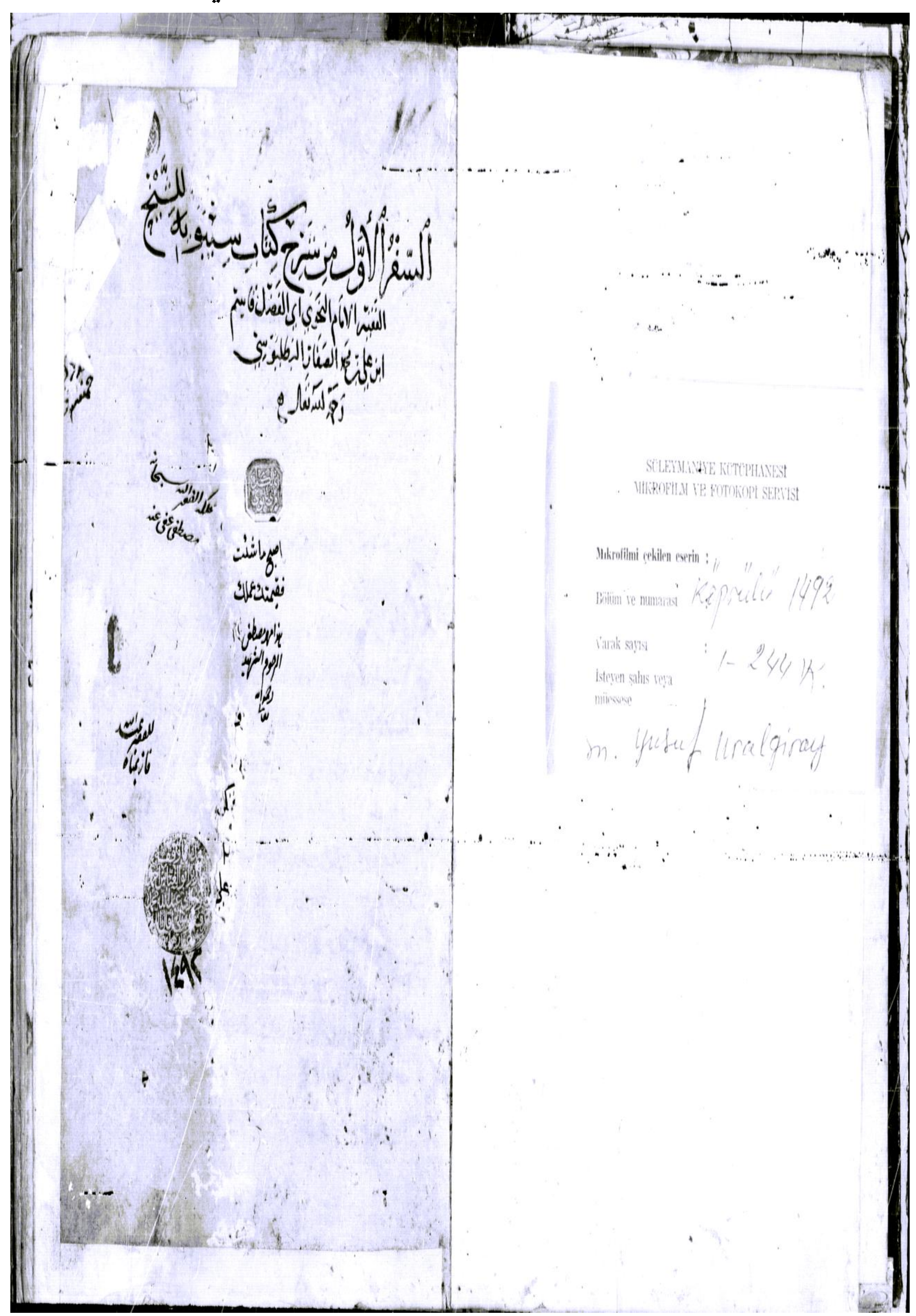
١٦ – الترجمة للأعلام الذين وردت أسماؤهم في النَّص من غير المشهورين مِن كتب التراجم المعروفة.

١٧ – الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

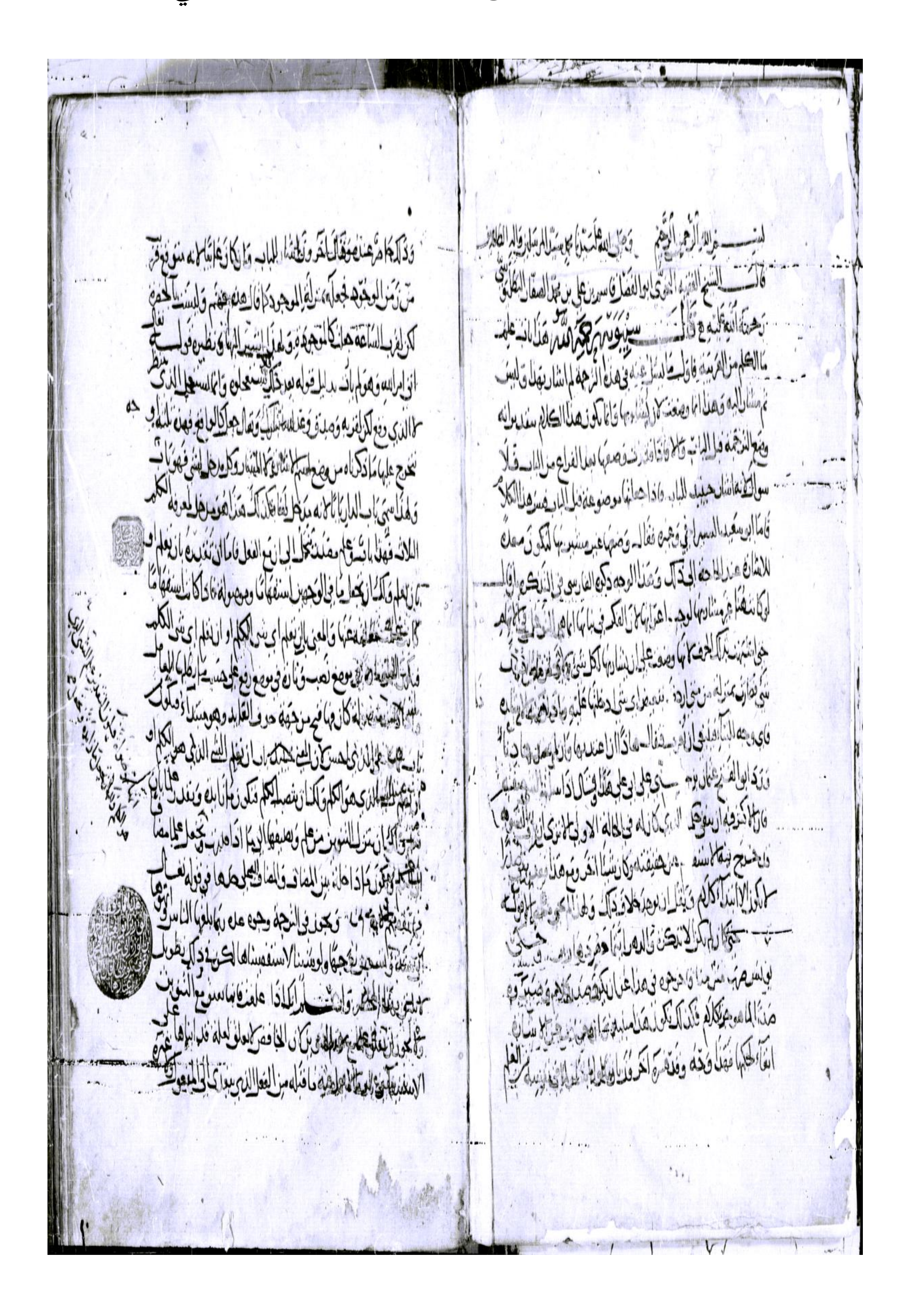
١٨ – وضع فهارس فنية في آخر الكتاب وفق ما ذُكر في الخطة.

نَمَاذِج مِنَ النُّسَخَ الخَطِّيَةَ

الصفحة الأولى من المخطوط نسخة كوبريلي

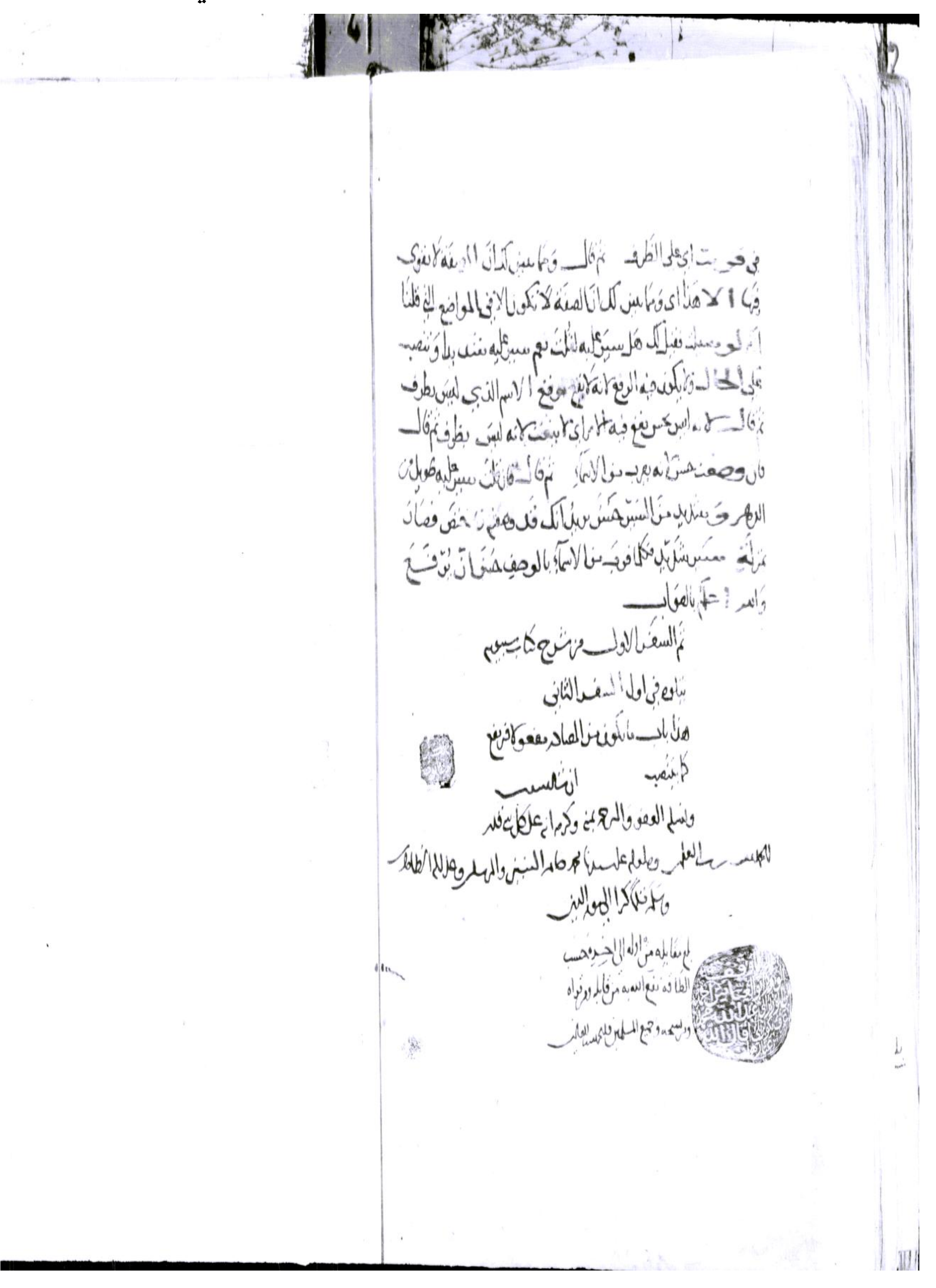


الصفحة الثانية من المخطوط نسخة كوبريلي



الصفحة الأولى من الجزء المراد تحقيقه نسخة كوبريلي

الصفحة الأخيرة من المخطوط نسخة كوبريلي



[illegible] أي على الظرف ثم قال [illegible] أن الصفة لا تقوى
فيها إلا هذا أي وما بين لك أن الصفة لا تكون إلا في المواضع التي قلنا
[illegible] لو وصفت فقلت لك هل سير عليه قلت نعم سير عليه [illegible] ونصب
على الحال [illegible] فيه الرفع لأنه لا يقع موقع الاسم الذي ليس بظرف
[illegible] لأنه ليس بظرف ثم قال
[illegible] ثم قال فإن قلت سير عليه طويل من
الدهر [illegible]
[illegible] بالوصف [illegible]
والله أعلم بالصواب

تم السفر الأول من شرح كتاب سيبويه
يتلوه في أول السفر الثاني
هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع
كما ينتصب
[illegible]
والله العفو والرحمة بمنه وكرمه إنه على كل شيء قدير
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله الطاهرين
وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين

بلغ مقابلة من أوله إلى آخره حسب
الطاقة نفع الله به من قابله ومن قرأه
ومن سمعه وجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين

هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى[1]

لم يذكر سيبويه (رحمه الله) [2] هذه الأفعال ليبين الاشتغال معها، إذ لو خصَّ ذلك لاينبغي أن يذكر الاشتغال في المتعدي إلى اثنين / وفي المتعدي إلى ثلاثة، وهذا كله يجري مجرى واحدًا، فلا حاج ة بنا لتفصيله، فإذا لم يكن قصده هذا، فَلِمَ فَصَلَ به بين أبواب الاشتغال؟ فالعذر له ــ والله أعلم ــ أن الاسم الذي (يقع) [3]عليه الظن (بمنزلة)[4]الاسم المشتغل عنه الفعل، ألا ترى أن الاسم في زيدٌ ضربته [5] يجوز رفعه على الابتداء ونصبه بإضمار فعل، وزيدٌ أظن منطلق، يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب بالفعل، فلما (اشتبه) [6](البابان)[7] اعترض به في الاشتغال، وقد (كنَّا) [8] ذكرنا عدد هذه الأفعال وطريقة الاقتصار فيها والاختصار في أبواب المتعدي (فهل لنا هنا)[9] أن نتعرض لما لم يذكره هناك من الإعمال والإلغاء.

فأقول والله المستعان: لا يخلو الظن أن يتقدم على الاسمين أو يتوسطهما أو يتأخر عنهما، فإن تقدمهما فلا يخلو أن يكون صدرًا أو غير صدر، فإن كان صدرًا فالإعمال ليس إلا، وذلك ظننت زيدًا منطلقًا، وإن لم يكن صدرًا جاز الإلغاء والإعمال، فتقول: متى تظن زيدًا منطلقًا، ومتى تقول زيدٌ منطلقٌ، وأين تحسب بكرًا جالسًا، وأين تحسب بكرٌ جالسٌ، والإعمال أحسن من الإلغاء.

---

(١) الكتاب 118/1. والمقصود به باب ظن وأخواتها.

(٢) ساقط من : جـ و ب .

(٣) أ : كأنها منع. وما أثبت من جـ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) غير واضحة في : أ .

(٦) في أ : أشبه .

(٧) هكذا في ج و ب ويقصد بالبابين باب الأفعال التي تستعمل وتلغى وباب الاشتغال وذلك أنه رأى التشابه بينهما كما قال في أن الاسم الواقع عليه الظن يشبه من حيث أوجه الإعراب التي تجوز الاسم المشتغل عنه .

(٨) هكذا في جـ و ب .

(٩) غير واضحة في أ وهي هكذا في ب .

وزعم أهل الكوفة [١] أنه إذا تقدم صدرًا جاز فيه الإلغاء، فيجيزون ظننت زيدٌ منطلقٌ؛ لأنها أفعال داخلة على جملة، وإنما عملت بالشَّبَه، فليس العمل لها متأصلًا، وهذا الذي قالوه ليس بشيء، فإنا لم نسمع الإلغاء مع التقديم أصلًا، وسمعناه مع التوسيط والتأخير، ومع أن يتقدم الظن بشيء،[٢] فكلاهما علة توافق السماع، فعثرنا على أن المتكلم إذا قال أولًا: ظننت، فإنه (بنى)[٣] على الظن، فلما كان المعنى عليه، قوي فعمل، وإذا وسَّط فقد بنى كلامه على اليقين، ثم عرض له الظن فاعترض به، أو أخره فلم يُعِد، وإذا قال: متى تظن زيدٌ منطلقٌ إنما بنى كلامه على اليقين، ثم اعترض بالظن بعد مض ي جزء من كلامه، فهذا وجه الإلغاء، / والسماع على ذلك، فمذهبنا أسعد لموافقته السماع وعلتهم لا يوافقها السماع، إذ لم يُسْمَع منهم إلغاؤه مقدمًا، وربما أثبتوه[٤]بقوله:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ، حتَّى صارَ مِنْ أدبي   أَنِّي رأيتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ [٥]

ويروى وجدت[٦]، فقالوا قد ألغاها متقدمةً (وهذا سهوٌ منهم)[٧]؛ لأن الظن لم يتقدم هنا صدرًا، ألا ترى أنَّ أني متقدمة فبنى على اليقين وكأنه قال: أي ملاكُ الشيمةِ الأدبُ مني، واعترض بوجدت؛ ليجعل ذلك فيما يظن.

---

(١) أجاز هذا الكوفيون والأخفش وأبو بكر الزبيدي واستدلوا بقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها   وما إخال لدينا منك تنويل

وهم يرون أن هذا من قبيل الإلغاء فلا حاجة إلى التأويل .

انظر الكتاب 119/1 ، وشرح الرضي على الكافية 156/4، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 560/1، والتصريح بمضمون التوضيح 375/1 .

(٢) كأن يسبق باستفهام.

(٣) في أ و ج : (بناء) هكذا في النسختين. وما أثبت من ب .

(٤) الضمير يعود إلى الكوفيين أي ربما استدلوا على ما ذهبوا إليه بالبيت الذي أورده.

(٥)شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 805، والكتاب 119/1، عمدة الحافظ 249، والأشباه والنظائر 133/1، وخزانة الأدب 139/9، 335/10،

(٦) انظر التصريح بمضمون التوضيح 375/1 .

(٧) ساقط من أ .

فإن قلت: وأين الضمير العائد (إلى)[١] المبتدأ ؟[٢]

قلت: هو على حد قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[٣] أي المأوى له[٤]، فإن توسط أو تأخر، جاز أن يلغى وأن يعمل، والإلغاء مع التأخير أقوى منه مع التوسط.

ووجه الإلغاء: أنك اعتمدت على اليقين أولًا، ثم عرض لك الشك، فاعترضت به أو أَخَّرْتَه.

ووجه الإعمال: أنك اعتمدت على الظن، لكن تصرفت فقدمت معموله عليه.

واعلم أنه إذا وكد فلا يخلو أن يوكد بمصدره، أو بمضمر المصدر، أو باسم إشارة، فإن وكد بالمصدر لم يكن بد من الإعمال، وإن أكد بالمضمر أو باسم الإشارة، جاز الإلغاء والإعمال، والإعمال أحسن. فإن قلت: ولم امتنعوا من الإلغاء مع التأكيد .

قلت: ربما يجيب عن هذا من (لابصر)[٥] له بهذه الصناعة، فإنهم لما أكدوا الظن قوي (فعمل)[٦]؛ لأن الكلام عليه بني، وهذا غير مرضي وذلك أنه لو كانت العلة مازعم لامتنعوا من الإلغاء مع المضمر واسم الإشارة (لأن تلك العلة)[٧] موجودة معهما، وكونهم يجيزون الإلغاء مع هذين دليل على بطلان ماقلت، فإنما الجواب أنهم لما أعملوه في اللفظ كرهوا إلغاءه؛ لأنه يكون كالتناقض، ويجيء الفعل إذ ذاك ملغى معملًا في حال [٨]، وإذا تبين هذا فهمت العلة في أنْ كان إلغاؤه مع اسم الإشارة أقوى منه مع / المضمر، وذلك أن المضمر وإن لم يظهر فيه عمل، فله صيغة (النصب)[٩] لا يكون عليها مرفوعًا، فيقوم ذلك مقام التغيير على ما أحكمناه في أبواب المضمرات .

---

(١) في أ : (آخر) .

(٢) يقصد بذلك الرد على ما يمكن أن يقع إشكالًا حول رده على البيت الذي استدلوا به على جواز إلغاء العامل المتقدم في باب ظن وأخواتها .

(٣) من سورة النازعات من الآية 39 .

(٤) انظر إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت 338 تحقيق زهير غازي زاهد . 147/5

(٥) في ب وجـ : بصيرة .

(٦) في أ : فعل

(٧) ساقط من : أ

(٨) أي أنه عمل النصب في مصدره فنصبه فلذا كرهوا أن يكون عاملًا في المصدر غير عامل في المفعولين.

(٩) في ب وجـ (للنصب) .

وأما اسم الإشارة فلا صيغة له، ولا ما يقوم مقام التغيير ، فصار الظن معه كأن لم يعمل شيئًا (فاستسهلوا)[1] إلغاءه، والمصدر (من)[2] هذا الباب يجري مجرى الفعل .

فتقول: ظني زيدًا منطلقًا، وزيدًا ظني منطلقًا، وزيدٌ منطلقٌ ظني، فإن قلت: ولم جاز هنا الإلغاء والمصدر منصوبٌ بفعله، فهو مؤكد بالمصدر، وقد قلتم: إن الظن إذا وُكِّد بالمصدر لم يكن بد من الإعمال، قلت : ليُعلم أن هذا المصدر بدل من الفعل، نائب منابه لا يظهر معه أصلًا، فهو بمنزلة الفعل يعامل معاملته، فلهذا جرى مجراه، وألفاظ سيبويه ــ رحمه الله ــ في هذا الباب بينة جدًا .

وقوله: **فإن شئتَ رفعتَ على الرفع في هذا** : أي على الرفع في المعطوف على الجملة الفعلية، ويكون الرفع أضعف من النصب إذ ذاك، كما كان في غير الظن .

وقوله: **وكلما أردتَ الإلغاءَ فالتأخيرُ فيه أقوى** : أي تأخير الظن إلى آخر الكلام؛ لأنه يَجْعَلُ الكلام مبنيًّا على اليقين، ثم يعترضه (إذ) [3] ذاك فيما يظن ، وسيأتي هذا . وأنشد :

(أبا لأَرَاجيزِ يابنَ اللؤْمِ تُوعِدُنِي)[4]   وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخورُ[5]

فهذا ملغي مع التوسيط .

ثم قال: **وإنما كان التأخير أقوى، لأنه يجيء بالشك بعدما يَمْضي كلامه على اليقين**: يريد أنه يقول أولًا: زيدٌ منطلقٌ، وهو يريد أنَّ هذا مظنون، لكن صورته صورة اليقين، فرفع كما ترفع الأخبار كلها، ثم جاء بالشك بَعْدُ فهذا مقصده[6]

(١) في أ : فاستثقلوا . والصحيح ما أثبت من ب و جـ .

(٢) في ب وج (في) .

(٣) في ب و جـ (أن) .

(٤) ليس في أ .

(٥) البيت للعين المنقري يهجو به رؤبة بن العجاج، الكتاب 120/1، شرح السيرافي 234/3، التصريح بمضمون التوضيح369/1، خزانة الأدب 257/1.

(٦) في ب : (مقصوده) وفي أ: الهاء بعيدة عن الدال وبينهما بياض .

وقوله: **أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك** : مقصد آخر، وكأنه [(١)] بنى أولًا على أن الخبر محقق، ثم عرض له بعد ذلك أنه ظان، فجاء بعدما مضى الكلام مرفوعًا لأنه كان محققًا.

وقوله: **فأخر ما لم يعمل في أول كلامه** / أي أخر الفعل الذي لم يعمله، بل ابتدأ أولًا، ثم جاء بفعل ليجعل ذلك الخبر فيما يعلم أو يظن .

ثم قال: **فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر**: قلت: فهذا معتمد في الإخبار على الظن، فلهذا يعمله قدمه أو أخره، وقد قلنا هذا، وأنشد على الإعمال قوله: [(٢)]

فإن تَزْعُميني كنت أَجْهَلُ فيكم (فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدَكِ بالجهلِ) [(٣)]

والإعمال بين؛ لأنه قد اتصل به ضمير المتكلم وهو المفعول الأول،و كنت أجهل جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قول الآخر(**وهو النابغة الجعدي**)[(٤)] :

(عددَتَ قُشَيْرًا إذ عَدَدتَ فلم أُسأ) [(٥)] **بذاك ولم أَزْعمْكَ عن ذاك مَعْزِلَا** [(٦)]

أي : ذا معزل. ولم يذكر سيبويه ــ رحمه الله ــ في: أين تظن زيدًا منطلقًا، إلا الإعمال، وقد قلنا: إن الإلغاء يجوز على قلة، ووجه جوازه أن بعض المعمول تقدم فصار الظن متوسطًا، ألا ترى أن أداة الاستفهام يعمل فيها الخبر الذي بعد الظن، فإن كان المتقدم حرفًا لم يجز الإلغاء أصلًا، وذلك: أتظن زيدًا منطلقًا؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلًا.

ثم قال: **فإن قلت أين وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة فيها** : يريد: إن جعلتها خبرًا للمبتدأ ألغيتَ لتوسط الظن، **فقلت: أين ترى زيدٌ؟** وهذا بين .

---

(١) في ب . (فكأنه) .

(٢) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين 36/1، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب 121/1 ، والمحكم والمحيط العين والزاي والميم 535/1 وشرح الكافية الشافيه 547/2، ومغني اللبيب 543/1 ، ولسان العرب فصل الزاي 264/12، وهمع الهوامع 211/2 .

(٣) ليس في : أ .

(٤) مابين القوسين زيادة من جـ .

(٥) ليس في: أ .

(٦) ديوان النابغة الجعدي 128، الكتاب121/1 .

ثم قال: واعلم أن (قلتُ) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، إن قلت: ما الذي أدخل هذا في هذا الباب، قلت: دخل توطئة لما بعده، وذلك أنه يذكر أن (قلتُ) قد أجرتها العرب مُجرَى الظن (فأعملتها)[١] فتكون من هذا الباب.

فأقول والله المستعان: لايخلو القول أن يقع بعده مفرد أو جملة، فإن وقع بعده مفرد فلا يخلو أن يكون مصدرًا أو غير مصدر، فإن كان مصدرًا، فهو أبدًا معمول لفعله، ولا يجوز حكايته، فتقول : قلت قولًا ، وقيل قولٌ.

وإن لم يكن مصدرًا فلا يخلو أن يكون اسمًا لجملة أو لا يكون، فإن كان اسمًا لجملة، فحكمه حكم المصدر، فتقول لمن قال: لا إله إلا الله: قلت حقًا / وقلتَ صدقًا، ولمن قال خلافَ ذلك: قلت زورًا وكذبًا وباطلًا وشرًا وخيرًا .

واختلف في السبب الموجب للإعراب: فمنهم من قال: أُعْرِب لأنه صفة للقول المحذوف، ومنهم من قال: لا يجوز ذلك؛ لأن الوصف بالجوامد لا ينقاس، مثل: مررت برجل حجر الرأس، ومثل قوله:

مِئْبَرَةُ العُرقوبِ إشْفى المرفق[٢] .

وإنما أعمل فيه القول لأنه مفعول به صحيح[٣]. وإن وقع بعدها مفرد ليس اسمًا لجملة مثل قوله تعالى ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾[٤] فإن فيه أربعة أقوال: منهم[٥] من قال: ترتفع على الإهمال[٦]؛ لأنه ليس مما يحكى ولا مما يعرب لأنه ليس (بقول)[٧].

ومنهم[٨] من قال: يكون على حسب القول معمولًا له، فتقول: قال فلان زيدًا، وقيل زيدٌ،

---

(١) في أ : فأعملها. وما أثبت من ب .

(٢) لم أهتد لقائله وهو في المحكم والمحيط الغين والدال والراء 458/5 .ووردت فيه بلفظ " مئبرة العرقوب أشقى المرفق ".

(٣) هذا قول ابن عصفور وابن الضائع انظر التذييل والتكميل132/6 .

(٤) من سورة الأنبياء الآية 60 .

(٥) قال به الأعلم الشنتمري انظر البحر المحيط 447/7، و فتح القدير للشوكاني 488/3 .

(٦) قال الأعلم: " إِبْرَاهِيمُ ارْتَفَعَ بِالْإِهْمَالِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ عَامِلٌ يُؤَثِّرُ فِي لَفْظِهِ، إِذِ الْقَوْلُ لَا يُؤَثِّرُ إِلَّا فِي الْمُفْرَدِ الْمُتَضَمِّنِ لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ فَبَقِيَ مُهْمَلًا وَالْمُهْمَلُ إِذَا ضُمَّ إِلَى غَيْرِهِ ارْتَفَعَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: وَاحِدٌ وَاثْنَانِ إِذَا عَدُّوا وَلَمْ يُدْخِلُوا عَامِلًا لَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ، وَعَطَفُوا بَعْضَ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ عَلَى بَعْضٍ" انظر البحر المحيط447/7 .

(٧)كأنها في جـ: (بمقول) .

(٨) قال بهذا المعنى الزمخشري وابن عطية والزجاجي وابن خروف وابن مالك انظر البحر المحيط 477/7 .

فيعمل فيه القول، وحجة هذا أنه أشبه المصدر في أنه مفرد فأعرب. ومنهم من راعى شبهه بالجملة، لأنه لَفْظُ القول فحكاه على حسب ماكان في كلام المتكلم .

ومنهم[(١)] من قال: هو معمول لعامله الذي نقل منه وذلك العامل مضمر فهو جملة.

فأما الرفع على الإهمال فلا ينبغي أن يقال به إلا إن لم يوجد عنه مندوحة، ويمكن أن يكون مرفوعًا على الحكاية لما سيأتي، وأما أنه يكون معربًا على حسب ما يقتضيه القول من رفع ونصب فباطل لأنه وإن كان مفردًا فليس من جنس مايقال ويسقط القول عليه؛ لأن الإنسان لايقول زيدًا ولا عمرًا، ويقول الحقَ والباطلَ، وإنما يكون زيدًا مفعولًا مع مايصح التكلم به معه، وهو أن يكون في جملة، فإذا تبين أنه منقطع من جملة فلا يَعُدْ في حكايته، وربما يظهر من سيبويه أن مثل هذا لا يحكى، ألا تراه يقول: **وإنما تَحْكي**[(٢)] **بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا**، فظاهره أن المحكي إنما هو الجملة [(٣)] والمفرد لا يحكى، وقد أول **(الأستاذ أبو الحسن)** [(٤)] ابن خروف هذا بأن قال: معنى قوله: لا قولًا، لا هذا اللفظ والقول الذي هو المصدر معرب، فتقول قلت قولًا، فهذا لا يحكى، والحق والخير والشر أقوال أو صفات لأقوال / فهذا هو الذي لا يحكى، وأما ما كان من مثل زيدٍ وعمرٍو فخارج من هذا على ما تبين .

وهذا مفهوم حسن في الموضع، فلم يبق إلا أن يكون محكيًا على حسب ما كان قبل أن يُقْتَطَعَ، أو يكون معمولًا لعامله، وكأنهم كانوا يقولون: إبراهيم، على معنى يا إبراهيم، [(٥)] فحكيت ذلك اللفظ الذي أفردوه ، فهذا من قبيل الجمل ، وكلا القولين ممكن .

ثم قال: **وما لم يكن هكذا (سقط)** [(٦)] **القول عليه** : أي ما لم يكن جملة بل قولًا سقط القول عليه فنصبه، واستدل على الحكاية بعد القول بكسر إنَّ، ولو كان القول يؤثر لفتحت إن؛ لأنها إذا كانت معمولة لما قبلها فتحت .

---

(١) قال بذلك أبو حيان في البحر المحيط 477/7 .

(٢) هكذا في المطبوع وفي المخطوط : يحكى .

(٣) في جـ (معنى الجملة) .

(٤) ساقط من أ وهو كذا في جـ .

(٥) يشير إلى ما سبق في الآية الكريمة .

(٦) في الكتاب المطبوع 122/1: أسقط ، وفي شرح السيرافي 237/3: أسقطنا .

ثم قال: **وكذلك ما (صرف)** [١] **من فعله**: أي يحكى بعد الجملة، ثم إنه استثنى ما لا تحكى بعده الجملة، وهو القول إذا اجتمع فيه أربعة شروط: أن يكون الفعل مضارعًا، مخاطبًا، مستفهمًا عنه، غير مفصول بين أداة الاستفهام وبينه بغير الظرف والمجرور أو معمول القول، فإذا (توخي فيه هذا) [٢] جرى مجرى الظن، فنصب الاسمين وبهذا دخل في هذا الباب، فتقول: أتقول عمرًا منطلقًا؟ وهل تقول بكرًا قادمًا ؟ فإن قلت: ما فائدة هذه الشروط ؟ قلت: تقوية جانب الظن، وإنما كان الفعل مضارعًا؛ لأنه مُنْتَظَرٌ،(فنحن نشك) [٣] ولا نحقق وقوعه، ومن (ظن)[٤] فهو غير محقَّقٍ والماضي ليس كذلك بل منه ما يتيقن، وإنما كان مخاطبًا؛ لأنه لا يُسْتَفْهَمُ الإنسان عن ظن غيره، وإنما يُسْتَفْهَمُ عن ظنه، فكذلك يكون هنا مستَفْهَمًا عن قوله، وإنما كان مُسْتَفْهَمًا عنه لأن ما يُسْتَفْهَمُ عنه غيرُ محقق، كما أن الذي يظن لا يُحقق. وإنما شرطوا عدم الفصل، لأن الفصل يكون فيه إخلال بأحد الشروط (المقوية) [٥] للظن، (وهو)[٦] عدم الاستفهام، ألا ترى أن (للفصل) [٧] في الاستفهام أثرًا ما، وقد وقفت عليه في (باب) [٨]الاشتغال، فهذا هو السبب في أن اشترطوا هذه الشروط، وهذا إنما هو على معنى الظن لا على القول،

والدليل على صحة هذه الدعوى أنهم / يشترطون ما ذكرت، ولوكان قولًا صحيحًا لم يكن لاشتراطهم إياها ثمرة؛ لأن هذه الشروط إنما يكون بها مُشْبِهًا للظن من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، ألا ترى أنه غيرُ مُشْبِهٍ في اللفظ للظن، وإذا كانت مُشَبَّهَةً به من طريق المعنى، فالمعنى على الظن .

ثم قال: **ولم تُجْعَل قلت كظننت** : أي لم تُجعل مثلها في كل حال؛ لأن الأصل فيها أن

---

(١) في جـ : تصرف . وكذلك في المطبوع .

(٢) هكذا في جـ (يوجد فيه هذا) وما أثبت من أ .

(٣) كذا قرأتها في جـ و في أ غير واضحة .

(٤) في جـ : يظن .

(٥) في جـ : المقوية .

(٦) في جـ : هي .

(٧) في جـ : الفصل .

(٨) ساقط من أ .

يكون ما بعدها محكيًا، فإنما أخرجوها بتلك الشروط ما دامت فيها، فإذا زال شيء منها عادت إلى أصلها من الحكاية، ولهذا نظَّرها [١] بما[٢] في لغة أهل الحجاز، ومما يدل على أن المعنى في هذه على الظن أن المفهوم من أشعارهم إنما هو الظن، ألا ترى قوله :

متى تقولُ الدارُ تجمعنا[٣]

لا يريد أن يستفهم متى يقع منه هذا اللفظ؛ لأنه لافائدة في ذلك، وإنما المعنى متى تتخيل ذلك وتظنه، وكذلك قوله:

مَتى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا يُدْنِيْنَ أُمَّ قَاسم وقَاسِمَا [٤]

المعنى متى تظن هذا، لا متى يقع منك القلص الرواسما؛ لأنه (لا فائدة)[٥] في ذلك .

ثم قال: **وأكلَّ يومٍ تقولُ عمرًا منطلقًا؟ لا يُفْصَلُ بها** : كيف تقول لا يفصل وأنت قد فصلت، فالمعنى لايكون الظرف فاصلًا معتدًا به، بل يجوز إعماله، وإن فُصِل بهذا بين الأداة والقول، لأنك لم تفصل إلا (بما هو) [٦]معمول للقول وكأنك لم تفصل.

ثم قال: **وتقول: أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام** : قلت: مثل هذا لا يعمل معه القول؛ لأنك فصلت بغير الظرف وبغير المجرور وبغير المعمول؛ فلهذا رفعت ما بعدها وصارت على الأصل .

وقوله كما **قال الكميت**: راجع لقوله متى تقول زيدًا منطلقًا؛ لأنه أعمل تقول، فقال:

---

(١) يقصد شبهها بـ(ما) الحجازية .

(٢) فما الحجازية تعمل عمل ليس مادامت في معناها فإذا لم تكن بمعنى ليس أو وقع استثناء أو قدم الخبر عادت إلى أصلها واستعملت استعمال بني تميم لها؛ لأنها لم تقو أن تعمل مع التغيير عمل ليس، كما لم يقو القول في غير استفهام المخاطب عمل الظن؛ لأنه لم يكثر كثرته فيه فرجع إلى القياس. انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 241/3

(٣) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه عمر 394وصدره:

* أما الرحيل فدون بعد غد *

الكتاب 124/1، التصريح 381/1 ، خزانة الأدب439/2 .

(٤) البيت لهدبة بن خشرم العذري في ديوانه ص130، شرح الكافية الشافية 566/2 ، شرح شذور الذهب 488/1 ، همع الهوامع 567/1 ، وخزانة الأدب 9/ 336 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 51/1 .

(٥) ف أ : أو لا فائدة .

(٦)في أ : إلا هو، وما أثبته من جـ .

أجهالًا تقول بني لؤي[١]

وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

فمتى تقول الدار تجمعنا

ثم قال: **وإن شئت رفعت بما / نصبت**: أي إن شئت مع مجموع هذه الشروط قلتَ: متى تقول زيدٌ منطلقٌ ؟ فإن قلت: كيف جعلها رافعة وليست رافعة إنما الجملة ترتفع بعدها على الابتداء والخبر .

قلت لك: هنا جوابان أحدهما: جعل الباء [٢] ظرفية، كأنك قلت: رفعت فيما نصبت، أي في الموضع الذي نصبت[٣]، والآخر أن تجعل الباء للحال فكأنك قلت: وإن شئت رفعت رفعك ما نصبت به، [٤] وزعم[٥] أنه سأل أبا الخطاب عن لغة بني سليم (في) [٦] هذا، فأجابه بأنهم يجرون قلت أجمعَ مُجْرَى الظن، فينصبون بها من غير شرط، وهذه لغة شهيرة جدًا .

ثم قال: **واعلم أن المصدر يلغى كما يلغى الفعل** : قد قلنا هذا وأوردنا الإشكال فيه، وهو كيف ألغي وهو مؤكِّد لما قبله، ثم انفصلنا عنه بما أغنى عن إعادته هنا، ثم مثل به ملغى فقال: **متى زيدٌ ظنك ذاهبٌ**؟ فهذا متوسط فلذلك جاز إلغاؤه، وكذلك **زيدٌ ظني أخوكٌ** .

ثم قال: **فإن ابتدأت فقلت ظني زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحًا** : أي لايجوز لأن الظن قد تقدم فكما لا يلغى متقدمًا في ظننت فكذلك لا يلغى المصدر.[٧]

ثم قال: (**ولكن**)[٨] **متى**[١] **تظن عمرٌو منطلقٌ ، لأن قبله كلامًا** قد كان تكلم سيبويه

---

(١) صدر بيت للكميت بن زيد الأسدي وعجزه * لعمر أبيك أم متجاهلينا * الكتاب 123/1، وشرح المفصل 79/7 ، و أوضح المسالك 71/2، خزانة الأدب 184/9،183 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 51/1 .

(٢) يقصد الباء في كلام سيبويه .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 243/3 .

(٤) وقد يجوز أن يكون المعنى: وإن شئت رفعت ما نصبت، والباء زائدة كما قال تعالى: ﴿تَنبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ جزء من الآية 20 سورة المؤمنون، أي تنبت الدهن . شرح السيرافي 244/3 .

(٥) انظر الكتاب 124/1 .

(٦) في أ من وما أثبت من جـ وب .

(٧) لأن المصدر الذي يجوز في فعله الإلغاء يصلح فيه ما يصلح في فعله لأن كل واحد منهما يقوم مقام الآخر في المفهوم والإلغاء والفعل في هذا الموضع يعمل ولا يلغى فكذلك مصدره . انظر شرح كتاب سيبويه للرماني 354/1 .

(٨) لم أجد هذه اللفظة في كتاب سيبويه المطبوع . ولا في شرح السيرافي .

على تقديم الظن على المفعولين، و(قبله) [٢] الظرف ولم يَذْكر فيه إلا الإعمال، وقد كنا أجزنا الوجهين[٣] ثم ذكر هنا الوج هـ الآخر وهو الإلغاء واعتل له بأن قبله كلام وهو من معمول ما بعد القول، فكأنه قد تقدم أحد المفعولين إذ تقدم معمول[٤] لمعموله، فلذلك[٥] صح الإلغاء.

ثم قال: **وإنما ضعف هذا في الابتداء كما ضعف غير (ذي)**[٦] **شك: زيدٌ منطلقٌ** إن كان هذا أشار به إلى متى تظن زيدٌ منطلقٌ، فيكون ضعف بمعنى لم يجز جوازًا حسنًا، وإن كان أشاربه إلى ظني زيدًا منطلقًا، فإن الضعف يكون بمعنى عدم الجواز، ويضعف غير ذي شك زيدٌ منطلقٌ، وإن كان يجوز قليلًا لما بيناه في بابه من أنه يكون تأكيدًا لما قبله فيضعف أن يجيء قبل المؤكد وكذلك حقًّا زيدٌ قائمٌ لأنه تأكيد لما قبله.[٧]

ثم قال:/ **وإن شئت قلت: متى ظنُّك زيدًا أميرًا** : قلت: هذا هو الأحسن فيه لما قدمناه في ظننت نفسها .

---

(١) في الكتاب : (ومتى) .

(٢) في أ: قبل والتصحيح من جـ وب .

(٣) في أ و جـ الوجهان .

(٤) يقصد أن متى ظرف للانطلاق والانطلاق مفعول ثان فصار الظن بذلك غير متقدم لأنه قد تقدم عليه ماهو متصل بالمفعول الثاني (الانطلاق) فتوسط الظن بهذا التعليل ولم يتقدم .

(٥) في أ: فكذلك. وما أثبت من جـ .

(٦) غير موجود في المطبوع، وقد أثبته السيرافي 245/3 .

(٧) بأن تجعل الظن مبتدأ ومتى خبر وزيدًا منطلقًا مفعولي الظن انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 246/3 ، وشرح كتاب سيبيويه للرماني 354/1 .

ثم قال: **وقد يجوز أن تقول: عبدُ الله أظنُّه منطلقٌ (تحمل)** [١] **(هذه)**[٢] **الهاء على ذاك:** يريد أن ذاك[٣] تجعله هنا[٤]إشارةً إلى المصدر، وتلغي إن شئت، مع ذلك قد كنا قسمنا التأكيد إلى المصدر وإلى ضميره وإلى اسم الإشارة، وقلنا: إن الإلغاء مع اسم الإشارة أحسن منه مع المضمر [٥]، فزعم سيبويه هنا أنه يجوز الإلغاء، واعتل (له) [٦] بعلة تقتضي ألا يجوز الإلغاء ولا الإعمال، فقال: **وإنما يضعف هذا إذا ألغيت ؛ لأن الظن يلغى في مواضع أظن حتى يصير بدلاً من اللفظ به** : ومعناه أنهم لا يجمعون بين الفعل والمصدر في هذا، فالظن يلغى في موضع أظن، أي يسقط ولا يذكر مع أظن، فإذا لم يجز ذكره معه فسيان أعملتَ أو لم تُعمل، فهذا من المواضع المشكلة؛ لأنه أراد أن يعلل قبح الإلغاء فاعتل بعلة تقتضي منع الإلغاءِ وغيرِهِ، فلم يُعْطِ سيبويه (بقبح) [٧]الإلغاء علةً هنا، والعلة ما قلنا، ووجه هذا أنه اعتل لقبح الجمع بينهما، فذكر ذلك في الإلغاء لأنه فيه كان يتكلم.

ثم قال : **ولفظك بذاك** [٨] **أحسن من لفظك بظني** [٩]: أي أنك مهما ذكرت مع الظن ذاك أعملت أو لم تعمل فإنه أحسن من الإتيان بالمصدر نفسه أعملت أيضًا أو لم تعمل، وعلة ذلك أن لفظ الظن موجود وذاك ليس فيه لفظ المصدر فكأنك لم تجمع بين الفعل والمصدر[١٠]

---

(١) في جـ وب : تجعل .

(٢) زيادة من نص كتاب سيبويه يتم بها المعنى .

(٣) في : أ ذلك وما أثبت من جـ وب .

(٤) في: أ بها وما أثبت من جـ وب .

(٥) لأن الهاء توكيد للفعل فهي كناية عن المصدر كأنك قلت أظن الظن ، أما الإشارة بذاك فإنها وإن كانت إشارة إلى =المصدر إلا أنها أبعد من لفظ التأكيد . انظر شرح للسيرافي 247/3 .

(٦) في جـ وب (لذلك) .

(٧) في جـ : لقبح .

(٨) يقصد بذاك اسم الإشارة نفسه .

(٩) فتوكيد الملغى بالمصدر قبيح؛ إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال بذلك العامل،والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه في التنافي . انظر شرح الرضي على الكافية 158/4 .

(١٠) فكونك تجمع بين المصدر – الذي هو مؤكد للفعل – وبين فعله، مع إلغاء ذلك الفعل قبيح، أما جمع الفعل مع اسم الإشارة، فهو أخف لعدم وجود لفظ المصدر، وأما توكيده بالضمير و اسم الإشارة المراد بهما المصدر فهو أسهل إذ ليسا بصريحين في المصدرية .

ثم قال: **وإذا قلت زيدٌ أظن ذاك عاقلٌ فهو أحسن من زيد أظن ظني عاقل** .

قلت: قد تقدم أن إلغاء مثل هذا لايجوز، فأحسن هنا لا تقتضي الاشتراك وكثيرًا ما يطلقها سيبويه هكذا، واعتل لهذا بأن ذاك مبهم يقع على كل شيء [(١)] ولا يجري مجرى المصدر، ألا ترى أنه لايجوز أن يقع في موضع الظن فلا تقول : زيدٌ ذاك منطلقٌ كما تقول زيدٌ ظني منطلقٌ.

ثم قال : **وترك ذاك في أظن إذا كان لغوًا أقوى (منه)**[(٢)] **إذا وقع على المصدر**/ يريد: أن تتركه ولا تذكره أحسن، لأن المراد ب ه المصدر كيفما كان فكما يقبح الجمع بين الفعل والمصدر، فكذلك يقبح الجمع بين الفعل وذاك لأنه المصدر .

وقوله: **إذا كان لغوًا:** قيد لا يحتاجه؛ لأن تركه أحسن ألغيت أم لم تلغ، وإنما قيد لأنه كان يتكلم في الإلغاء، فهذا ما تخرج عليه كلامه بعد البحث وهو تخريج في (غاية)[(٣)] الضعف.

ثم قال: **وإذا ألغيت فقلت: عبدُ الله أظنُّ منطلقٌ، فهذا أحسن من قولك: أظنُّه** :

قلت: هذا بين، ووجهه أن مع الهاء الجمع بين الفعل والمصدر [(٤)]، وخص الإلغاء لأنه فيه كان يتكلم، ثم قال: **وأظن بغير هاء أحسن لئلا يلتبس بالاسم** : أي: لئلا يلتبس هذا المضمر بأنه لزيد[(٥)]، فكذلك كان تركه أحسن .

وقوله: **وليكون أبين في أنه ليس يعمل**: أي إذا لم يذكر الهاء، فبين أن الفعل ملغي، وإذا ذكرت الهاء فليس عدم العمل شيئًا[(٦)]، لأنك قد أعملته في الهاء فيكون معملًا ملغيًا في حال، فقد اعتل الإمام[(٧)] بالعلتين الجمع والتناقض[(٨)] وهو الذي قدمنا قبل ذلك .

ثم قال: **وأما ظننت أنه منطلق** ... إلى آخره لما قال: إن زيد ظننته منطلق، لا تكون هذه الهاء لزيد، وكانت العلة في ذلك بقاء ظننت دون مفعولين، أخذ يعتل كيف قالوا: ظننت أنه

---

(١) الكتاب 125/1 .

(٢) زيادة من الكتاب 125/1 .

(٣) في أ: نهاية .

(٤) أي مع وجود الهاء يكون الجمع بين الفعل والمصدر قد وقع وذلك لأن المراد بالهاء المصدر، فكأنك قلت: عبدالله أظن الظن منطلق، ولذلك كان ترك الهاء أحسن لما بينا من قبح الجمع بين الفعل الملغى ومصدره .

(٥) كذا، ولعله يريد الاسم الذي يعود عليه الضمير في أظن وهو عبد الله .

(٦) في ج : هنا .

(٧) يقصد به سيبويه رحمه الله .

(٨) أي الجمع بين الفعل والمصدر، والتناقض في كونه عاملا ملغى في حال .

منطلق فلم يأتوا لها بأكثر من مفعول، فللناس في هذا طريقان: أحدهما أنه حذف المفعول الثاني اختصارًا فكأنك قلت: ظننت أن زيدًا منطلقٌ ثابتًا كأنك قلت ظننت انطلاق زيد ثابتًا، ومنهم من لم يحذف شيئًا، وأجاز المسألة من حيث جرى المفعولان بالذكر في أنَّ، وكأنك ذكرتهما، وهذا القول (الآخر) [1] أولى، وإن كان الظاهر المذهب الأول؛ لأن ظننت لابد لها من اسمين، وليس هنا إلا واحد، ولا ينبغي أن يقول لما كان هنا مفعولين ذكرا استغني عن الثاني؛ لأن ذلك أمر لفظي، وأنَّ و ما بعدها مفرد فلابد من الثاني .

وإنما كان القول الثاني أولى من حيث (كان) [2] في هذا /الآخر ادعاء أصل لم ينطق به، والتزام الحذف من غير ضرورة، إلا أن صاحب هذا المذهب له أن يقول: الأصول المرفوضة كثيرة، وما يلتزم حذفه للطول أيضًا موجود، ألا ترى أنهم التزموا حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، فتقوى (المكالمة)[3] معه، والذي يترجح به المذهب الثاني على الأول أن يقال: قد ثبت الاستغناء من كلامهم عن الخبر، ألا ترى قولهم أقائم زيد؟ قد اتفقنا على أن زيدًا فاعل لأنه يكون مثنى ومجموعًا ولا يكون ماقبله إلا مفردًا على كل حال، فقد ثبت أن خبر هذا قد سد الفاعل مسده، فإذا تكافأ المذهبان نظرنا: هل بين ظننت أنَّ زيدًا قائمٌ، وبين ظننت أن زيدًا قائم ثابتًا فرق أو لا ؟ وحينئذ تصح المسألة، فالذي تدخل عليه ظننت عندنا إنما هو زيد قائم، وعلى المعنى الآخر: إنما دخلت على: قيامُ زيدٍ ثابتٌ، فهل: قيام زيد ثابت، بمنزلة: زيد قائم ؟ مسألة فيها نظر، والذي يبدو أولًا أن المعنى فيهما واحد، ولكن إذا حقق النظر تباين المعنيان، وذلك أن قيام زيد ثابت، إحالة على قيام معهود ضرورةً، وزيد قائم، ليس بينك وبين مخاطبك عهد في القيام أصلًا، فإذا تقرر هذا علمت أن ظننت أن زيدًا قائم إنما معناه عندهم على القطع: ظننت زيدًا قائمًا، فهذا القيام المظنون غيرُ معهود والذي تقدر ثابتًا.

وتقول: ظننت أن زيدًا قائم ثابتًا، إنما يكون هذا القيام معهودًا، فهذا المذهب فيه تحريف، مقصود اللفظ، وهو أن القيام غيرُ معهود فيجعله هذا (المذهب) [4] معهودًا، وذهب سيبويه – رحمه الله – أن جريان المفعولين بالذكر أغنى عن ذكر المفعول، ألا ترى قوله فاستغنى بخبر أنَّ،

---

(١) كذا ولعل المراد الأخير .

(٢) ساقط من أ .

(٣) كذا قرأتها .

(٤) في جـ: الذاهب .وفي أ غير واضحة ، ولعل المناسب ما أثبت .

ولو كان مذهبه أنَّ المفعولَ محذوفٌ لما ساغ له هذا .

ثم قال: **وقد يجوز أن تقول: ظننت (عبد الله)**[١]**، إذا قال: مَنْ تَظُنَّ؟ أي مَنْ تتهم؟** قلت هذا معنى ثانٍ لظننت تكون فيه /متعدية إلى واحد، ولها معنى آخر تكون بمعنى علمت وتحققت قال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾[٢] معناه: يوقنون أنهم ملاقو ربهم؛ لأن هذا من صفة المؤمنين. وقوله: **وعلى هذا قيل ظنين** [٣]: يريد: إن هذا اللفظ إنما أطلق بإزاء هذا المعنى ومعناه وماهو بمتهم .

ثم قال: **ولم يجعلوا ذلك في حسبت وخلت وأرى** : أي لم يخرجوها عن معناها كما أخرجوا (ظننتُ)؛ لأن من كلامهم أن يدخلوا في الشيء أمرًا ما لا يدخلونه في غيره.

وقوله – رحمه الله – **وسألته عن أيهم لم لم يقولوا أيَّهم مررت به** ؟ إن قلت ما الذي أدخل هذا في باب الظن ، قلت لم يدخل في باب الظن؛ لأنه إنما كان أولًا يتكلم في الاستفهام ونهايته اعترض بالظن لما قلناه من أنه يشبه الاشتغال، فلما فرغ رجع لما كان بسبيله فسأل الخليل عن أيهم لم لم ينصبوها وهنا لم لم يقولوا أيَّهم مررت به؟ لم لم يقولوه على الاختيار كما قالوا أزيدًا مررت به على الاختيار لأنه استفهام؟ فلما كان أيهم، الرفع فيه مختار سأل عن ذلك؛ لأن في أول ما يبدو مناقضًا لما تقدم فأجاب، الخليل عن هذا بجواب حسن، وهو أن النصب في الاستفهام إنما كان مختارًا من حيث قبله حرف يشبه أدوات الجزاء، فاختاروا النصب لذلك، وأيُّهم نفسُها هي الأداة، فكما لا يختار في الألف النصب فكذلك لا يختار هنا، ونهاية هذا أن يكون بمنزلة: زيدٌ ضربته؛ لأنه ليس قبله شيء، فكما أن الرفع هنا هو المختار فكذلك هنا، ثم نرجع إلى لفظه .

قوله: –رحمه الله– **لأن أيهم حرف الاستفهام ، لا تدخل عليه الألف** : أي أنهم استغنوا عنها فهي بمنزلة الألف أداة مثلها .

ثم قال: **فصارت بمنزلة الابتداء** : أي صارت بمنزلة ذي الابتداء وهو زيد ضربته، يختار فيها الرفع كما يختار في هذا .

---

(١) في الكتاب 126/1 : زيدًا .

(٢) من سورة البقرة الآية 46 .

(٣) يشير إلى الآية ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ التكوير: ٢٤.

وقوله: **ألا ترى أن حد الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: أيهم رأيت** :/ أراد أن يستدل على أنها بمنزلة الهمزة، فاستدل بأن حد الكلام ألا يتقدمها العامل، وما ذلك إلا لكونها أداة استفهام، كما أن الألف كذلك لا يتقدمها شيء، بل حدها أن يكون الفعل بعدها، فهذا يدلك على أنها ليست بمنزلة زيدٍ وعمروٍ بعد الألف فيختار فيها النصب .

وقوله : **كما فعلت ذلك في متى**:[١] أي أخرت عنها الفعل ، وثبت في بعض النسخ في (أما)،[٢] ويريد بذلك كما فعلت ذلك بالهمزة، لأن أما استفهام دخل على ما النافية ثم قال: **فهي نفسها بمنزلة الابتداء** : أي بمنزلة زيد .

ثم قال: **وإن قلت: أيهم زيدًا ضرب قبح** : استدلال آخر على أنها أداة، وذلك أنه قبح أن يليها الاسم وإن كان على فعل؛ لأنها أشبهت أدوات الشرط، فكما قبح ذلك في فعل ذكر له فقبح فيها، فمراده بهذا كله أن يجعلها أداة فلا تكون بمنزلة الاسم الواقع بعد الهمزة وما بعد هذا مفهوم؛ لأنه كلام قد قدمه فيها، فما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب ، وهذا الذي قلناه خالف فيه الأخفش[٣]-رحمه الله- واختار النصب كما يختاره في: أزيدًا مررت به ، وهو مذهب رديء ، وقد أرينا الفرق مبينًا إن شاء الله تعالى والحمد لله .

---

(١) لم أجد هذه العبارة في تحقيق عبد السلام هارون ، والثابت في موقعها عبارة: "كما تفعل ذلك في الألف"

(٢) يقصد : أما ، بدلًا من : متى ، وقد أشار لذلك عبد السلام هارون في تحقيقه انظر الكتاب 126/1 .

(٣) انظر شرح التسهيل 144/2 ، والتصريح بمضمون التوضيح 448/1.

هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك (تبتدئه)[1] لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك

الموانع التي تمنع في هذا الباب من الاشتغال، أن يَفْصِل بين الاسم والفعل أدواتُ الاستفهام؛ لأنَّ لها الصدر، وأدوات التحضيض؛ لأنها أيضًا لها الصدر، وإن وأخواتها؛ لتلك العلة، ولام الابتداء، وما؛ لأنهما (حرفا) [2] صدر، أو يقع الفعل صلة، أوصفة، فلا يجوز أن يفسر لأنه لا تعمل الصفة ولا الصلة فيما قبلهما. وأدوات الشرط بخلاف، فأما بالنظر إلى فعل الشرط فلا /خلاف في منع الاشتغال، فلا يجوز: زيدًا مَنْ يضربْ أكرمْ عمرًا؛ لأن الجازم في الشرط لا يتقدمه معمول المجزوم، وأما فعل الجواب فلا يخلو أن يتقدم المعمول [3] قبل أداة الشرط أو لا، فإن تقدم ففيه خلاف، فنحن نمنع [4] والأخفش[5] يجيز، فيقول: زيدًا مَنْ يُكْرِمْ عمرًا أُكْرِمْ، فإذا صح هذا، صح الاشتغال، وأجاز هذا؛ لأن الجواب عنده يتقدم واستدل بقوله[6]:

أتى به الدهرُ بما أتى بهِ

والتقدير ما أتى الدهر به أتى به، ولولا أنه مقدَّمٌ من تأخير لما جازت المسألة؛ لأن الضمير عائد على مابعده، فلولا أن النية به التأخير لما جازت، وهذا عندنا من قبيح الضراير بحيث لايقاس عليه؛ لأنه مجزوم وكيفما قدرته مجزومًا بإن أو بالفعل أو بالمجموع فالمجزوم لايقدم على الجازم، فإن تقدم على الجواب ويكون بعد الشرط مثل من يقم زيدًا أضرب لأجله، ففي هذا تفصيل، أما الفراء فزعم أنه يجوز [7] إن كان المجزوم ظرفًا أو مجرورًا ، وإن كان غير ذلك لم يجز[8] ،

---

(١) في أ: يبتدئ به .

(٢) في المخطوط : حرفي .

(٣) أي معمول جواب الشرط .

(٤) فهذا غير جائز عند البصريين، وقد وافقهم المؤلف خلافًا للأخفش انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 95 .

(٥) انظر الإنصاف ص 494 ، وارتشاف الضرب 1879/4

(٦)وهو من الرجز لزنباع المرادي، انظر سر صناعة الإعراب 138/1 قال:"ومعناه: أي شيءٍ أتى به، على معنى التعجب والاستفهام" ،وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص445.

(٧) يقصد أنه في هذه الحال يجوز الاشتغال على ما سيذكر من تفصيل .

(٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف. مسألة هل يجوز تقديم اسم مرفوع 621/2. وشرح الرضي على الكافية 94/4 .

وأما الكسائي فأجاز ذلك مطلقاً[١] وأنشد :

وللْخَيْلِ أَيَّامٌ؛ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لهَا ويَعْرِفْ لها أيَّامَهَا الخَيْرَ تُعْقِبِ [٢]

قال: فالتقدير تعقب الخير، فقدم، فالاشتغال يجوز بالنظر لفعل الشرط عنده إذا كان معموله متأخرًا عن فعل الشرط وكان المعمول ماكان، فزعم الفراء [٣]أن هذا من الوصف بالمصدر وكأنه قال: أيامها الصالحات، ولا معمو ل متقدم، وهذا هو الصحيح لما يؤدي إليه من الفصل بين الجازم والمجزوم، وكذلك مذهب الفراء لايجوز عندنا؛ لأن العرب لم تفصل بين الجازم والمجزوم بشيء من الأشياء، فأدوات الشرط بمنزلة أدوات الاستفهام لا فرق.

ومما فيه خلاف لا النافية، فمن الناس من زعم أنها من حروف الصدور، وزعم أن ذلك مذهب سيبويه؛ لأنه جعل قوله:/

آلْيتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ[٤]

على تقدير: آليت على حب العراق ولم يجعل منصوبًا بفعل مضمر يفسره أطعمه؛ لأن أطعمه على تقدير: لا أطعمه، ولا يعمل، فلا يصح له أن يفسر.

والصحيح أنَّ لا، ليست من حروف الصدور؛ لأنه قد سمع منهم تقديم معمول معموله قال:

ألا إنني كَيْدَهُ لا أَكِيدُ[٥].

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف. مسألة هل يجوز تقديم اسم مرفوع 623/2 .

(٢) البيت لطفيل بن عوف الغنوي في الإنصاف في مسائل الخلاف 621/2 ، وشرح الرضي على الكافية 95/4 ، شرح الكافية الشافية 1600/3، خزانة الأدب 44/9 . قال الرضي في الكافية في الحاشية 2 :" معناه أن الكسر للقافية دليل على أن الفعل مجزوم".

(٣) انظر معاني القرآن للفراء 423/1 .

(٤) صدر بيت للمتلمس واسمه جرير وهو في ديوانه 95 وهو بتمامه :

آلْيتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ والحَبُّ يأكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوْسُ

الكتاب 38/1، والأصول في النحو 179/1، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص 42، الجنى الداني 473، مغني اللبيب 134/1، انظر خزانة الأدب 323/6 .

(٥) في ب : ألا إني كيده لاأكيد. وفي جـ: ألا إنني كيده لاأكيد. ، والبيت بتمامه

أَلا إنَّ قُرْطاً على حاله ألا إنني كَيْدَهُ لا أَكِيدُ

والبيت للأخرم السنبسي ، وقرط: رجل من سنبس. انظر مغني اللبيب بتحقيق عبد اللطيف الخطيب 99/2

وقال الآخر:[١]

وَرَجِّ الفَتَى للخير ما إنْ رأيتَه   عَلَى السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزِيدُ [٢]

فهذا يدل على أن الاشتغال جائز فيما بعدها، وأما ما ذهب إليه سيبويه في البيت، فإنه يتخرج على وجهين ولا يكون فيه دليل على أنَّ لا من حروف الصدور، وذلك أنَّ لا التي هي صدر، إنما هي التي هي من وصل[٣] القسم، فصارت بمنزلة اللام، (وإن)[٤] واللام في البيت من وصل القسم، فهذا وجه.

والآخر: أنَّ منع التفسير هنا، إنما هو لأمر آخر وهو أن لا مضمرة، والمضمر لا يُفَسِّر، فهذه جملة الموانع. ثم نرجع إلى لفظه.

قوله: -رحمه الله-: **والعامل فيه الابتداء**: يريد إذا قلت: زيدٌ كم مرةً رأيتَه. لا يمكن أن ينتصب زيد على مضمر يفسره رأيته؛ لأن الاستفهام منع ذلك، وإنما العامل الابتداء، كما أنَّ رأيت إذا دخلت عليه عملت ولم يكن بد من إعمالها، إذ لا يستقيم حمله على مضمر، فكما لا نجد بدًا من إعمال رأيت الذي هو إعمال عامل لفظي، فكذلك لا نجد بدًا من إعمال الابتداء الذي (هو)[٥] عامل معنوي.

وقوله: **وكذلك هذا**: يعني به الابتداء .

وقوله **فإن قلت: زيدٌ كم مرةً رأيت؟ فهو (قبيح)** [٦]، يريد أنه قبح من حيث لم يجعل في الخبر ضميرًا يعود على المبتدأ، فإن قلت أليس المضمر منصوبًا فهو فضلة ؟ فهلا (كان) [٧] حذفه فصيحًا كما كان حذف المضمر في قولهم: السمن منوان بدرهم فصيحًا؟ قلت: في هذا تهيئة العامل للعمل[٨] وقطعه عنه، وذلك أنك أمكنك أن تجعل رأيت عاملًا بأن تضع زيدًا إلى

---

(١) وهو المعلوط بن بدل القريعي انظر الكتاب 222/4 .

(٢) الكتاب 222/4، الأصول في النحو 206/2، حروف المعاني والصفات 81/1، الخصائص 111/1، شرح الكافية 398/1، الجنى الداني 211/1، مغني اللبيب 38/1، خزانة الأدب 444/8 .

(٣) كذا في ب وفي أ : وصف .

(٤) زيادة من جـ وب .

(٥) في أ كأنها : يُعد. و ما أثبت من جـ.

(٦) في المطبوع : وهو ضعيف . انظر الكتاب 127/1 .

(٧) زيادة من ب وجـ .

(٨) في أ : للعامل.وما أثبت من جـ .

جانبه، وصيرته قبله / وقبل الاستفهام فكذلك كنت مهيئًا لعمل الفعل قاطعًا له [١] فقبح هذا كما قبح:

...كُلُّهُ لَمْ أَصْنعِ [٢]

لأن فيه أيضًا ما ذكرنا.

ثم قال: **ولا يجوز أن تقول: زيدًا هل رأيت؟ إلا أن تريد معنى الهاء مع ضعفه (فترفع)** [٣]: قلت هذه المسألة التي فرغنا منها، وقوله: **لأنك فصلت**: علة لمنع العمل في الاسم وكونه مبتدأ، ثم قال: (**وإنما تُعْمِل في ما كان بعد حرف الاستفهام**) [٤]: أي إنما تعمل العامل إذا كان الاسم قد تقدمه الاستفهام، فأما إن تقدم على الاستفهام فلا يجوز له العمل فيه؛ لأن الاستفهام لا يتقدمه معموله.

ثم قال: **ولو حسن هذا أو جاز، لقلت: أرأيتَ زيدٌ كم مرةً ضُرِبَ؟ على الفعل الآخر**: إن قلت: من أين يلزمك هذا؟ قلت كان المجيز لقولك: زيدًا هل رأيته؟ لا يلحظ في الاشتغال كون المفسر لا يعمل فقال له سيبويه: إن كنت لا تلحظ عدم العمل وتجعل ما لا يعمل مفسرًا، فلا تلحظ ذلك في زيدٌ كم مرةً ضُرِبَ، وأخره؛ لأن ضرب لا يعمل في زيد مقدمًا أصلًا فلا يفسر ما يعمل فيه إلا أن يكون ثم مقتض للفعل، فهذه أمنع لأن فيها ما في زيدًا رأيت، من الاستفهام المانع وزيادة، وهو أن المشتغل عنه لا يمكن أن يرتفع على إضمار ما يرفع؛ لأنه مرفوع فنقول له: كما لا يرعى كون المفسر لا يعمل، فلا يرعاه هنا؛ لأن هذا المفسر أيضًا لا يعمل فأجزها، ويكون أرأيت معلقة، ولا تعلق عن المفعول الأول أصلًا، وقد نص على ذلك النحويون [٥].

---

(١) في ج : به.

(٢) جزء من رجز لأبي النجم العجلي وتمامه : قدْ أَصْبَحَتْ أُمُ الخِيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنعِ

وهو في ديوانه 256 بنصب كل، والكتاب 85/1، ومعاني القرآن للأخفش 275/1، والخصائص 63/3، وشرح الكافية 343/1، والخزانة 173/1.

(٣) في أ : ترفع وما أثبت من جـ .

(٤) اختلفت العبارة هنا عما هي عليه في الكتاب وفي شرح السيرافي إذ هي هناك " والفعل بعد حرف الاستفهام ".

(٥) انظر توضيح المقاصد والمسالك 571/1 ، شرح الأشموني 381/1، حاشية الصبان 55/2.

وقوله: **على الفعل الآخر** : يريد: على أن يفسر عامله الفعل الآخر، ويكون أرأيت، قد دخلت على جملة، وهي إذ ذاك معلقة، ولا تجوز المسألة بحال، وما جاء بهذه المسألة إلا لكون الاشتغال فيها يمتنع لأمرين: أحدهما: الاستفهام، والثاني: كون الاسم مرفوعًا، فتجيء أشنع في منعه[١] ويلزمه ولابد إذا أدخل (أرأيت) أحد الأمرين: إما نصبها للاسم وهو قد رفعه بفعل مضمر، وذلك لا يجوز لأن العامل لا يدخل على عمل /عامل آخر وإما أن يعلقها وترفع الاسم، فإن زعم أنها معلقة فقد نص سيبويه على أن أرأيت لا تعلق.

ثم قال: **فكما لا نجد بدًا من إعمال أرأيت، فكذلك لا نجد بدًا من إعمال الابتداء**: يريد: فكما يلزمك إعمال أرأيت، ولا يحمل الاسم على مضمر لتعذر ذلك؛ فيلزمك أن تعمل فيه الابتداء لتعذر ما يعمل فيه.

ثم قال: **ولوا أرادوا الإعمال لما ابتدأوا بالاسم**: أي لو أرادوا أن يعملوا الفعل الآخر في زيد لأخروه فقالوا: كم مرةً ضربتَ زيدًا، فكونهم قد ابتدأوه أولًا، دليل على أنهم لم يريدوا الإعمال؛ لأن الاستفهام يمنع من الإعمال.

ثم قال: **ألا ترى أنه يجوز أن تقول: زيدٌ هذا أعمرٌو ضَرَبَه أم بشرٌ؟ ولا يجوز عمرًا (أضربتَ)**[٢]: يريد أن يستدل على أنهم إذا أرادوا الإعمال، أخروا الاسم بعد الاستفهام فقالوا: أعمرًا ضربه أم بشر؟ فأعملوا في عمرو مضمرًا يفسره هذا الظاهر ولم يقولوا: (عمرًا أضربت؟)؛[٣] لأنهم ابتدأوه.

وقوله: **فكما لايجوز هذا لايجوز ذاك**: أي كما لايجوز عمرًا أضربت، كذلك لايجوز زيدًا كم مرة رأيته؟

ثم قال: **فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول** : أي أداة الاستفهام لا تكون متوسطة بين العامل والمعمول، وإنما يكون الاسم قبلها معمولًا لشيء آخر غير الذي بعدها.

---

(١) في أ جمعه والتصحيح من ج وب

(٢) في أ: ضربت. بدون همزة وما أثبت من جـ .

(٣) في أ: أعمرًا ضربت . وما أثبت من جـ .

وقوله: **ثم يكون على حاله إذا (كانت)** [١] **الألف أولًا** : أي يكون الاسم معمولًا لما بعده إذا تقدمت أداة الاستفهام عليه نحو أزيدًا ضربته.

ثم قال: **وإنما يدخل على الخبر** : أي وإنما يدخل الاستفهام على خبر الاسم الذي قبله لأنه يكون مرفوعًا بالابتداء.

وقوله: **ومما لايكون (الاسم فيه)** [٢] **إلا رفعًا قولك: أأخواك اللذان رأيت ؟** قد قلنا إن الفعل إذا وقع صلة، فإنه لا يعمل في ما قبل الموصول فلا يفسر عاملًا يعمل فيه، فلهذا لا تجوز هذه المسألة، واعتل لعدم الجواز، بأنَّ رأيت بها يتم الذي، ومعناه أنه بَعْضُ الاسم، والبعض المؤخر من الاسم لايتقدم / على البعض الآخر.

ثم قال: **ولو كان شيء من هذا ينصب شيئًا في الاستفهام لقلت**[٣]: **زيدًا الذي رأيت:** يريد أن (ألف)[٤] الاستفهام في: أأخواك اللذان رأيت؟ لا توجب النصب للأخوين؛ لأن الصلة تمنع من ذلك، فلو كان يجوز في الاستفهام لقلت: زيدًا الذي رأيت؟ ولا فرق، وهذه المسألة التي (قرر)[٥] تمتنع من غير وجه، منها ما ذكر من الفعل في الصلة، ومنها أن الموصول ليس معه ما يعود عليه، ومنها أن الكلام لم يتم، ألا ترى أنك لم تأت بشيء غير الصلة ومعمولها، والمبتدأ باقٍ لا خبر له، فإنما أراد أن يمنع نصب الصلة ما قبلها، ولم يشتغل بتصحيح اللفظ، وكذلك أأخواك اللذان رأيت، غير صحيحة.

ثم قال: **وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك** : أي لا يعمل فيما قبل الموصوف فلا يفسر عاملًا يعمل فيه.

وقوله: **أكلَّ يومٍ ثوبٌ تلبسه** : المسألة ممتنعة من جهة عدم الاشتغال، ألا ترى أن تلبسه صفة فكأنك قلت: أثوبٌ ملبوسٌ كلَّ يومٍ، وهذا ليس بكلام، وتصحيحها: أكلَّ يوم لك ثوبٌ تلبسه، وإنما أكد مقصوده من أنها لا تعمل (فيما)[٦] قبلها وأهمل اللفظ سدى .

---

(١) في المطبوع : جاءت . بدلًا من كانت .

(٢) غير موجود في نص الكتاب المطبوع ، وغير موجود في شرح السيرافي .

(٣) هاهنا زيادة في المطبوع كلمة (في الخبر) بعد لقلت .

(٤) في أ : الألف وما أثبت من جـ .

(٥) في ج : مرت .

(٦) في أ: ما. وما أثبت من :جـ .

ثم قال: **وإذا كان وصفًا فأحسنه أن يكون فيه الهاء** : أي أنك تقول: أكلَّ يوم ثوبٌ تلبسه، وترفع الثوب، ولا يجوز نصبه (كما)[١] قلنا وتجعل تلبسه وصفًا، فإذا عزمت على ذلك، فالأحسن أن تقول ثوبٌ تلبسه (ويضعف)[٢] تلبس، ولهذا قال: إنه يجوز كما جاز في الوصل، أي يجوز الحذف كما جاز في الصلة، إلا أن الحذف في الصلة أمثل، وقد تبين ذلك على الكمال.

وقوله: **لأنه في موضع ما يكون من الاسم**: اعتلال لجواز الحذف من الصفة، وكأنه صار بمنزلة الصلة؛ لأن الاسم (به)[٣] يتم كما تمَّ بالصلة.

ثم قال: **ولم تكن لتقول: أزيدًا أنت رجل تضربه** ؟ أي: لم يكن أحد يقول هذا لما قلناه.

وقوله: **وأنت إذا جعلته وصفًا للمفعول /لم تنصبه**: كلام ينسحب على الأبيات التي أنشدها بعدُ وهي قوله:

أكلَّ عام نَعَمٌ تحوُونه[٤]

وغيره، ألا ترى أن النعم محوية فهي مفعولة، وأنت قد جعلت الفعل بعدها وصفًا، فقد جعلته وصفًا للمفعول، فهذا مراده، يريد أنك إذا جعلت وصفًا للمفعول لم تنصبه؛ لأن الفعل إذ ذاك مبنيٌّ عليه، وليس الاسم المبني على الفعل، كما أنك حين قلت: زيدٌ ضربته، وبنيت الفعل على الاسم لم يسعك النصب؛ لأنك بنيت الفعل على الاسم، ولم تبن الاسم على الفعل، فهذا معنى قوله:

ولكن الفعل في موضع الوصف كما كان الفعل في موضع الخبر: أي وحين كان في

---

(١) في جـ: لما .

(٢) في أ: ويصعب. والصواب ما أثبت من جـ .

(٣) في جـ : فيه .

(٤) صدر بيت لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي كما في مجاز القرآن 362/1 ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي119/1، وخطأ الأسود الغُنْدجاني ابن السيرافي في نسبته إلى قيس بن الحصين ونسبه إلى رجل من بني ضبة انظر فرحة الأديب 164، وعجزه :

يلقحه قوم وتنتجونه.

الكتاب 1/ 129 ،شرح أبيات سيبويه للنحاس ص76، النكت 362/1، الخزانة 407/1.

موضع الصفة.

فقوله: **نعم تحوونه**: لا يتصور في النعم إلا الرفع، فإن قلت: وكيف أخبر عن النعم بظرف الزمان؟ قلت: على حذف تقديره: حدوث نعم، وكذلك قوله:

أفي كُلِّ عامٍ مأتمٌ تبعثونَه(١)

لا يمكن أن ينتصب مأتم لما قلناه وهو أيضًا على حذف، وكأنه قال: حدوث مأتم؛ لأن الزمان لايخبر به عن الجثة،

ثم أنشد على حذف الهاء من الوصف:

وما شيء حميت بمستباح(٢)

(وقول الآخر:

فما أدري أغَيَّرَهم تَنَاءٍ وطُولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا(٣))(٤)

ولم قال: أصابوا؟ وقد تقدم الكلام عليهما وأنه لا يتصور فيهما إلا الوصف مما أغنى عن إعادته.

ثم قال: **ومما لا يكون فيه إلا الرفع**(٥): **أعبدُ الله أنت الضاربُه**: قلت: لأن هذا موصول فلا يمكن أن يعمل.

ثم قال: **وهذا لا يجري مجرى يَفْعَل** : أي اسم الفاعل الذي على هذه الصفة؛ لأنه موصول فلا يعمل فيما قبله.

ثم قال: **ألا ترى أنه لايجوز**(٦): **ما زيدًا (أنا)**(٧) **الضارب**: أي لايجوز أن يعمل، فإذا

---

(١) صدر بيت لزيد الخير – رضي الله عنه – وعجزه . * على مُحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوه وما رُضَا *.
الكتاب 129/1، والشعر والشعراء 279/1 ،الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب 51/1 ، والخزانة 446/2، 448 .

(٢) عجز بيت لجرير بن عطية الخطفي في ديوانه ص99 . وصدره:* أبحت حمى تهامة بعدم نجدٍ *.
وانظر الكتاب 87/1، 130 .

(٣)البيت للحارث بن كلدة. انظر الكتاب 130/1، 88 .

(٤) ما بين القوسين ساقط من أ . وهو في :ج.

(٥) هاهنا زيادة كلمة (قوله) بعد كلمة الرفع انظر الكتاب 130/1.

(٦)هاهنا زيادة كلمة (أن تقول) بعد كلمة لا يجوز . انظر الكتاب 130/1.

(٧) في أ: إلا. وما أثبت من ج .

لم يعمل لم يفسِّر، فهذا نص على أنه لا يفسر عند سيبويه إلا ما يعمل، **وكذلك لا تقول: أنت المائةَ الواهبُ، كما تقول: أنت زيدًا ضاربٌ** ؛ لأنه لا مانع (في) [(١)] زيدًا أنت ضارب، وفي المائة الواهب مانع وهو الصلة.

ثم قال: **وتقول (هذا)** [(٢)] **ضارب كما ترى، فتعمل وهو في حال حديثك** : يريد: أن يبين الموضع/ الذي يعمل فيه اسم الفاعل فقال: **تقول هذا وتعمل في حال حديثك** : أي: إذا أردت به الحال؛ لأنه غير موصول.

ثم قال: **وتقول هذا ضارب فيجيء على معنى سيضرب** : يريد: فهو يعمل يعني للحال والاستقبال.

ثم قال: **وإذا قلت: هذا الضارب، فإنما تعرِّفه على معنى الذي ضرب** : قلت: فهم بعضهم من هذا، أنه لا يكون الضارب إلا ماضيًا؛ لأنه فصل (هنا) [(٣)] [(٤)] الحال من المستقبل ومن الماضي، وهذا ليس بشيء، فإنهم يعملونه في الظرف المستقبل، وذلك قوله:

والمُنْعِمُون يَدًا، إِذَا مَا أَنْعَمُوا [(٥)]

فهذا قاطع بأنه يكون بغير الماضي، وإنما يريد سيبويه أنه إذا دخلته الألف واللام، فإنما يكون بمعنى الذي وليس فعلًا مرادًا لنفسه حتى لو قال بمنزلة الذي يفعل لكان، وإنما كان قصده الصلة خاصة.

ثم قال –رحمه الله–: **فلا يكون إلا رفعًا** : أي الاسم الذي قبله لا يكون إلا مرفوعًا ولا ينتصب بهذا الموصول أصلًا، كما أنك لو أردت بضاربه وجه الاسم ولم تلحظ فيه الفعل لم يعمل أصلًا، وصار بمنزلة كاهل وصاحب وكان معرفةً بما أضيف إليه.

ثم قال: **فكذلك هذا الذي لا يجيء إلا على هذا المعنى** : أي على معنى الذي، ثم

---

(١) في أ: من . وما أثبت من جـ .

(٢) في المطبوع (هذا) بدلًا (هو) انظر الكتاب 130/1 .

(٣) في أ : هذا وما أثبت من جـ .

(٤) في هذا الموضع جاءت كلمة (الذي) في النسخة أ ، ويبدو أنها من زيادة الناسخ؛ إذ لا معنى لها في هذا السياق ولا وجود لها في النسخ الأخرى .

(٥)البيت لأبي وجزة السعدي ، انظر العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني 478/1، وانظر لسان العرب 251/9، وشرح الرضي على الكافية 198/2، خزانة الأدب 164/4 .

قال: **فإنما يكون بمنزلة الفعل (نكرةً)**[١]: أي إنما يكون فاعلًا عاملًا عمل الفعل فيما قبله إذا لم تدخل عليه الألف واللام التي بمعنى الذي، وكان نكرة .

ثم قال: **وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة** : أي كما أن الفعل أصله إذا وقع صفة أن يكون للنكرة؛ لأنه نكرة، فإن وصفت به المعرفة لم يجز حتى تدخل عليه الذي .

ثم قال: **كما لا يكون الاسم الذي كالفعل إلا نكرة** : أي كما لا يكون فاعل [٢] بمنزلة الفعل عاملًا عمله إلا إذا تنكر؛ لأنه يشبهه إذ ذاك في الاشتراك، ثم يتخصص بالحرف من أوله.

ثم قال: **ألا ترى أنك لو قلت: أكلَّ يوم زيدًا تضربه، لم يكن إلا نصبًا** : أي الدليل على أنه /لا يكون وصفًا للمعرفة أنك تنصب هذا، ولوكان وصفًا لامتنع العمل فدل على أنه ليس بوصف؛ لأن زيدًا معرفة والفعل نكرة، وإنما قال: **لم يكن إلا نصبًا** (تحرزًا) [٣] وإلا فيجوز فيه الرفع، لكن يريد: لم يكن في الأفصح إلا نصبًا لتقدم أداة الاستفهام عليه.

ثم قال: **لأنه ليس بوصف:** أي: إنما نصبت؛ لأن تضربه ليس بوصف.

ثم قال: **فإذا كان وصفًا، فليس بمبني عليه الأول** : أي: إذا كان تضربه وصفًا، فليس زيدًا مبنيًّا عليه، إنما يكون الفعل إذا ذاك مبنيًّا عليه؛ لأنه وصف له.

ثم قال: **كما أنه لا يكون الاسم مبنيًّا عليه في الخبر** : يريد: أي كما لا يكون الاسم مبنيًّا على الفعل إذا قلت: زيدٌ ضربته، بل الفعل هو المبني على الاسم، (فلذلك)[٤] ينصب.

ثم قال: **فلا يكون ضارب بمنزلة يَفْعَل وتَفْعَلُ إلا نكرةً:** وقد تقدم هذا[٥].

ثم قال: **وتقول: أذكرٌ أنْ تلدَ ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى** ؟ قلت: وهذه المسألة بمنزلة أعبدُ الله أنت الضاربُه، ألا ترى، أنَّ أنْ موصولة فلا يمكن أن يعمل الفعل الذي بعدها فيما قبلها، وقدَّر أن تلد بالنتاج؛ لأن الولادة هي النتاج ولفظه في هذا الفصل بين، وكذلك: أزيدٌ

---

(١) في أ: ونحوه. وما أثبت من جـ . ويؤيده الكتاب المطبوع .

(٢) يريد : اسم الفاعل .

(٣) في أ: غير واضحة ورسمت كأنها يجوز، أو تجوزًا ، وما أثبت من جـ .

(٤) في أ: فكذلك. وما أثبت من جـ .

(٥) وذلك في قول سيبويه : " **كما لا يكون الاسم الذي كالفعل إلا نكرة** "

أنْ يضربه عمرٌو أَمْثَلُ أم بشرٌ؟ لا فرق؛ لأن أن يضربه مبتدأ وما بعده مبني عليه.(١)

ثم قال: **ولم يُنْزَل منزلة (يفْعَل)**(٢) أي (قولك)(٣) يفعل الذي ليس بموصول.

ثم قال: **فصار بمنزلة قولك: أزيدٌ ضاربه خيرٌ أم بشر** ؟ يريد أن ضاربه هذا لا يعمل أصلًا؛ لأنك أخبرت عنه (فصيرته)(٤) اسمًا معروفًا ولا يصح له العمل .

وقوله: **ولم يلتبس ذلك بالفعل**، يريد بضارب في: أزيدٌ ضاربه خيرٌ أم بشرٌ؟ لأن ضاربه اسم فلم يلتبس زيد به على أن المراد به أنه مضروب، وإنما (قصدت) (٥) به الاسم ، فكما لم يلتبس به في (الصلة)(٦) فكذلك هذا.

ثم قال: **وتقول [أ]** (٧)**أن تلدَ ناقتُك ذكرًا أحب إليك أم أنثى** ؟ يريد أنك إذا قدمت الفعل عمل؛ لأن /المانع إنما كان (التقديم)(٨) فإذا زال صح العمل، وهذا بين؛ لأن الاسم صار في الصلة، وأما (عند)(٩)التقديم فلم يكن في الصلة (وما في)(١٠) هذا الفصل بين جدًا.

ثم قال: **ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعًا: أعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ:** يريد (بذلك)(١١) أنَّ أَفْعَلَ مِنْ لا يفسر عاملًا، فلا يكون فيها الاشتغال وسواء جئت بالاستفهام معها أم لم تجئ؛ لأنها إنما تعمل في الظروف والمجرورات أما الأسماء الصريحة فلا تعمل فيها بوجه.

وقوله: (**فإنما**)(١٢) **انتصاب (الضرب)**(١) **كانتصاب (زيد)**(٢)**في قولك ما أحسنَ زيدًا !**

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي 363 .

(٢) في أ: الفعل. و ما أثبت من ج والمطبوع .

(٣) في أ: قوله. و ما أثبت من ج .

(٤) ج :وضربه.

(٥) أ: يضرب. وما أثبت من: ج .

(٦) أ: العلة . وما أثبت من: ج .

(٧) كذا في المطبوع:أأن . بهمزتين. وفي المخطوط بهمزة واحدة فقط (أن) .

(٨) ج: التقدم.

(٩) ج: غير.

(١٠) أ:كانها : وباقي. والصحيح ما أثبت.

(١١) ساقط من ج .

(١٢) أ:وإنما. وما أثبت من ج ، وهو موافق المطبوع.

أي (فتنصبه) [٣]كنصب مالا يجوز أن يتقدم على العامل فيه وهو فعل التعجب والصفة المشبهة

وقوله: **فالمصدر هنا كغيره من الأسماء** : أي: والمصدر في أشد ضربًا كغيره من الأسماء التي لا يجوز تقديمها، ومما يبين أن هذا مراده قوله: **كقولك أزيدٌ أنت له أطلقُ وجهًا ؟**

ثم قال: **ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعًا قوله**[٤]: **أعبدُ الله إنْ تره تضربْه؟**

يريد أن هذا مانع من الموانع وقد ذكرناه، وعلى مذهب سيبويه –رحمه الله– لا يتصور الاشتغال بالنظر إلى الشرط ولا إلى الجواب، وأما الأخفش [٥] فيجيز أن تنصب[٦] عبد الله بإضمار فعل يدل عليه تضربه، وقد تبين الرد عليه، فإذا لم يكن في هذه المسألة مايصح له العمل فلا يصح له التفسير أصلًا، فلهذا يرفع عبد الله بعد الألف [٧]، **وكذلك إن طرحت الهاء مع قبحه** [٨]: يريد: وكذلك[٩] إن قلت أعبدُ الله إن تر تضربْ؟ لا يكون إلا رفعًا، وطرح الهاء يضعف؛ لأن المبتدأ لا بد له من راجع يرجع له (من الخبر)[١٠].

---

(١) أ:ضرب. وما أثبت من جـ .

(٢) أ: الأسماء . وما أثبت من جـ .

(٣) أ:تنصبه. وما أثبت من جـ .

(٤) وجدت في نسخة أ. كلمة مقحمة في هذا الموضع وهي كلمة[تعالى] فلم أثبتها ولعل الناسخ سها عند كتابة كلمة: قوله. فأضاف كلمة تعالى لما اعتاد عليه من إيراد هذا اللفظ بعد القول والله أعلم .

(٥) انظر أثر الأخفش في الكوفيين ص213

(٦) جـ: ينتصب .

(٧) يقصد بالألف همزة الاستفهام .

(٨) وتوضيح ذلك ما بينه السيرافي في شرحه 272/3 حيث قال: "يعني أن ما بعد حرف الشرط لا يجوز يعمل فيما قبله لأنك لا تقول: زيدًا إن تأت يكرمك. على معنى: إن تأت زيدًا يكرمك ، ولا يجوز كذلك أن يعمل جواب الشرط إذا كان الجواب مجزومًا، لا تقول: أخاك إنْ تأتنا نصادق، على معنى: إن تأتنا نصادق أخاك. فلما لم يجز ذلك لم يجز أن تقول: أعبدَ الله إن تره تضربه. فتنصب عبد الله بإضمار فعل يفسره " تره " أو " تضربه " ؛ لأن ما بعد " إن " وجوابها المجزوم لا يكونان تفسيرًا لما قبل" إنْ " كما لا يكونان عاملين فيما قبلهما وإن طرحت " الهاء " من الشرط والجواب لم يعمل أيضًا فيه واحد منهما على ما ذكرنا أنه لا يعمل ما بعد " إن " من الشرط والجواب فيما قبلهما"

(٩) أ: ولذلك . وما أثبت من جـ .

(١٠) زيادة من جـ .

ثم قال: **فليس (للآخر)**[١] **سبيل على (الاسم)**[٢] **الأول؛ لأنه (مجزوم)**[٣] **وهو جواب للفعل الأول** إنما ذكر الآخر؛ لأنه محل الخلاف وهو الذي يمكن أن يُتَصور (فيه) [٤] أن يقول قائل، يقع قبل الشرط، وأما فعل الشرط (فبين) [٥] أنه لا يقع قبل /جازمه فلهذا اعتل للفعل الآخر ثم قال: **وليس (للفعل)** [٦] **الأول سبيل؛ لأنه مع إنْ بمنزلة[أعبدَالله]** [٧]**حين يأتي[أضربُ]**[٨] **زيدًا**[٩]؟ جرى مجرى الفعل المضاف إليه كما أن المضاف إليه لا يتقدم على ما أضيف إليه فكذلك هذا.[١٠]

ثم قال: **فليس لعبد الله في يأتي حظ** : أي إذا قلت أعبد الله حين يأتي؟ لا يمكن أن يتسلط عليه يأتي؛ لأنه مضاف إليه حين (فإنما) [١١]له الحظ في أضربُ، فيتصور أن يعمل فيه وأن يشتغل عنه، فشبه[١٢] حين يأتي، بيوم الجمعة؛ لأنه مضاف إليه، كما أن الجمعة مضاف إليه[١٣].

ثم قال: **ومثل ذلك زيدٌ حين أضربُ يأتني** : أي في أنه لا يكون محمولًا على أضربُ، وإنما يكون محمولًا على يأتيني، وله فيه ضمير مرفوع، وليس قبل الاسم حرف مقوٍّ للفعل، فارتفع كما ارتفع زيدٌ قام، لا على الاشتغال بل على الابتداء، وقد قدمنا هذا، ولهذا قال: **لأن**

---

(١) أ: الآخر. وما أثبت من جـ .

(٢) زيادة من المطبوع .

(٣) أ: مجرور . وما أثبت من جـ .

(٤) جـ: منه.

(٥) أ:فتبين . مع أنها غير منقوطة. وما أثبت من جـ .

(٦) أ: الفعل . وما أثبت من جـ .

(٧) زيادة من متن المطبوع. ولعل الصفار تركها اختصارًا.

(٨) زيادة من المطبوع.ولعل الصفار تركها اختصارًا .

(٩) هذه الكلمة غير موجودة في المطبوع. وهذا مما يؤيد اعتماد الصفار على نسخ أخرى للكتاب غير التي بين أيدينا.

(١٠) يشير إلى مسألة إضافة أسماء الأوقات إلى الأفعال ، ليبين أن الفعل الأول بمنزلة المضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف.انظر شرح السيرافي 272/3 .

(١١) غير واضحة في أ.

(١٢) ج: وشبه.

(١٣) يشير بهذا إلى قول سيبويه:" أعبدَ الله يومَ الجمعة أضربُ " ، فالصفار عليه رحمة الله قد يترك بعض عبارات سيبويه اختصارًا أو اعتمادً على وضوحها .

المعتَمِدَ على زيدٍ آخرُ الكلام وهو يأتيني : أي ليس ثمَّ ما يمكن أن يعمل في (ضميره فيشغل عنه)[١] إلا الآخِر، فلو كان له فيه ضمير منصوب لأمكن الاشتغال كما تقدم في: زيدًا حين يأتيني أضربُ.

ثم قال: **وكذلك إذا قلت: زيدًا إذا أتأني أضرب** : أي يكون الآخر معتمدًا[٢]؛ لأن إذا مضافةٌ إلى ما بعدها فلا تتسلط على الأول أصلًا، وإنما يكون الاسم محمولًا على الفعل الآخِر.

ثم قال: **فإن لم تجزم الآخِر نصبت**: أي إن لم تجزم الجواب في المسألة الأولى (ورفعته)[٣] (ورفعته)[٣] لم يكن جوابًا، فيتصور أن يشتغل على مذهب سيبويه –رحمه الله– [٤]؛ لأنَّ: إنْ (قام)[٥] زيدٌ يقوم عمرٌو، ليس عندنا جوابًا وإنما هو مؤخر من تقديم.

والمبرد[٦] يجعله جوابًا وهو عنده على حذف الفاء [٧] وسيأتي الصحيح في المذهبين في أبواب الجزاء، وفرع سيبويه على مذهبه؛ لأنه غير جواب عنده: أزيدًا إن رأيته تضربُ.

ثم قال: **وأحسنه أن تدخل في رأيت الهاء** : يريد: أنك قد أعملت تضرب فصار الكلام منويًّا فيه /التقدير فكأنه قال: أتضرب زيدًا إن رأيت؟ فينبغي أن تأتي بالهاء، ولا يسوغ حذفها (لأنه خبر وليس بصفه ولا صله فيحسن حذفها)[٨] فلهذا قال: الأحسن أن تأتي بالهاء.

وقوله: **لأنه غير مستعمل**: أي لأن رأيت غير معمل في شيء فيلزمك الإتيان بمعموله.

ثم قال: **فصارت حروف الجزاء في هذا بمنزلة: زيدٌ كم مرةً رأيتَه؟** أي صارت بمنزلة حروف الصدور تمنع الفعل الذي بعدها أن يفسر ماقبلها.

---

(١) أ:ضمير المشتغل عنه. وما أثبت من جـ .

(٢) أ: معمولًا. وما أثبت من جـ .

(٣) أ: ورفعت. وما أثبت من جـ .

(٤) ليست في جـ .

(٥) أ: غير واضحة. وهي كذلك في:جـ.

(٦) انظر المقتضب 69/2 .

(٧) أ:الهاء. وما أثبت من جـ .

(٨) ساقط من جـ.

ثم قال: **وإذا قلت: إن تر زيدًا تضربْ ، فليس إلا هذا** : يريد أنك إذا قدمت الفعل عليه لم يكن إلا أن تعمله فيه؛ لأنه متقدم، ولهذا قال: **لأنه صار في موضع المضمر**: أي في موضع يعمل فيه الفعل .

ثم قال: **ولو جاز أن تجعل زيدًا مبتدأ على هذا الفعل:** أي لوجاز أن تجعل زيدًا وهو في أول الكلام على الفعل المجزوم بإنْ، لقلت: القتال زيدًا حين يأتي، لكنت تحمله على مابعد إذا، وذلك لا يتصور.

وقوله: **تريد القتال حين تأتي زيدًا:** يجوز من: القتال زيدًا حين تأتي إذا نصبت زيدًا بالقتال فتكون المسألة جائزة.

ثم قال: **وتقول في الخبر وغيره إن زيدًا تره تضربْ** : فسمى الجزاءَ خبرًا؛ لأنه كسائر الأخبار،[(١)] وثبت في بعض النسخ: **وتقول في الجزاء وغيره**، ويكون نصًا في المقصود، فيكون زيدًا محمول على فعل مضمر يفسره: تر، ولا يكون إلا منصوبًا؛ لأن إن لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، وهذه المسألة لا تجوز إلا في الشعر لأنهم إذا جزموا بها لم يولوها الاسم إلا ضرورة، فلو أنهم جزموا بها (تقديرًا لجاز) [(٢)] ولايتها الاسم فقالوا إنِ اللهُ أمكنني من فلان، وليس هذا جائز في غير إنْ إلا قليلًا؛ لأنها أم الباب.

وقوله: وهي أبعد في الرفع يعني والحروف التي للجزاء أبعد في الرفع من أدوات الاستفهام؛ لأن ولاية /الفعل لحروف الاستفهام إنما كان مختارًا بالحمل على أدوات الشرط ثم أنشد

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه.[(٣)]

فقوله: منفسًا، محمول على إضمار فعل تقديره: إن أهلكتُ منفسًا أهلكتُه.

ثم قال: **فإن اضطر شاعر فأجرى إذا مُجرى إنْ فجازى بها قال : أزيدٌ إذا تر تضربْ:**

---

(١) في هذا الموضع تكرار للسطر السابق في النسخة أ فقمت بحذفه ونبهت عليه هنا.

(٢) ساقط من ب وجـ .

(٣) البيت من الكامل وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص84 وتمامه :

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

الكتاب 134/1 ، شرح أبيات سيبويه للنحاس77، والعيني 535/2 ، التذييل والتكميل 313/6 ، الخزانة 152/1 .

أي أنها لا يجازى بها فيُجْزم إلا بعد الشعر، فإن جزم بها، أمكن أن يحمل الاسم الذي قبلها على فعل مجزوم بها، فتقول أزيدٌ إذا تر تضرب.

ثم قال: **وإن رفع تضرب نصبه** : أي نصب زيدًا؛ لأنه إذ ذاك غير جواب؛ وإنما يكون هذا (إن)[(١)] كان الفعل الأول ماضيًا وأما إن كان مستقبلًا فإنه يكون جوابًا، مرفوعًا كان أو مجزومًا، ألا ترى أن سيبويه -رحمه الله- يقول : **وترفع الجواب حين يذهب الجزم من الأول في اللفظ**: أي ترفع ماكان جوابا حين يذهب الجزم من فعل الشرط، فلا يكون رفعه ضروره، بل يكون نصبًا، فإذا جزمت الأول لم يجز رفع ما كان جوابًا إلا ضرورة كقوله:

إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ[(٢)]

ثم قال: **والاسم مبتدأ ها هنا إذا جزمت** : أي إذا قلت: أزيدٌ إذا تر تضربْ، وجزمت فالاسم مبتدأ .

وقوله: **نحو قولهم أيُّهم يأتك تضربْ** : أي الاسم مبتدأ في قولك زيدٌ [(٣)] إذا تر تضرب، بمنزلة أيهم هنا حكمًا أن هذا لا يعمل فيما بعده، فكذلك الاسم هناك، أما فعل الشرط فقد عمل في ضميره رفعا فلا يمكن نصبه به أصلًا فلو عمل في ضميره نصبًا لسلط عليه مع زوال الضمير، وأما فعل الجواب فلا يعمل في اسم الشرط أصلًا فلهذا لم يجز في أيهم ترى يأتك إلا الرفع .

ثم قال: **لأنك جئت بتضرب مجزومًا بعدما عمل الابتداء في أيهم فلا سبيل له عليه**: يريد أنه قد جرى على الابتداء وعمل فيه، فلا يمكن أن يُجعل الفعل الذي بعده عاملًا وهذا هو الفعل الآخر الذي هو تضرب.

ثم قال: **وأما الفعل الأول** يعني فعل الشرط **فصار مع ما قبله** / يعني مع أي بمنزلة حين

---

(١) في الأصل : إلا. وصححت ليستقيم الكلام .

(٢) البيت لجرير بن عبد الله البجلي، وهو بتمامه:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ   إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

والجمل في النحو 218/1، والكتاب 67/3، والمقتضب 72/2، والأصول في النحو 192/2، والإنصاف في مسائل الخلاف511/2، واللباب في علل البناء والإعراب 59/2، وشرح الكافية الشافية 1580/3، واعتراض الشرط على الشرط44/1، التصريح بمضمون التوضيح 403/2،

(٣) هي بالنصب في أ، ولعل الصواب أنها بالرفع.

أي بمنزلة الظرف المضاف، فكما أن ما بعد الظرف لا يعمل فيما قبله؛ لأنه مضاف، فكذلك هذا؛ لأنه قد صار مع أيهم كالظرف المضاف إليه الفعل، وإنما لم يعمل فيه لما قلناه من أنه قد عمل في ضميره رفعًا، وإن عمل نصبًا في ضميره لا يمكن أن يعمل فيه، فتعليل سيبويه إنما هو بالنظر إلى هذه المسألة؛ لأن الضمير فيها موجود فلم يتصور أن يعمل الفعل فيه، فصار بمنزلة الفعل المضاف إليه الظرف .

ثم قال: **فإن قلت: زيدٌ إذا يأتني أضربُ، تريد معنى الهاء** ... إلى آخره، جواب إن قوله: **رفعت**، وفصل بينهما بكلام كثير.

وقوله: **تريد معنى الهاء**: يريد بقوله على معنى إذا يأتني أضربه، ولا يريد بأضرب أن يحمل عليه هذا الاسم.

ثم قال: **ولكنك تضع أضربُه هنا موضع أضربْ** [1]، أي: هو وإن كان مرفوعًا فإنك تضعه موضع المجزوم، فكما أن المجزوم لا يعمل فيما قبل أداة الشرط فكذلك هذا؛ لأنك أردت به أضربه، فلم يمكن إعماله فيما قبله.

ثم قال: **لأن المعنى معنى المجازاة في زيدٌ إن يأتك أضربْ**: أي يرفع الاسم في المسألة المتقدمة، وإن كان أضربُ مرفوعًا؛ لأن معناه كمعنى المجازاة في: زيدٌ إن يأتك أضرب .

وقوله: **ولا تريد به أضربُ زيدًا** ، فيكون على أول الكلام لـمّا قال: إن المعنى كمعنى المجازاة، قال مؤكدًا لذلك: **ولا تريد به أضربُ**: أي لا تريد به غير الجواب، فيكون محمولًا على أول الكلام، أي يكون عاملًا في الاسم الذي في أول الكلام.

وقوله: **كما لم ترد بهذا أول الكلام** : أي كما لم ترد بقولك زيدٌ إن يأتك أضربْ، أن تحمله على أول الكلام فتعمله فيه.

ثم قال: **رفعت**: فهذا جواب المسألة الأولى وكأنه قال: فإن قلت زيدٌ إذا يأتيني أضرب، يريد معنى الهاء رفعت، أي رفعت الاسم، /ثم قال: **وكذلك حين إذا قلت: أزيدٌ حين يأتيك تضربُ**: أي إذا أردت معنى الهاء هنا، فهو بتلك المنزلة لا يكون في زيد إلا الرفع.

---

(١) يظهر لنا في هذا الموضع الاختلاف الكبير بين نص المطبوع والمخطوط إذ في المطبوع : ولكنك تضع أضبربُ ههنا مثل أضربْ.

ثم قال: **وإنما رفعت هذا كله حين جعلت أضربُ وتضربُ جوابًا** : أي إنما ارتفع هذا الاسم حيث جعلت أضرب جوابًا، ثم قال فصار كأنه من صلته: أي صار الجواب كأنه من صلة هذا المبتدأ، لأنه من تمامه ألا ترى أنه جزء الخبر.

ثم قال: **ولم يرجع إلى الأول**: أي لم يرجع هذا الفعل إلى الأول فيعمل فيه؛ لأنه جواب،

ثم قال: **وإنما تردُّه على الأول (فيمن)**[١]: **إن تأتني آتيك**: أي في قول من جعل آتيك مقدمًا من تأخير، وذلك لا يجوز إلا ضرورةً أنشد سيبويه عليه قوله:

إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ[٢]

وقد نص سيبويه -رحمه الله- على أنه قبيح لا يجوز إلا في الشعر [٣]، وسبب ذلك أنه أعمل إن في الفعل لفظًا فقبح ألا يأتي لها بجواب[٤]، إذا قلت: أزيدٌ إن يأتك أضربه؟ إلى آخره تفسير لما تقدم من أن زيد إذا يأتيني أضرب على معنى أضربه، فقال: إن الهاء لزيد وأنت وإن حذفتها فإنما يحذفها للعلم بذلك، ولا يمكن أن يكون لغيره، والدليل على أن المراد به زيد أنك لا تقول أزيدٌ إن يأتك أمة الله تضربها؟ لأنه ليس لزيد ما يرجع إليه، فلو كان الضمير لغير زيد لما جازت المسألة، وهي جائزة والضمير لزيد.

ثم قال: -رحمه الله- **وإذا قلت زيدًا لم أضربْ،(أو)**[٥] **زيدًا لن أضربَ، لم يكن فيه إلا النصب**: إن قلت: لم ذلك وهي حروف نفي، وقد اتفقوا على أنّ ما من حروف الصدور لا يتقدم ما بعدها عليها، فهلا كان ذلك في لم ولن؟ قلت: إنما كان ذلك في لم ولن؛ لأنهما قد صارا مع الفعل بمنزلة الجزء منه، وذلك أن: لم يضرب، نفي ضَرَبَ، ولن يضرب، نفي سيضرب، وقد أقمنا الدليل على ذلك في باب عدة ما يكون عليه الكلام؛ [٦] لأنهم لا يستعملون الموجب في القسم فلا يقولون / والله لسيضرب، كما لا يقولون والله لن يضرب،

---

(١) في أ : من قول من قال. وما أثبت من الكتاب المطبوع 135/1.

(٢) سبق تخريجه ص77 .

(٣) ينظر الكتاب 135/1

(٤) "وقبحه أن الجواب موقعه بعد الشرط ، فإذا وجد في موضعه لم يحسن أن ينوى به غير موضعه." شرح السيرافي 282/3.

(٥) في متن الكتاب المطبوع " أو " .

(٦) انظر الكتاب 80/1، وما بعده

فدل ذلك على أن أحدهما نفي للآخر، وإذا تقرر أن سيضرب نفيه لن يضرب، فلم يدخل قط المنفي على الإيجاب، بل يغير اللفظ، وصار اللفظ المنفي إنما اختلقوا له هذا اللفظ، فلم يكن معنا ما يتقدم معموله، ثم جاء حرف الصدر فمنع من ذلك، وكذلك لم؛ لأنها نفي فَعَلَ ولم تدخل على فَعَلَ، فكان يجوز معه شيء، فلما دخل حرف الصدر منعه، بل اللفظ المختلق للنفي هذا فصار الحرف الذي يعطي النفي، لم يفارق قط هذا الفعل، فلما صار كالجزء منه أشبه السين فقدم المعمول، وعلى هذا المعنى ينزل لفظ سيبويه، وهو من المواضع المشكلة التي حار فيها الأستاذ[1] ثم لم يدر ماهو إلى أن لقي الله .

فقوله: **لأنك لم توقِع بعد لم ولن شيئًا يجوز لك أن تقدمه قبلهما، فيكون على غير حاله بعدهما:** أي الفعل الذي بعدهما لم يكن قبل دخولهما يجوز تقديم معموله قبلهما، فيكون الآن على خلاف ذلك، كما كان ذلك مع ما؛ لأنها دخلت على ماكان تقدم معموله عليه فمنعه من التقديم، ويعني بقوله شيئًا المعمول؛ لأنه فيه يتكلم.

وقوله: **ولن أضرب، نفي سيضربُ، ولم يضرب، نفي ضَرَبَ** : أي: فلم يدخل النفي على الإيجاب، إنما دخل على شيء آخر، وهذا منه إشارة خفية لايتنبه لها إلا المحققون، وإذا تأملت ذلك تحققت أن هذا مراده والله سبحانه أعلم.

وإنما قلنا: إنَّ لم يضرب نفي لضَرَبَ؛ لأنه منقطع، وضرب كذلك منقطع، وقلنا إنَّ قد ضرب نفيه لما يضرب؛ لأن قد يضرب في زمن الحال، ولما يضرب للماضي غير المنقطع.

وزعم النحويون أن أداة الشرط إذا دخلت على الماضي فقلت: إن قام زيدٌ، فإنها صرفت معناه إلى المستقبل، ويزعمون أن لم دخلت على الماضي،[2] فصرفت لفظه إلى المضارع، وللقائل أن يعكس فيقول: إنَّ (لم) دخلت على المضارع /فصرفت معناه إلى المضي، وإن[3] دخلت على المستقبل فصرفت لفظه، فلابد من إعطاء السبب في ادعائهم هذا، فأقول والله المستعان :إنَّ إنْ إنما صرفت ولابد المعنى، لأنك إذا قلت كان الأصل: إنْ لم تقم، فصرفت اللفظ، لم يكن لصرفها فائدة؛ إذ المضارع يقع بعدها، فأي فائدة لصرفه؟ نعم كان ينبغي أن

(١) ويقصد به الشلوبين ، فهو اعتاد على أن يرد عليه بحدة وصلف .

(٢) في هذا الموضع من المخطوط عبارة مضروب عليها بقلم الناسخ وهي قوله: "فقلت إن قام زيدٌ فإنما صرف إلى".

(٣) هكذا في أ. وجـ . ولعل الصحيح : لن.

يصرف اللفظ لو لم يمنع دخولها عليه، فأما وهي تدخل عليه فلا ينبغي أن ندعي أنها صرفت لفظه، لعدم الفائدة في ذلك، (فلهذا عدلوا إلى أن) [١]، قالوا: دخلت على الماضي واقتضى معناها الاستقبال، فصرفت معناه؛ لأن لهذا الصرف فائدة، وهو أن الماضي لا يصلح معها، وأما (لم) فيمكن أن يقال: الأصل دخولها على الماضي فصرفت لفظه؛ لأنهم عزموا على ألا تباشره، ويمكن أن يقال: دخلت على المضارع فصرفت معناه؛ لأن المعنى على المضي، فالصرف هنا في الطرفين له موجب، فإنما ادعينا أنها صرفت اللفظ ليكون موافقًا للمعنى، والأصل أن يكون اللفظ وفق المعنى، وقلنا إن الأصل(لم ضرب) حتى يكون اللفظ موافقاً للمعنى ، ثم صرفت اللفظ لأن العرب عزمت ألا توليها الماضي لفظًا، فهذا هو الذي يعتمد لهم [٢] في التفرقة بين الموضعين، وقلما تجدها لأحد من النحويين .

قال: **وتقول: كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ**، قلت: هذه المسألة من أشكل المسائل؛ لأن فيها أمرين يمنعان من العمل منصوص عليهما، وهو مع ذلك يجيزها، فالذي يمنع من العمل أنَّ قولك: فاضرب، جواب، وسيأتي أنَّ كلَّ اسم عام وَصَفْتَه، أو وَصَلْته، وجعلت ما بعده مستحقًا بالصلة، أو الصفة، فإنه يجري مجرى الشرط، فقوله: **فاضرب** جواب ، فكيف عمل فيما قبله؟ فهذا مانع منصوص عليه .

والمانع الآخر: أن الفاء تقطع ما قبلها عما بعدها، أفلا ترى أن الذي يحذف جواب الشرط فيقول: أنت ظالم إن فعلت، لا يقول: أنت ظالم فإن فعلت؛ لأنه لا يكون عليه دليل، ألا ترى أن الفاء قطعت آخر الكلام من أوله، وبهذا المعنى رد الخليل/ على يونس في قوله:

﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[٣] حيث ذهب يونس [٤] إلى أن الاستفهام مع الشرط بمنزلة القسم مع الشرط يبنى الثاني على المتقدم، فقال: لو كان ما زعمت حقًا وكان ﴿ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ على: أفهم الخالدون[٥] فإنْ متَّ، لامْتَنَعَتْ[١] لأن الفاء تقطع، فلا يكون ثم دليل على الجواب،

---

(١) العبارة غير واضحة في أ ، وما أثبت من جـ .

(٢) في الأصل غير واضحة ولعل المراد(يعهد لهم) أو (نعهد لهم) .

(٣) من سورة الأنبياء من الآية 34.

(٤) ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل271/1 .

(٥) "أَيْ: أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ. قَالَ الْفَرَّاءُ: جَاءَ بِالْفَاءِ لِتَدُلَّ عَلَى الشَّرْطِ لِأَنَّهُ جَوَابُ قَوْلِهِمْ سَيَمُوتُ. قَالَ: وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفَاءِ وَإِضْمَارُهَا، وَالْمَعْنَى: إِنْ مِتَّ فَهُمْ يَمُوتُونَ أَيْضًا، فَلَا شَمَاتَةَ فِي الْمَوْتِ ". فتح القدير للشوكاني 479/3، وأورد مثل

(فإنما)[٢] قوله ﴿ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ جواب الشرط، فكيف لم تقطع هنا ؟

فالمسألة كما ترى، والذي ظهر فيها بعد البحث أن قوله: زيدًا فاضرب، وإن لم يكن فيه إلا المانع الواحد وهو الفاء، فالذي سوغه أنْ تقدر الأصل: تنبه فاضرب زيدًا، فحذفتَ تنبه، فقلت: فاضرب زيدًا، فلما وقعت الفاء صدرًا (قدموا) [٣] الاسم إصلاحًا للفظ، وليس ثم ما يمكن إلا هذا، وعلى هذا تبني: كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ، فتكون الفاء التي دخلت على اضرب أصلها الدخول على كل؛ لتربط جملة بأخرى، وكأنه قال: تنبه فكلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ. حذفت تنبه ، فلما وقعت (الفاء) [٤] صدرًا أخَّرتها إصلاحًا للفظ، وجعلتها في اضرب فقلت: كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ، فليس هذا جوابًا، ولا الفاء أصلها أن تدخل هنا، وإنما دخلت لربط هاتين الجملتين فهذا (منتهى)[٥] القول في هذا الموضع .

وقوله: **لأن يأتيك(ههنا)**[٦]**صفة** معناه إنما نصبته ولم تحمله على يأتيك؛ لأن يأتيك صفة، فحملته على شيء آخر.

ثم قال: **فإن قلت: أيُّهم جاءك فاضربْ، رفعته؛ لأنه (جعل)** [٧] **جاءك في موضع الخبر** أي في موضع خبر المبتدأ، والمبتدأ لا يعمل فيه الخبر، وإنما رفع هذا الاسم بتقدير الجزاء، وإلا فيتصور نصبه على ما قلناه، وكأنه قال: تنبه فأيُّهم جاءك اضربْ، ثم قدمت بعد حذفك تنبه؛ إصلاحًا للفظ، ثم قال: **لأن أيًّا من حروف المجازاة، وكلَّ رجل ليس من حروف المجازاة**[٨]، أي: لأن هذا جزاءً، وذلك أردت، ولم ترد الجزاءَ في: كل رجل، ولو أردته لامتنع فيه النصب

ذلك الشنقيطي في أضواء البيان145/4 حيث قال :" وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ: فَهُمُ الْخَالِدُونَ هُوَ اسْتِفْهَامٌ حُذِفَتْ أَدَاتُهُ. أَيْ: أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ أَنَّ حَذْفَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ إِذَا دَلَّ الْمَقَامُ عَلَيْهَا جَائِزٌ "

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل وما أثبت هو الأقرب والأنسب للسياق والمعنى ، والله أعلم .

(٢) هكذا في أ. ولعل الصحيح : فأما .

(٣) كأنها في جـ : حذفوا .

(٤) ساقط من أ، وما أثبت من جـ .

(٥) كذا في جـ وفي أ غير واضحة .

(٦) زيادة من متن الكتاب المطبوع136/1.

(٧) غير واضحة في أ ، وما أثبت من جـ والمطبوع 136/1.

(٨) الكتاب 136/1 مع اختلاف في عبارة المطبوع وزيادة في المخطوط.

جملة، فإنما يريد: وكلٌّ (فيما)[1] قدمنا ليست مجازاة.

ثم قال: **ومثله/(زيدٌ)[2] إنْ أتاك فاضربْ، إلا أن تريد أول الكلام** (أي: أيهم، ترفعه إذا جعلت فاضرب جزاءً، إلا أن تريد فاضرب أول الكلام) [3] فإنها تنصب، ويكون فاضرب على حد تضرب، فهذا مما يدلك على أن هذه الفاء أصلها أن تكون أولًا، وإنما أخرت إصلاحًا للفظ، ولولا ذلك لم يسغ أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ثم قال: **وتقول: زيدًا إذا أتاك فاضربْ** .

قلت: على ذلك القانون من تأخير الفاء .

ثم قال: **وإن وضعته في موضع "زيدٌ إن يأتك فاضرب" رفعت:** يريد أن الفاء إن جعلتها في موضعها جوابًا رفعت .

ثم قال: **والنصب أحسن** .

قلت: وذلك بين جدًا؛ لأن حذف الضمير قبيح إذا قلت: زيدٌ إذا أتاك فاضربْ؛ لأن المعنى فاضربه، فإذا لم تذكر ضميرًا (فالأولى)[4] أن تعمله في هذا المتقدم .

ثم قال: **وليس هذا بالقياس**: أي ترك الهاء من الخبر ثمَّ. قال: المفسر[5]، يعني إذا لم تجزم بها ومراده: ليس الحذف بقياس إذا جعلت (إذا) [6] جوابًا لها، وكان فاضرب غير جواب فليس الحذف بقياس؛ لأن إذا أتاك ليس بخبر؛ لأنه معمول لاضرب، ألا ترى أنه بمنزلة حين، وحين لا تكون خبرًا لزيد، فإذا لم يكن خبرًا تعين أن يكون اضرب هو الخبر، فلابد من الهاء، فهذا معنى قوله: إذا لم تجزم بها يكون الحذف على غير القياس؛ لأن الخبر إذ ذاك يكون فاضرب، وأصل الكلام: تنبه فاضربْ زيدًا إذا أتاك، ولو جزمت بها لم يكن الحذف قبيحًا؛ لأن: إذا أتاك فاضربْ، يكون بجملته الخبر؛ لأنه في معنى إن، فيكتفي برابط واحد وهو المضمر في أتاك، وعلى

---

(١) في أ : فيها ، وما أثبت من جـ .

(٢) ساقط من أ وما أثبت من جـ .

(٣) ساقط من أ وما أثبت من جـ .

(٤) في أ : فالأول ، وما أثبت من جـ .

(٥) يريد نفسه .

(٦) في أ: إذ، وما أثبت من جـ .

أن يكون فاضرب الخبر تجزم. (وقوله) [١] ظروف الزمان لا تكون أخبارًا لزيد، وما بعد هذا بين جدًا.

وقوله: **ألا ترى أنك لو قلت زيدٌ يومُ الجمعة فأنا أضربُه، لم يكن** : يريد أنه امتنع؛ لأن الزمان لا يخبر عن زيد به .

ثم قال : **فهذا يدلك على أنه يكون على غير قوله: زيدًا أضرب حين يأتيك:** أي فامتناع هذا يدلك على أن يكون على غير قوله: **زيدًا أضربُ حين يأتيك** ، أنَّ زيدًا إذا أتاني فاضربْ، على غير هذا، فإذا كان على غير هذا امتنع؛ لأنه يكون / خبره الزمان، وإن كان على هذا، كان محمولًا على الفعل فصحت المسألة.

ثم قال: **وهو عندنا غير جائز** : أي أن يكون على غير هذا، وهو أن يكون الفعل خبرًا عن الجثة.

وقوله: **إلا أن يكون الأول مجزومًا في اللفظ** راجع لقوله: **فإن قلت: زيدًا يومَ الجمعة أضرب لم يكن** فيه إلا النصب، إلا أن يكون الأول مجزومًا، فتقول زيدٌ إنْ يأتك أضرب، فحينئذ ترفع، لأن النية باضرب التأخير، لأنه جواب، بدليل الجزم الظاهر في أن يأتك، ولا يجوز أن (تعتقده)[٢] مقدمًا (إلا)[٣] ضرورة، فلهذا يضطر إلى الرفع إذا كان الأول مجزومًا؛ لأنك لا تقدره غير جواب .

بقي علينا من أدوات النفي: "لا" فإنها إذا وقعت صلة للقسم، فلا يصح لها عمل فيما قبلها؛ لأنها صارت كسائر الوُصَل التي يوصل بها القسم، وأما في غير القسم فالصحيح جواز تقديم معمولها عليها؛ لأنها دخلت على المحتمل، فصيرته للاستقبال، فصارت كالسين وسوف.
ومما يدلك على أنها ليست عندهم صدرًا أنهم يزيدونها بين العامل والمعمول، (وهي) [٤] باقية على معناها من النفي فيقولون: جئت بلا زاد، فيتقدمها العامل، وقد خرجت عن الصدر بخلاف (ما) إذا زيدت، فإنها لا تبقى على معناها، فالتي تزاد ليست نفيًا، فيقال: خَرَجَتْ عن الصدر،

(١) في أ: بقوله، وما أثبت من جـ .

(٢) في أ : يعقده ، وما أثبت من جـ .

(٣) في أ : لا ، وما أثبت من جـ .

(٤) في أ : فهي، وما أثبت من جـ .

وذلك من قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[١] والحمد لله رب العالمين .

(١) من سورة النساء من الآية 155.

هذا باب الأمر والنهي

قلت: قد تقدم الاشتغال على الاسم إذا كان العامل في ضميره أوفي (سببِّه) [(١)] فعل خبر، أو فعل استفهام، وبالجملة فقد تقدم والعامل ليس بأمر ولا نهي ولادعاء، فهنا ذكر سيبويه ما اشتغل بالعمل في الضمير وكان أمرًا (أو نهيًا)[(٢)] أو دعاء، فالاسم في الاشتغال لا يخلو أن يتقدمه شيء أو لا يتقدمه شيء أصلًا، فإن تقدمه فإما ما يطلبُ بالفعل، أو ما يطلبُ الاسم والفعل / و الفعل أولى به، (فإن)[(٣)] تقدمه ما يطلبُ الفعل لم يكن فيه إلا الحمل على الفعل، والابتداء لا يتصور أصلًا، نحو: إنْ زيدًا ضربته أكرمك، وإن تقدمه ما يُختار فيه طلب الفعل جاز الوجهان، واختير النصب، وذلك أدوات الاستفهام والنفي.

وإن لم يتقدمه شيء فإن هذا على (مراتب) [(٤)]: منه ما يجوز فيه الرفع والنصب، والرفع أجود نحو: زيدٌ ضربتُه. ومنه ما لايجوز (معه) [(٥)] إلا الرفع، نحو: زيدٌ هل رأيته، ومنه ما يجوز معه الوجهان.

(والاختيار)[(٦)] الحمل على الفعل وذلك (ثابت)[(٧)] نحو زيدًا اضربه، وعمرًا لا تشتمه، واعتل واعتل لهذا سيبويه –رحمه الله– بأن هذا الاسم معمولٌ للأمر؛ فتسلط عليه من طريق المعنى، والاختيار أن يكون على الفعل؛ لأن هذا المعنى لا يكون إلا بالفعل ولا يكون بغيره إلا بأن (يُضَمَّنَ)[(٨)] معنى الأمر، وذلك قليل جدًا نحو: حسبُك ينمِ الناسُ[(٩)].

وكذلك الدعاء لا يكون بغير الفعل إلا قليلًا جدًا، نحو: ويحٌ له، وويل، ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾[(١٠)]

---

(١) في الأصل: سببه .

(٢) في أ: ونهيًا. والتصحيح من :جـ .

(٣) في جـ: وإن .

(٤) كذا في : جـ . وفي الأصل غير واضحة .

(٥) كذا في جـ . وهي غير واضحة في الأصل .

(٦) في أ : وأما الاختيار. وما أثبت من جـ .

(٧) في أ وجـ : نائبًا . ولعل الصواب ما أثبت والله أعلم .

(٨) كذا في جـ. وهي غير واضحة في أ .

(٩) انظر ارتشاف الضرب 1092/3

(١٠) من سورة الصافات آية 130.

وأما النهي فله أداة تدخل على الفعل فلا يمكن أن تكون إلا بالفعل، فلهذا اختير في هذا الحمل على الفعل، وهذا الفعل الذي يكون دعاء، يكون لفظه لفظ الأمر مثل: اغفر اللهم لزيد، وقد يكون لفظُه لفظَ الخبر والمعنى على الدعاء نحو: غفر الله لعمرو، كما أنَّ ما شُبِّه به وهو الأمر كذلك نحو قم، (وقوله) [(١)]: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾[(٢)]، وزعم ابن العريف [(٣)] أنه إنما اختير النصب على الرفع هنا؛ لأن هذه الجملة لا يمكن أن تكون خبرًا، لأنها (غير) [(٤)] محتملة للصدق والكذب، فإذا (جعلتها) [(٥)] خبرًا فلابد من إضمار القول، فإذ ولابد من الإضمار فالأولى أن يضمر ما المعنى عليه وهو الأمر، وهذا خَلْفٌ؛ لأنه إن زعم أن الخبر على الإطلاق ما يحتمل الصدق والكذب فهو مخطئ، نعم: يصدق ذلك في الخبر لغةً، وإلا، فزيد قائم، قد اتفقوا على أن قائم خبر وليس بمحتمل لما ذكر، فإن قال: يكون منه مع المبتدأ مايقال فيه صدق وكذب، قلنا له فما تفعل بقولهم: أيُّ رجل (بكرٌ) [(٦)]، إذا كان أي رجل خبرًا، ولا يمكن أن يقال هنا إن الكلام يحتمل الصدق والكذب فلم يبق إلا ما قاله سيبويه -رحمه الله-، وترتيب هذه المسائل هنا / على حسب ما قدمناه أولًا ، فزيدًا اضربه، أقوى في النصب من اضرب أخاه، واضرب أخاه، أقوى من امرر به، وأمرر به، أقوى من امرر بأخيه، لما قلناه أولًا، ثم نرجع إلى لفظه .

---

(١) في جـ: وقم له .

(٢) من سورة البقرة من الآية 233 .

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي، ابن العريف الزاهد، من أهل المرية. ولي الحسبة ببلنسية، وقد أقرأ بسرقسطة، وبعد ذلك بَعُدَ صيته في العبادة. توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة ودفن بمراكش، وقيل إنَّه سُمّ. انظر تحفة القادم لا بن الأبار 26/1، و وفيات الأعيان 168/1، و سير أعلام النبلاء 486/14، و الوافي بالوفيات 88/8 .

(٤) غير واضحة في أ، وما أثبته من جـ .

(٥) في أ: جعلتنا. وما أثبت من جـ .

(٦) في الأصل: بكرًا .

قوله –رحمه الله–: **يختار فيهما النصب**: يريد فيما قبلهما، ولهذا أبدل منه قوله: **في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل**؛ لأنَّ الذي يبنى عليه الفعل هو الاسم الذي قبلها .

وقوله: **لأنَّ الأمر** (و) [(١)] **النهي إنما هما للفعل** : أي لأنَّ هذين (المعنيين) [(٢)] للفعل لا لغيره، فالفعل قد استحق هذين المعنيين.

ثم قال: **فكان الأصل فيهما أن يبدأ بالفعل** : أي كان الأصل في هذين البابين أن يتقدم فيهما الفعل قبل الاسم، لأنَّ المعنى على الأمر والنهي .

ثم قال: **وهما في هذا أقوى من الاستفهام** : يريد (بهما) [(٣)] في اختيار النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل أقوى من الاستفهام، لأنَّ الاستفهام يتخلص للاسم، نحو أزيدٌ أخوك ؟ والأمر والنهي لا يكونان إلا للفعل، فكان الاختيار النصب، إلا أنه قد يجوز الرفع على قلة .

ثم قال: **ومثل ذلك أما زيدًا فاقتله** : إن قلت: كيف اشتغل مابعد الفاء وهي تقتضي الاستئناف، قلت: هذا على ما قدمناه في الباب الأول ويكون الأصل: مهما يكن من شيء فزيدًا اضرب، ثم لما صار الكلام أما فزيدًا اضرب، أخرت الفاء إصلاحًا للفظ، فعلى هذا تكون هذه المسألة، وحينئذ (يُتَصَوَّرُ)[(٤)] الاشتغال.

ثم قال: **ومنه زيدًا ليضربه عمرو**: قلت: وهذا بمنزلة أمر المخاطب وليس بينهما فرق أكثر من أنَّ هذا (بلام)[(٥)] وذلك دونها، ولام الأمر ليست من حروف الصدور، ألا ترى أنك تقول: زيدًا ليضرب عمرو.

ثم قال: **وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم** : يريد أن الرفع زائد في الاسم المشتغل عنه فعل الأمر والنهي، فهل يكون الفعل (خبرًا) [(٦)] بنفسه، أو يكون على إضمار إضمار القول مسألة خلافية، وقد بينا الصحيح فيها وهو الإضمار.

ثم قال: **ومثل ذلك أما زيدٌ فاقتله**: قلت: يكون بمنزلة زيدًا اضربه، ولا فرق، فكما أن الرفع

---

(١) في أ : هو، وما أثبت من جـ .

(٢) غير واضحة في أ، وما أثبته من جـ .

(٣) في أ : بها. ومراده بـ(هما) أي الأمر والنهي .

(٤) في أ : تصور. وما أثبت من جـ .

(٥) في أ : لكلام ، وما أثبت من جـ .

(٦) كذا في جـ، وفي أ غير واضحة .

هنا جائز فكذلك يكون مع أمَّا.

ثم قال: **فإذا قلت: زيدٌ فاضربه لم يستقم أن تحمله / على الابتداء** : يريد: أنَّ زيدًا في هذه المسألة لا يتصور أن يكون مبتدأ؛ لأن المبتدأ لا تدخل الفاء في خبره، إلا أنْ يكون موصولًا، بشرط أنْ تكون الصلة جملة فعلية أو ظرفًا أو مجرورًا، ويكون الخبر مستحَقًّا بالصلة على ما نبين بعد، أو يكون الاسم عامًا موصوفًا بفعل أو ظرف أو مجرور ويكون الخبر أيضًا مستحقًا بالصفة، نحو قولك: كلُ رجلٍ في الدارِ فله درهمٌ، وفي الصلة: الذي في الدار فله درهم، فهذا هو الذي تدخل الفاء في خبره، وله علة تذكر في موضعها، فإذا لم يكن الاسم موصولًا ولا موصوفًا على هذا الحد، فقلت: زيدٌ فاضربه، لم يتصور؛ لأنها لا تكون عاطفة، ألا ترى أنها لا تعطف الفعل على الاسم، ولا رابطةً؛ لأنها إنما تربط بين جملتين، ولا جملة هنا، فزيدٌ فاضربه، عندنا [1] لايجوز، وأما أبو الحسن،[2] فمذهبه أن الفاء زائدة؛ لأنه سمع منهم: أخوك فوجدَ. يريدون أخوك وجدَ، فحمل عليه قوله:

وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم [3]

فإذا قلت: زيدٌ فاضربه، فهو عنده جائز، وكذلك زيدٌ فمنطلق، وهذا عندنا لايجوز ولو لم يكن له مخرج لادَّعَيْنَا شذوذه لقلته.

وأمَّا (وله)[1] مايخرَّج عليه فلاندعي زيادتها، وذلك أنها تكون خبر ابتداءٍ مضمر، فتكون

---

(١) أراد بذلك المذهب البصري لأنه مذهبه .

(٢) يقصد به الأخفش، انظر الجنى الداني ص 71، ومغني اللبيب ص219 ، وهمع الهوامع 406/1 .

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وأَكْرُومَةُ الحيَّين خِلْوٌ كَمَا هِيَا

الكتاب 1/ 139، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص 77، وشرح المفصل: 1/ 100، 8/ 95، والأشموني 431/1، ، التصريح: 1/ 445، والخزانة: 1/ 218، 3/ 395، 4/ 421، 552، والعيني: 2/ 529، والمحكم والمحيط الأعظم الخاء واللام والواو، ولسان العرب فصل الخاء المعجمة، وهو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

المفردات الغريبة: خولان: اسم قبيلة . أكرومة: كريمة. الحيين: تثنية حي، وهي البطن من بطون العرب

الشاهد في هذا البيت قوله :"خولان فانكح فتاتهم"، فارتفاع "خولان" عنده على معنى: هذه خولان، لامتناعه أن يكون مبتدأ والفاء في خبره، لأنه لا يجوز عنده: زيد فمنطلق، على الابتداء وخبره، إذ الاسم المبتدأ وخبره كالشيء الواحد، فدخول الفاء فصل بينهما قبل تمام الفائدة.وأبو الحسن الأخفش أجاز ذلك، على اعتقاد زيادة الفاء، وتابعه على هذا المذهب جماعة. انظر إيضاح شواهد الإيضاح96/1

الفاء رابطة بين الجملتين، وكأنه قال: هذه خولانُ فانكح، وكذلك زيدٌ فاضربه. أي: هذا زيدٌ فاضربه. فأضمرت التنبيه كما أضمرته في قولك: زيدًا فاضربه، ألا ترى أن التقدير: تنبه فاضرب زيدًا، فعلى هذا يحمل ماجاء منه، وأنشد على زيادة الفاء قول زهير:

أَرَانِي إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذا هَوًى فَثُمَّ إذا أَصبحتُ أَصبحتُ عادِيَا [٢]

هكذا رواه، ولا يمكن فيه أكثر مما ذكرنا، ولا يمكن أن يكون واحد من الحرفين على معناه لأجل التناقض الذي بينهما، ألا ترى أن هذه لا تقتضي (المسألة وثم تقتضيها فلا يجوز الجمع بينهما فيثبت)[٣] أن إحداهما زائدة فالأولى أن تكون الفاء؛ لأنك إن جعلت ثم الزائدة كنت قد فصلت بين حرف العطف و المعطوف، وأما قولهم:أخوك فوُجد. فشاذ عندنا بحيث لا يقاس[٤].

فإن قلت: كيف/جاء قوله تعالى﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾[٥]﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾[٦]، فهل هذا إلا بمنزلة زيدٌ فاضربه.

---

(١) في الأصل: قوله. وما أثبت من جـ .

(٢) انظر ديوان زهير بن أبي سلمى . لحمدو طماس ص 76.في الديوان:

أراني إذا ما بت بت على هوى وأني إذا أصبحت أصبحت غاديًا.

وقد أشار محقق الديوان إلى أن القصيدة المشتملة على هذا البيت مما نسب لزهير وليست له، ومطلعها:

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بداليا

وانظر شرح الكافية 1258/3، ومغني اللبيب 159/1، وشرح الأشموني 367/2، وخزانة الأدب 495/8، وحاشية الصبان 140/3.

(٣) ساقط من أ.

(٤) يريد أن الفاء التي تكون زائدة في الكلام خروجها كدخولها قول شاذٌ، وهذا النوع لم يثبته سيبويه وهاهو الصفار يتابعه في ذلك وقد أثبت هذا النوع الأخفش مطلقًا، وأثبته الفراء والأعلم وجماعة مقيدًا بكون الخبر أمرًا أو نهيًا .

انظر الجنى الداني 71/1، ومغني اللبيب 219/1، وخزانة الأدب 14/4،

(٥) من سورة النور من الآية 2 .

(٦) من سورة المائدة من الآية 38.

قلت: أما الفراء[١]، فأجاز مثل هذا؛ لأن الاسم عام، ألا ترى أنه لا يريد سارقًا مخصوصًا بل كل سارق، أيُّ سارق كان، فصار كأسماء الشرط يختار فيها الرفع لعمومها، وأما سيبويه – رحمه الله – فقد انفصل عنه بأحسن انفصال، وذلك أنه قد تقدم قبله ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾[٢] فكأنه قال: ومما يفرض عليكم أمر الزاني والزانية، فهو خبر لهذا المبتدأ، فالكلام جملة، ومما يدل على أنه على الإضمار، إجماع القراء [٣] على الرفع، مع أن الأمر الاختيار فيه النصب، وإذا كان ثم إضمار، فتكون الفاء داخلة في موضعها تربط بين الجملتين، فهذا نهاية الكلام في هذه المسألة ثم نرجع إلى لفظه .

قوله – رحمه الله –: **لم يستقم أن يحمله على الابتداء** : أي على أن يكون مبتدأ وخبره الفاء لما قلناه .

ثم قال: **فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره** قلت: فتكون المسألة حينئذ من الاشتغال، وقد فرغنا منها .

ثم قال: **وإن شئت على عليك**: أي نصبته على الإغراء، فإن قلت: كيف تضمر عليك ولا يجوز إضماره، قلت: لم يُرِدْ سيبويه بقوله: **عليك**، نفس عليك؛ لأنه لا يصح أن يعمل مضمرًا وإنما أراد أن يخالف بين العاملين، فجعل الأول مما أضمر فيه اللفظ لدلالة اللفظ الآخر عليه، وجعل الثاني مما أضمر فيه الفعل لدلالة الحال عليه، وكأنك قلت: زيدًا اضربه، لمن رأيته قد شهر سيفًا، فكان على معنى اقصد زيدًا، أو أكرم زيدًا، وهذا يفسر بعليك زيدًا، فهذا مراد سيبويه – رحمه الله– بهذا اللفظ .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء 244/2 .

(٢) من سورة النور من الآية 1

(٣) انظر البحر المحيط في التفسير لأبي حيان ت:745، 6/8

ثم قال: **وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُ الله فاضربْه: إذا كان مبنيًّا على مبتدأ مظهر أو مضمر إلى آخره** ، قد تبين هذا بجملته؛ لأن الفاء تجيء فيه رابطة بين جملتين، فتقول في المظهر: هذا زيدٌ فاضربه، وفي المضمر: الهلالُ والله فانظر إليه، يريد هذا الهلالُ والله، وجعل من هذا القبيل قوله:/

وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم [١].

خلافًا لأبي الحسن، حيث يجعلها زائدة .

ثم قال: ونقول **هذا الرجلَ فاضربْه إذا جعلته وصفًا ولم تجعله (مبتدأ)** [٢] أي إذا جعلت الرجل صفة لهذا، فكأنك قلت: الرجلَ فاضربْه، على معنى تنبه فاضرب الرجل، ثم حذفت وأخرت الفاء إصلاحًا للفظ .

ثم قال: **وكذلك هذا زيدًا فاضربْه**: أي تنصب زيدًا إذا حملته على هذا عطفًا أو بدلًا، كما فعلت ذلك في المسألة الأولى، والعطف هنا يراد به البيان .

ثم قال: **وتقول: اللذين يأتيانك فاضربهما** قلت: هنا يحتاج أن يبين الذي تدخله الفاء في خبره، وذلك أن يكون الاسم موصولًا بجملة فعلية أو ظرف أو مجرور، ويكون الخبر مستحقًّا بالصلة، ويشترط في الموصول أن يكون عامًا، والفاء أيضًا تدخل في خبر الموصوف إذا كان عامًا وكان موصوفًا بجملة فعلية أو ظرف أو مجرور، وكان الخبر مستحقًّا بالصفة، فالأول: الذي جاءك فله درهم. والثاني: كل رجل جاءك فأكرمه، فالإكرام حاصل بسبب المجيء والدرهم بسبب المجيء أيضًا، ولو نزعت الفاء لاحتمل أن يكون له الدرهم بالمجيء وبغير ذلك، والفاء تنص على أحد المحتملين في الموضعين، فإن قلت: ولِمَ اشترطتم هذه الشروط؟ قلت: لأنها تكون معها مشبهةً للشرط، ألا ترى أن الشرط عام ولا يكون بعده إلا الفعل، فصار هذا عامًا وبعده الفعل، فأشبه الشرط، فلذلك دخلت.

فإن قلت: فكيف أجزتم أن تكون الصلة والصفة بالظرف والمجرور، وذلك لايجوز في الشرط؟ قلت: لأن هذا ليس بشرط فاحتملوا فيه ما لا يكون في الشرط، وأيضًا فإن هذه الظروف قد حكم لها بحكم الجمل الفعلية يوصل بها الموصول، فهذا مجموع الشروط.

---

(١) سبق تخريجه ص 94 .

(٢) وفي المطبوع 139/1 كلمة : خبر، بدلًا من، مبتدأ .

وزعم أبو بكر بن السراج [1] أنه لا تدخل الفاء حتى ينضاف لما ذكرتم أن يكون الفعل الواقع صفة أوصلة يصح وقوعه بعد إن، وأجاز: الذي يأتيك وأتاك فله درهم؛ لأنك تقول: إن يأتك وإن أتاك، ومنع: الذي ما يأتيك فله درهم؛ لأنه لا يقال: إنْ ما يأتيك.

وهذا الذي/ قال ليس بشيء، فإنه قد وافقنا في وصل الموصول هنا بالظرف والمجرور، ومع ذلك فلا يتصور وقوع شيء منه بعد إن، فإذا أجاز ذلك، فالأحرى أن يجيز ذلك مع الفعل نفسه، فالصحيح جوازه. وأما الفارسي [2] فمنع: الذي إن يأتك تأته فله درهم، قال: لأن الأول قد استوفى جوابه، ومعنى هذا أنَّ (إنْ يأتك) قد وقع صلة للذي، فهو بمنزلة (الذي يأتيك) فكما أن الجواب مرتب على هذا الفعل فكذلك يكون مرتبًا على: إنْ يأتك، وأنت قد قلت: تأته. فمن أين يجيء: فله درهم؟ لا سبيل إليه؛ لأن الأول قد استوفى جوابه.

وهذا التعليل ليس بشيء؛ لأنه لم يصر في موضع يأتيك من قولك: الذي يأتيك فعل الشرط وخبره بل مجموعهما، فصار الذي إن يأتك تأته، بمنزلة: الذي يأتيك، فكما أنَّ يأتيك يكون بعده الجواب فكذلك هذا .

والصحيح أن المسألة ممتنعة لكن من غير الطريق التي منعها الفارسي منه، وذلك أنه يكون إذا قال: الذي إن يأتك تأته فله درهم. قد أُوقع بعد ما شَبَّه بالشرط شيئًا ليس يصح أن يقع بعد الشرط، ألا ترى أنَّ الشرط لا يدخل على الشرط أصلًا فهذا هو المانع لا ما قال الفارسي، وأيضًا فإن أداة الشرط لا تقع بعدها جملتان إنما يكون فعل الشرط جملة واحدة، وهذا الذي أشبه أن يكون قد أوقعت موقع فعل الشرط منه مالا يشبه الجملة ولا الظرف والمجرور، وهو جملتان فلهذا امتنعت أيضًا.

فإن دخلت النواسخ على هذه الأسماء التي شبهت بالشرط فدخلت الفاء في خبرها، فلا يخلو أن يكون الناسخ فعلًا أو حرفًا، فإن كان فعلًا، لم يجز دخول الفاء؛ لأن المعنى يتنقل فلا تقول: كان الذي يأتيك فله درهم؛ لأن معناه قد نفد، وحدث فيه أمر لم يكن، فإن كان الناسخ حرفًا فإما أنْ يُغَيِّرَ معنى الابتداء أو لا يغير، فإن غير فحكم الاسم حكمه مع كان وأخواتها، فلا يجوز ليت الذي يأتيك فله درهم، إلا لعل فإن فيها خلافاً بينهم، /فمنهم من ألحقها بما لم يغير

---

(١) انظر الأصول 272/2 .

(٢) انظر المسائل المنثورة ص 177 .

معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء في خبر الاسم معها؛ لأنها قد وصلت بها الموصولات في قوله :

وإنِّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الَّتي [لَعلِّي][(١)] وإنْ شَطَّتْ نَواها أَزُورُها[(٢)]

ولا يفصل الموصول إلا بما يحتمل الصدق والكذب من الجمل فهي مجراة مجرى إنَّ ولكنَّ، فيجوز دخول الفاء معها، وهذا عندنا مؤَّول؛ لأنه يمكن أن يكون على إضمار القول، أو يكون الصلة أزورها، ولعله اعتراض، فإن كان الحرف لا يغير المعنى، وذلك إنَّ، ولكنَّ خاصة، دخلت الفاء؛ لأن وجودهما كعدمهما، فقرب الكلام معهما منه ومنها، فاستثقلوا ذلك كما استقلوا وصله بالظرف والمجرور، وإنْ كان الشرط الصريح لا يكون فيهما؛ لأنهما مشبهان للجملة، فجاز في هذه الأسماء مالا يجوز في الشرط؛ لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به.

قال سيبويه -رحمه الله-: **وتقول اللذين يأتيانك فاضربهما**: قلت: عمل ما بعد الفاء هنا على تلك الطريقة التي قلنا، فكأنه قال: تنبه فاضرب اللذين يأتيانك، ثم صار: فاضرب اللذين يأتيانك، ثم قدمت إصلاحًا للفظ.

ثم قال: **وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنيًّا على مبتدأ مضمر أو مظهر** : قلت: فتقول: هذا الذي يأتيك فله درهم. على الإضمار .

ثم قال: **وإن شئت كان مبتدأ** : قلت: فهذا يفارق قولك زيدٌ فاضربه؛ لأن الاختيار فيه النصب، فإن رفعت فعلى إضمار، وهنا يجوز مع ذلك أن تجعله مبتدأ وتدخل الفاء في الخبر، ومع هذا فالنصب أحسن من الرفع؛ لأن الأمر يختار معه النصب خلافًا للفراء،[(٣)] فإنه زعم أن الاختيار في هذه الأسماء كانت موصولة بالفعل أو الاسم أو الجملة الاسمية الرفع، تشبيهًا له باسم الشرط، وهذا فاسد؛ لأن اسم الشرط إنما كان الرفع فيه مختارًا لعدم التكلف فيه، وهو أنه بمنزلة زيدٌ ضربته، لا إضمار يكون فيه، والنصب يحتاج معه إلى إضمار ماينْصِب، وأما هذا فإنَّ

---

(١) زيادة من غير المخطوط

(٢) للفرزدق في ديوانه106/2 وروايته:

وإني لرامٍ رميةً قِبَلَ التي لعلي وإنْ شقَّتْ عليَّ أنالُها

اللباب في علل البناء والإعراب 118/2، ومغني اللبيب 507، وشرح الأشموني 149/1، والهمع 334/1، وخزانة الأدب 153،151/6

(٣) انظر معاني القرآن للفراء 306/1 .

بعده فعل الأمر، فالمختار فيه النصب، وليس له في اختيار الرفع متمسك (إلا)[١] قوله عز وجل:/﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾[٢]، ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾[٣] ، وقد أولناها على أحسن وجه.

ثم قال: **لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء** : إنما قال: من غير الأفعال؛ لأن الفعل إذا وقع جوابًا فلا يجوز دخول الفاء عليه أصلًا، وإن دخلت فعلى أن يكون في التقدير داخلة على الاسم، إلا أن يكون الفعل مما لا ينجزم، فإن الفاء تدخل عليه، وذلك: الذي يأتيك فاضربه، كما تقول: من يأتك فاضربه، وهذا كله يستوفى في أبواب الجزاء عما قريب إن شاء الله تعالى .

ثم قال: **وإنما جاز ذلك**: أي دخول الفاء في الخبر؛ لأنه في معنى الجزاء، يريد أنه يشبهه في العموم، وفي أن الثاني مستحَقٌ بالأول، وأنه موصول بما وصل به الشرط، وقد بينا ذلك ثم استشهد بالآية وهي قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[٤]

ثم قال: **وأما قول عدي**[٥] :

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ[٦]

لما كان هذا البيت في الظاهر مخالفًا لما أصل سيبويه، أخر بوجهه؛ لأن ظاهره أن يكون بمنزلة زيدٌ فمنطلق، ألا ترى أن أنت ليس باسم عام موصول ولا موصوف، فهو بمنزلة زيد

---

(١) في أ : أما . وما أثبت من جـ .

(٢) من سورة المائدة من الآية 38.

(٣) من سورة النور من الآية 2.

(٤) من سورة البقرة من الآية 274 .

(٥) هو عديّ بن زيد بن حمّاد بن أيّوب، من زيد مناة بن تميم. قال ابن قتيبه في الشعر والشعراء219/1 :"وكان يسكن بالحيرة، ويدخل الأرياف، فثقل لسانه، واحتمل عنه شيء كثير جدّا، وعلماؤنا لا يرون شعره حجّة. وله أربع قصائد غرر، إحداهنّ: أرواح مودّع أم بكور ... لك؟ فاعمد لأىّ حال تصير" .

(٦) وهو في ديوانه ص84 وروايته في الديوان:

أَرَوَاحٌ مُوَدَّعٌ أَمْ بُكُورُ لَكَ فَاعْلَمْ لأَيِّ حَالٍ تَصِيرُ

الشعر والشعراء 219/1، والمحكم والمحيط الأعظم 471/10 ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص77، ولسان العرب فصل الميم، الجنى الداني في حروف المعاني 71، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب 220/1، 761 وهمع الهوامع 126/3، المزهر في علوم اللغة للسيوطي 412/2

وعمرو فكيف دخلت الفاء؟

فلسيبويه في توجيهه ثلاث طرق: أولها: أن يكون من الاشتغال وكأنه قال: تنبه وانظر أنت، ثم حذفت تنبه فقلت: فانظر، ثم قدمت الاسم إصلاحًا للفظ، فقلت: أنت فانظر، ورفعته على فعل مضمر، وهذا تفسيره، وفسر هنا ما يعمل في المرفوع؛ لأن الأمر مقوٍّ للفعل كما كان ذلك في الاستفهام والشرط.

والوجه الثاني: أن يكون أنت مبتدأ وخبره محذوف دل عليه معنى البيت، وكأنه قال: أنت الهالك أو المفارق فانظر؛ لأنه لما قال: أأنت ذو رواح مودع، أم أنت ذو بكور مودع، دل على أنه هالك أو مفارق، فحذفه ثم ربط الجملتين بالفاء.

والوجه الثالث: أن يكون على حذف المبتدأ وكأنه قال الهالك أنت على أن يكون مبتدأ وأنت خبره، كما أن قولك شاهداك على أحد الوجهين/خبر، وكذلك: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ[١]. فهذه الأوجه التي خرج سيبويه [٢] عليها هذا البيت. وثَمَّ وجه آخر وهو أن يكون مبتدأ وخبره أرواح، إما على حذف مضاف، وإما على أن يكون على الأول الثاني مبالغة كما تقول: زيدٌ زهيرٌ، وأبو يوسف أبو حنيفة، فهذا جملة ما يتصور في هذا البيت ثم نرجع إلى لفظه

قوله: **فإنه على أن يكون في المرفوع على حالة المنصوب** ، فهذا هو الاشتغال الذي قلناه.[٣]هـ

حاشية[٤](يعني أن الذي من سببه مرفوع يريد أن ضميره مرفوع. ثم قال: فترفعه بفعل مضمر هذا تفسيره، أي ترفع أنت بفعل مضمر، هذا المظهر الذي هو فانظر تفسيره.

ثم قال: كما هو المنصوب ما هو من سببه ينتصب، أي كما كان الذي ينصب ما هو

---

(١) يشير إلى قوله تعالى ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ محمد: ٢١

(٢) انظر الكتاب 140،141/1

(٣) في هذا الموضع من المخطوطة يوجد حرف (هـ) كما هو في الأعلى، ولعله يشير إلى نهاية كلام الصفار؛ لأنه يبدأ بعد هذه الإشارة بقوله حاشية .

(٤) يشير بهذه الكلمة إلى بداية حاشية.

من سببه منصوب: نحو زيدًا ضربت أخاه، فإن شئت جعلت ما مفعولًا لم يسم فاعله، وإن شئت جعلته مبتدأ خبره منتصب، والجملة خبر لكان، ثم قال: فيكون ما سقط على سببيِّه تفسيره في الذي ينصب على أنه شيء، هذا هو تفسيره: أي: فيكون الفعل الظاهر الذي سقط على السبب يبتغيه، والهاء فيه ترجع للذي سقط، فكأنه يقول: يبينه في الكلام الذي ينصب فيه المضمر على أنه على شيء هذا المظهر تفسيره، أي تفيسر المضمر بقوله: على أنه متعلق بنصب، ويريد بالذي ينصب الفعل المضمر)(١) رجع(٢)

قال سيبويه –رحمه الله–: **وقد يجوز أنت على قوله: أنت الهالك** قد فسرنا هذا بما أغنى عن إعادته(٣).

ثم قال: **ولا يكون على أن تضمر هذا**: أي لا يجوز أن تقول: أنت، على أن يكون المعنى هذا أنت؛ لأن الإنسان لا يشير إلى مخاطبه هكذا، نعم يشر هكذا إذا كان الخبر (٤) فيما بعد كما تقول: ها أنت ذا تفعل كذا، وأنت هذا تفعل كذا، وأما أن يكتفي الكلام دونه فلا يمكن لعدم إفادته، ألا ترى قوله: **ولا تحتاج إلى ذلك**: أي: إلى أن تشير له إلى نفسه لما قلناه.

ثم قال: **ويجوز على قولك: شاهداك. أي: ما يثبت لك شاهداك** : هذا من كلام القاضي، يقول للمحكوم عليه: شاهداك، أي: الذي يثبتُ لك حقَّك شاهداك، فهذا آخره على أن يكون شاهداك /خبر، والمحذوف المبتدأ، فكذلك يكون أنت هنا خبرًا.(٥)

---

(١) هذا الكلام ليس من كلام سيبويه بدليل قوله: حاشية، قبل البدء في إيراده، فهذا يدل على أنه أدخل الحاشية بين كلامه وكلام سيبويه وقد نبه لذلك بقوله في نهاية هذه الحاشية: رجع، ثم قال: قال سيبويه، وبالرجوع لتحقيق عبد السلام هارون أشار إلى أنَّ هذا من كلام الأخفش، إلا أن عبد السلام هارون لم يتضح له نهاية الحاشية وقد اتضحت هنا بقوله رجع. والله أعلم. انظر الكتاب 141/1 .

(٢) يريد أنه رجع إلى كلام سيبويه من بعد الحاشية التي وضعها.

(٣) انظر ص 50 من هذا البحث .

(٤) في الأصل: الجر والصواب ما أثبت.

(٥) في هذا الموضع من المخطوطة وضع حرف (هـ) ولعله يشير إلى بداية انتقال إلى الحاشية لأنه يقول بعد وضعه: حاشية. ويبدأ بإيراد كلام له و لغيره من العلماء كما هو معنا ، فإذا انتهى من ذلك قال: رجع، وكأنه يشير إلى رجوعه للمتن. والله أعلم.

حاشية: قال الأخفش[1]: تقول: زيدًا فاضرب، فالعامل اضرب، مراده -رحمه الله- أن يستدل على أن الفاء هنا لا تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، وأخذ يستدل على ذلك بقولهم بزيدٍ فامرر، فهذا لا يمكن أن يكون إلا على أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها، ولا يمكن أن يعمل فيه المضمر؛ لأن ما يصل بحرف جر لا يضمر أصلًا، ولم يبين الكيفية التي صورناها في جميع هذه المسائل من أنَّ الأصل: تنبه فافعل كذا، لكن أشار لذلك إشارة ما، ألا ترى قوله: والفاء مُعَلِّقَةٌ بما قبلها، أي تربط هذا الكلام بكلام آخر قبلها. رجع[2].

قال سيبويه -رحمه الله-: **واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي** : يريد أن الاسم إذا اشتغل عنه فعل دعاء اختير فيه من النصب والحمل على الإضمار ما كان يختار مع الأمر والنهي لمشابهته لهما، ألا ترى أن سيبويه -رحمه الله- يقول: **وإنما قيل دعاء لأنه استُعْظِمَ أن يقال: أمر أو نهي**: ومراده بذلك أن صيغته صيغة الأمر والنهي، ومعناه الطلب، كما أنَّ معنى الأمر والنهي كذلك، فهو بمنزلتهما، لكنهم كرهوا أن يجعلوه إذا وقع من الأدنى إلى الأعلى أمرًا؛ لأن العادة في الأمر أن يكون من الأعلى إلى الأدنى، وأنشد سيبويه لأبي الأسود:

فكلًّا جزاه اللهُ عَنِّى بما فَعَلْ [3]

فنصب كلًّا، وكأنه قال: فجزى الله كلًّا جزاه بما فعل، ويجوز فيه من الرفع [4] ما كان جائزًا في الأمر والنهي، ويكون أضعف من النصب كما كان ذلك في الأمر والنهي.

ثم قال: **وتقول: أما زيدًا فسقيًا له، وأما عمرًا فجدعًا له** [5] قلت: وهذا أيضًا يختار فيه من النصب ما يختار مع الفعل المصرح به، نحو أما زيدًا فسقاه الله؛ لأن هذا المصدر منصوب بفعل مضمر لايجوز إظهاره، وقد ناب مناب المضمر، فيعامل معاملته، فيختار فيه من النصب ما يختار فيما قبله.

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش 83/1 .

(٢) يقصد أنه عاد من الحاشية إلى المتن، ويبدو أن هذه النسخة كتبت بحضرة المؤلف ونرجح أن الكلام الواقع بين كلمتي حاشية ورجع من كلام الصفار.

(٣) هذا عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه وصدره * أَميرانِ كَانَا آخَيَانِي كِلاهما * انظر الديوان 100، و الكتاب 142/1 ، و المفصل في صنعة الإعراب ص77، و خزانة الأدب 285/1 ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص358

(٤) وقد جاءت الرواية بالرفع أيضًا . انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص359 .

(٥) الكتاب 142/1

ثم قال: **وتقول: أما زيدٌ فسلامٌ عليه، وأما الكافرُ فلعنةُ الله عليه /لأن هذا ارتفع بالابتداء:** يريد أن هذا الاسم وإن كان فيه معنى الدعاء فليس بمنزلة سقيًا يختار فيه النصب؛ لأنه لم ينب مناب الفعل على أن يكون بدلًا منه، ولكنه ارتفع على الابتداء.

ثم قال: **وأما قوله تعالى** : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا ﴾[1]**وقوله تعالى** :﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا ﴾[2]

فإن هذا لم يبن على فعل : أي: إنه مبتدأ، وأخذ يوجه دخول الفاء في الخبر أن قال إنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ﴾[3] أي على إضمار، ألا ترى أن ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ على معنى فيما نَقُصُّ عليكم مثل الجنة، وكذلك قوله تعالى﴿ وَٱلسَّارِقُ ﴾ أي فيما يتلى عليكم

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ وفيما فرض عليكم ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ وقد بينا هذا[4].

ثم قال -رحمه الله-: **فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفع** أي: جاء الفعل مقترنًا بالفاء بعد مضي جملة، فجاءت الفاء رابطةً بينهما، كما كانت رابطةً في قوله:

وقائِلَةٍ خولانَ فانكَحْ [5]

ثم قال: **ويحمل على نحو من هذا** ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾[6]: يريد أنه يجوز فيه أن يكون محمولًا على إضمار كما كان قوله:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾[7]كذلك فإن قلت: وأي ضرورة دعت لهذا؟ اللهم أن السارق والسارقة لما تعدد فيه دخول الفاء في الخبر احتجنا إلى تقدير الإضمار حتى تكون الفاء على بابها من الربط، وأما هذا فقد أدخل بفعل، فهو بمنزلة: الذي يأتيك فله درهم.

---

(١) من سورة النور من الآية 2 .

(٢) من سورة المائدة من الآية 38 .

(٣) من سورة الرعد من الآية 35 .

(٤) انظر ص 45 من هذا البحث .

(٥) سبق تخريجه في ص 43 .

(٦) من سورة النساء من الآية 16 .

(٧) من سورة المائدة من الآية 38 .

قلت: الذي حمله على هذا، أنه لا يخلو كيفما عمل من ارتكاب ما غيره أحسن منه، ألا ترى أنه إن أضمر فقد تكلف كما قلت، وإن لم يضمر كان الاسم مرفوعًا وبعده الأمر، فهو قليل بالنظر إلى اللذين يأتيانها، فكيفما عمل لم يخل من قبح، وإن قدره منصوبًا وجاء اللذان بالألف على لغة من يقول الزيدان [(١)] في جميع الأحوال وقع أيضًا في قليل، فلهذا قدره هذا التقدير؛ لأن الإضمار مع الرفع متكافئان.

ثم قال: **ويجري هذا في زيدٍ وعمرو على هذا الحد** أي: ليس الإضمار مختصًا بالأسماء الموصولة العامة بل يمكن ذلك في كل اسم، **تقول: زيدٌ فاضربه. أي: فيمن أوصي به**[(٢)] /زيدٌ فاضربه.

---

(١) وهي لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة. وخرج عليه قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ طه: ٦٣ ،وجاء عليه قول الشاعر:

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم.

انظر شرح ابن عقيل60/1 ، والهمع 145/1، وقال الأزهري "ومن العرب من يلزم الألف في الأحوال الثلاثة؛ ويعربه بحركات مقدرة على الألف، ومنهم من يلزمه الألف دائما، ويعربه بحركات ظاهرة على النون؛ إجراء للمثنى مجرى المفرد". انظر التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري ت: 905هـ. 65/1

(٢) هذا النص مأخوذٌ من كلام سيبويه وقد تصرف فيه الصفار كما هو منهجه على ما عرفت في قسم الدراسة.

ثم قال: **وقد قرأ ناسٌ (والسارقَ والسارقةَ)**(١) **(والزانيةَ والزاني)**(٢) **وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة** أي: إن بعضهم نصب (٣) هذا وارتكب الوجه الآخر (٤) وقد أعطينا العلة في ذلك **ولكن أبت العامة**(٥) **إلا الرفع** .

ثم قال –رحمه الله–: **وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل** يريد أنَّ هذين المعنيين للفعل، فحد الكلام أن يُبْدَأ فيه بهما وإن بدؤوا بالاسم فإنه يختار فيه أن يكون محمولًا على الفعل.

ثم قال: **وهو فيه أوجب** أي: تقديم الفعل أوجب في الاسم من تقديم الاسم إذ كان تقديم الفعل أوجب مع أدوات الاستفهام وليس بمنزلة هذا؛ لأن الاستفهام يكون عن الاسم الصريح، نحو: أزيدٌ أخوك؟ ونهايته أن اختير معه النصب تشبيهًا له بأدوات الشرط على ما ذكرناه.

---

(١) قرأ بها عيسى بن عمر ، وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر البحر المحيط في التفسير لأبي حيان ت: 745هـ. 246،252/4

(٢) قرأ بذلك عيسى بن عمر، ويحي بن يعمر، وعمرو بن فائد، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو السَّمَّال، ورويس . انظر البحر المحيط 7/8، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ت: 392هـ. 100/2

(٣) "قال أبو الفتح: هذا منصوب بفعل مضمر أيضا، أي: اجلدوا الزانية والزاني، فلما أضمر الفعل الناصب فسره بقوله: {فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} . وجاز دخول الفاء في هذا الوجه لأنه موضع أمر، ولا يجوز: زيدًا فضربته؛ لأنه خبر. وساغت الفاء مع الأمر لمضارعته الشرط، ألا تراه دالا على الشرط؟ ولذلك انجزم جوابه في قولك: زرني أزرك، لأن معناه زرني؛ فإنك إن تزرني أزرك. فلما آل معناه إلى الشرط. جاز دخول الفاء في الفعل المفسر للمضمر، فعليه تقول: بزيد فامرر، وعلى جعفر فانزل". المحتسب 100/2

(٤) في أ: الأخري. ولعل الصواب ما أثبت فهو المناسب للسياق.

(٥) يقصد بالعامة جمهور القراء انظر البحر المحيط 248/4

ثم قال: **لأنهما لا يكونان إلا بفعل يعني الأمر والنهي.**

ثم قال: **وقبح تقديم الاسم في سائر الحروف، يعني بها حروف الاستفهام**

ثم قال: **لأنها حروف تحذف قبل الفعل، قد يصير معنى (حديثهن)**[1] **إلى الجزاء .**

يريد أن أدوات الاستفهام إنما اختير معها النصب تشبيها لها بأدوات الجزاء، فقال: **هي حروف تحدث قبل الفعل** كما أنَّ إنَّ وأخواتها كذلك، ويصير معنى حديثهن إلى الجزاء، إذا قلت: أين بيتك أزرْك .

ثم قال: **والجزاء لا يكون إلا خبرًا وقد يكون فيهن الجزاء في** [2]**الخبر**[3]، يعني أنك إذا جازيت بها صارت أخبارًا، كما أنَّ الجزاء كذلك خبر فهي تشبهه.

ثم قال: **وهي غير واجبة كما أن الجزاء كذلك** يريد أنَّ الفعل بعدهما غير ثابت، أفلا ترى أن قولك: (إن قام زيدٌ) لم تثبت فيه شيئًا، كما أنك إذا قلت: (أيقوم زيدٌ) لم تثبت شيئًا.

ثم قال: **والأمر ليس يحدث له حرف سوى الفعل** أي: ليس بمنزلة أدوات الاستفهام، إنما يكون أبدًا بالفعل، فصار بمنزلة الجزاء فصح حذف الفعل وابتدأ الاسم معه، كما صح حذف الفعل من الجزاء، فهما أقرب إلى الجزاء من الاستفهام والحمد لله رب العالمين.هـ[4]

---

(١) الكتاب 144/1

(٢) في المطبوع : في ، بدل : و.

(٣) الكتاب 144/1

(٤) في هذا الموضع من المخطوطة وضع حرف(هـ) وكأنه يشير إلى نهاية كلامه في هذا الباب والله أعلم.

/هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهي حروف النفي

هذه الحروف إذا تقدمت الاسم المشتغل عنه الفعل، فإنها مضارعة لحروف الشرط في أنَّ الكلام معها غير ثابت، كما أنَّ الفعل مع أدوات الجزاء كذلك، فلهذا كان النصب جيدًا مع هذه الحروف، إلا أنَّ النصب مع أدوات الاستفهام أقوى منه مع هذه الحروف؛ لأنها أشبهت الشرط من وجهين: أحدهما: أنَّ الكلام غير ثابت مع الاستفهام، كما أنه كذلك مع الشرط.

والثاني: أنَّ الكلام لا يحتمل الصدق والكذب مع الاستفهام كما أنَّ أداة الشرط مع الفعل لا تحتمل الصدق والكذب، فلما أشبهه من وجهين كان النصب فيه أقوى منه مع حروف النفي؛ لأن النفي لم يشبه إلَّا من وجه واحد كما قلنا، ولما أشبه الاستفهام من طريقين أخرجوه إلى الشرط لقربه منه، فقالوا: أين بيتك أزرْك؟ و أتقومُ أضربْك؟ ولم يفعلوا ذلك مع أدوات الشرط؛ لأنها نقصت درجة عن أدوات الاستفهام، فلهذا قال -رحمه الله-: **إنها حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام** .

وقوله: **وحروف الأمر والنهي**: يريد بها أفعال الأمر والنهي؛ لأن أفعال الأمر والنهي يختار في الاسم الذي يشتغلان عنه الحمل على إضمار فعل، كما أنَّ حروف الاستفهام والجزاء كذلك.

ثم قال: **حيث قدم الاسم قبل الفعل**: أي: شبهوها بها في هذا الموضع؛ لأنه إنْ قدم الفعل لم يكن اشتغال ألبتَّة وإنما يكون الاشتغال إذا تقدم الاسم قبل الفعل .

وقوله: **وسهل تقديم الاسم فيها ؛ لأنها نفي واجب** يريد أنها لم تزد على أن نفت الواجب، ولم تغير المعنى، ألا ترى أنَّ الكلام قبلها كان محتملًا للصدق والكذب، وكذلك هو معها، وأما أدوات الاستفهام فهي (مغيرة)[١] لمعنى الكلام كما أنَّ الشرط كذلك تُصيِّرُ الواجب غير واجب، والمحتمل للصدق والكذب غير محتمل، فلما كانت مغيرة لم يسهل تقديم الأسماء فيها و(كان)[٢] أضعف من تقديم /الأسماء هنا.

---

(١) في أ: مغيرة. وما أثبت من جـ .

(٢) في أ: كل. وما أثبت من جـ .

ثم قال: **وذلك قولك: ما زيدًا ضربتُه ولا عمرًا قتلتُه، ولا عمرًا قتلتُ أباه.**

قلت: فهذه الأسماء محمولة على الفعل كأنك قلت: ما ضربت زيدًا ضربته، ولا قتلت زيدًا قتلته، ولا أهنت عمرًا قتلت أباه، وأنشد(لهدبة بن خشرم)[١]

فَلَا ذَا جَلالٍ هِبْنَهُ لجَلالِه، وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ[٢]

وكذلك قوله، (وهو زهير)[٣]:

لا الدارَ غيَّرها (بعدي)[٤] الأنيسُ ولا بالدار لو كلَّمتْ ذا حاجةٍ صممُ[٥]

ثم قال: **وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى** : هذا من المواضع التي دارت فيه رؤوس النحويين، واختلفوا فيه هل يريد أن الرفع أقوى من النصب أو يريد أنه أقوى من الرفع في الاستفهام؟ وأما الأستاذ أبو بكر بن طاهر[٦] فزعم أن الرفع فيه أقوى من النصب، وخالف في ذلك جمهور النحويين؛ لأن الذين تعرضوا لشرح هذا الموضع إنما فسروه على الوجه الآخر، وهو –لعمرك يا نحوي– يظهر من كلام سيبويه، ألا ترى أنه حيث تكلم في هذه المسألة إنما قدم النصب، فلما فرغ منه ذكر النصب، فهذا يلوح لما ذكرنا، وأيضًا فإنه زعم أنها أجريت مجرى حروف الاستفهام، والظاهر من **أجريت مجراها** أنها يختار معها النصب؛ لأن الذي قدم لنا في الاستفهام إنما هو اختيار النصب، وهذا جار مجراه، فالنصب إذًا فيه مختار، وأيضًا فإنه ذكر هذه الأدوات مع الأدوات التي يختار فيها النصب، فلو كان الرفع هنا مختارًا كما زعم ابن طاهر، لأوردها مع: زيدٌ ضربته، فهذه كلها ظواهر تعطي أن العرب تنصب هنا كثيرًا، فلولا أنه سمع ذلك منهم لما لوح بهذه الأمور، فهذا ينبغي أن يفهم عنه ويكون راجعًا إلى السماع وإلا

---

(١) ساقط من أ. هو هدبة بن خشرم بن كرز، من عذرة فصيح متقدم من بادية الحجاز قتل عام 50هـ. انظر الشعر والشعراء 680/2 .

(٢) البيت لهدبة بن الخشرم العذري وهو في ديوانه ص103 ، الكتاب145/1، و الأمالي لأبي علي القالي 246/1، وشرح كتاب سيبويه للرماني ت:384 . 380/1 ، و النكت في شرح كتاب سيبويه للأعلم 376/1، و سمط اللآلي في شرح أمالي القالي 556/1، ولسان العرب لابن منظور. فصل القاف 74/5،وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص359 .

(٣) ساقط من أ.

(٤) في أ: بعد. وما أثبت من جـ والكتاب 145/1 .

(٥) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص126، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي59/1، شرح ديوان المتنبي 236/4 .

(٦) انظر الهمع 134/3.

فممكن إن كانوا يحكمون لها بحكم ما لا يختار معه النصب أصلًا.

ثم قال: (**إذ**)[1] **كان في ألف الاستفهام** ، أي: إذا كان الرفع جائزًا في ألف الاستفهام، فالأحرى أن يكون هنا؛ لأن الاستفهام أقعد في الشبه بالشرط من هذه الحروف كما قلناه أولًا.

وقوله: **لأنهن نفي واجب** أي: لا يزدن على الكلام الذي يدخلن عليه أكثر من النفي، ويبقى على ماكان عليه قبل ذلك من كونه خبرًا، وأما غيرها فيغير المعنى جملةً.

ثم قال: **فإن جعلت ما بمنزلة ليس** إلى آخره، /يريد أن هذا إنما كان (بتقدير) [2] أنَّ ما تميمية، فأما إن جعلتها حجازية فإنها تعمل حينئذ، فلا يكون حينئذ اشتغال ألبتة؛ لأنك تجيء بالفعل والاسم الأول قد عمل فيه ما هو بمنزلة الفعل .

ثم قال: **وقد أنشد بعضهم هذا البيت رفعًا:**

وما كلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ [3]

فإن شئت حملته على ليس وإن شئت حملته على كلُّه لم أصنع أي: لك فيه وجهان، أن يكون كل مرفوعًا بما، وأن يكون مبتدأ وخبره أنا عارف [4]، والضمير فيه محذوف بمنزلة

...كلُّه لم أصنع[5]

فهذا نص من سيبويه على إجازة حذف الضمير (من الخبر) [6] مع تهيئة العامل وقطعه،

---

(١) في أ: إذا. وما أثبت من المطبوع 146/1 .

(٢) في أ: يتعذر. وما أثبت من جـ .

(٣) عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي.وصدره:

وقالوا تعرفها المنازل من منًى

وهو في الخصائص لابن جني 356/2، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده العين والراء والفاء. 109/2، وشرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري 236/4، والحماسة البصرية 226/2 ولسان العرب. فصل العين المهملة9/ 237وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام 254/1، ومغني اللبيب 910/1، والتصريح 266/1 ، وخزانة الأدب 269/6.

(٤) في أ: لم أصنع. وهو تكرار من الناسخ كأن عينه سبقت إلى السطر الذي قبله. وما أثبت من جـ .

(٥) سبق تخريجه ص 71.

(٦) ساقط من جـ. ويقصد بالخبر إذا كان جملة كما في الشاهد " كله لم أصنع". وممن قال بجواز حذفه قياسًا الفراء والكسائي ونقل ابن مالك الإجماع على جوازه.انظر خزانة الأدب 359/1 ، و الهمع 370/1.

فبطل قول من رام أن يوجه البيت الذي أنشده سيبويه في الاشتغال [و](١) أولَه، وهو

...كلُّه لم أصنع(٢)

على أن الضمير حذف للضرورة، فمن قائل يقول: الضرورة أنه لو نصب لكان في ذلك إثبات؛ لأنه صنع البعض (٣)، ومن قائل يقول: لو نصب لكان كلُّ المضاف إلى الضمير يلي العامل، وذلك لايجوز، فسيبويه -رحمه الله- لم يَرْعَ شيئًا من ذلك، ألا ترى أنه لو كان الأمر على ما (زعموا)(٤) لما جاز له هنا أن يخير بينه وبين غيره؛ لأن غيره ممكن، فأي ضرورة تدعو إليه، فهو -رحمه الله- يجيز حذف الضمير على هذه الصورة قليلًا .

وقوله: **فهذا أبعد الوجهين**: يعني أن تجعل كلًّا مبتدأ وتحذف الضمير، ووجه البعد أنه فيه حذف من غير داعيه، ألا ترى أنه يمكن أن يقول: كلَّ مَنْ، فينصب، وأما إذا رفعته بما، فلا تجد بدًا من حذف الضمير؛ لأنه لا يمكن أن يتسلط عليه عارف (أصلًا)(٥).

ثم قال: **وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تُجعل كما، فهذا يمكن أن يكون منه :(ليس خلقَ اللهُ مثله)**

قلت: لم يقطع سيبويه -رحمه الله- بأن هذا منه؛ لإمكان أن يكون في ليس مضمر، فتكون نافية على ما استقر فيها، ولا تَخْرُج (٦)، لكن إذا كانت لغة فيمكن أن يكون هذا منها، وتَلِي الفعل كما تليه (ما)(٧)، وأما الفارسي(٨) -رحمه الله- /(فأخذ)(٩) هذا الموضع على أنه لم يحفظ منه إلا قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، فقال: هي لفظة شاذة، والأولى أن ترد إلى

---

(١) هذه الزيادة يقتضيها السياق ليستقيم الكلام ولا وجود لها في نسخ المخطوطة.

(٢) سبق تخريجه ص71.

(٣) انظر الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك لإبراهيم بن صالح الحندودص397حاشية 3 عند تعليقه على بيت: قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي ... عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

(٤) في أ: زعمتم. وما أثبت من جـ .

(٥) في أ: أصله. وما أثبت من جـ .

(٦) أي لا تخرج عن بابها. ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

(٧) ساقط من أ. وفي موضعها بياض.

(٨) انظر الجنى الداني 497.496/1، وهمع الهوامع 423/1 .

(٩) تكررت الكلمة في اللوحة 177أ ، 177ب. وهو لحق على عادة النساخ.

القوانين ما أمكن، وأمَّا بما تقتضيه الصنعة في ذلك فقال: يمكن أن تكون هنا على أصلها والجملة خبر. قيل له، فكان ينبغي أن تدخل إلا على الجملة؛ لأنها هي الخبر، فقال: تكون إلا قد دخلت في غير محلها كما قال الله تعالى ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[١] فهذا لا يمكن أن يكون على ظاهره؛ لأن الكلام لا يكون مفيدًا[٢]، ألا ترى أن الإنسان لا يظن إلا الظن، وكذلك قوله[٣]:

وما اعتَرَّهُ الشَّيبُ إلا اغْتِرَارًا [٤]

(فهذا معناه إن نحن إلا نظن ظنًّا) [٥]، وما الشيب إلا اغتره اغترارًا، فأجرت إلَّا لغير موضعها، فهذا وجه، وخرجه على وجه آخر فقال: ويمكن أن يكون دخلت من المسك؛ لأن الإيجاب منسحب عليه في المعنى، ألا ترى قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[٦]

فأدخل الباء في خبر أنَّ، (وليس) [٧] (موضعها) [٨] لمَّا كان النفي (منسحبًا) [٩] على الكلام، فهذا كله صنع حسن؛ لأنه بني على أنه لم يسمع إلا هذا، وقد نقل عيسى بن عمر[١٠] أنه ليس في الدنيا تميمي إلا وهو يرفع ولا حجازي إلا وهو ينصب، فيقول التميمي: ليس زيدٌ إلا قائمٌ، والحجازي: ليس زيدٌ إلا قائمًا، فلولا أنها لغة لم يكن في اللفظ

---

(١) من سورة الجاثية من الآية 32.

(٢) في أ: معيدًا. وما أثبت من جـ .

(٣) في هذا الموضع من المخطوطة حرف هـ.

(٤) عجز بيت من قصيدة للأعشى مَيْمُون وصدره:

أَحَلَّ له الشَّيبُ أَثقالَهُ.

انظر الديوان ص45، و الجنى الداني 497/1، ومغني اللبيب 389/1، والحلل في شرح أبيات الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ت: 521هـ. 15/1، وخزانة الأدب 374/3.

(٥) ساقط من جـ .

(٦) من سورة الأحقاف من الآية 33 .

(٧) كذا في جـ، وهي غير واضحة في أ .

(٨)كذا في جـ، وهي غير واضحة في أ .

(٩) في أ: مستحبًا، وما أثبت من جـ .

(١٠) انظر مجالس العلماء للزجاجي 3/1، ومغني اللبيب 387/1، وهمع الهوامع 423/1، و المزهر 240/2، ودراسات في فقه اللغة 76/1 .

دليل .

وأما(الأستاذ أبو علي) [١] الشَلَوْبِين[٢] فكان يختار هنا تفسير بعضهم أظنه ابن خروف، وهو أن هذه اللفظة قاطعة بأنَّ ليس كما، ووجه الدليل أن الذي يقول: ليس الطيبُ إلا المسكُ، يقول: ما كان الطيبُ إلا المسكَ، فلو كانت ليس بمنزلة كان لما رفع؛ لأن الذي يقول هذا هو الذي يقول هذا. وليس في هذا دليل؛ لأنه يتكلم بليس وفيها أصلان في هذا الموضع ولا يجعل في كان إضمارًا، فإذا كان التميميون يرفعون؛ لم يمكن أن يكون الإضمار؛ لأن الإضمار ليس لغة قوم، وإنما يتكلم به كل عربي في الموضع الذي يليق به فهذا /نهاية الكلام في هذا الموضع.

ثم قال -رحمه الله- **فإن قلت: ما أنا زيدٌ لقيتُه رفعته** يريد أنك إن فصلت فالاختيار الرفع؛ لأنك تجيء بالاسم بعد مبتدأ فليس ثمَّ إذًا ما يُطْلَبُ بالنصب، كما أنك حين فصلت في الاستفهام فقلت: أأنت زيدٌ ضربته، كان الاختيار الرفع.

وقوله:**وهو فيه أقوى** أي: الفصل هنا أقوى في منع النصب منه في منع النصب في الاستفهام؛ لأن العرب لو لحظت الاشتغال عن الاسمين كما ذهب إليه الأخفش [٣]، وكانت تضمر فعلًا يرفع الأول وينصب الثاني، لكان ممكنًا مع الألف، وأما هنا فلا يَتَقَدَّرُ أصلًا؛ لأن ما عاملة، فلا يمكن أن يتطرق إلى هنا خلاف، ولهذا قال: **لأنه عامل في الاسم، فهو فاصل عامل، وأدوات الاستفهام فاصلة غير عاملة، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى** يريد أقوى في منع النصب.

ثم قال: **وكذلك إني زيدٌ لقيته** أي: ومثل ما أنا زيدٌ لقيته، أي: لأن الحرف لما فصل بينه وبين الاسم فاصل صار غير مؤثر في حسن النصب، كما أن (إني) [٤] غير مؤثرة في ذلك، والاسم بعدها بمنزلته لو لم يتقدمه شيء، إنما ذُكر اسمٌ قد عمل فيه عامل، أو ذكر مبتدأ ثم

---

(١) ساقط من أ.

(٢) بفتح المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الباء. انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي224/2، وكتاب التوطئة لأبي علي الشلوبيني ص 35

(٣) انظر معاني القرآن 84/1، وشرح التسهيل 144/2، و التصريح بمضمون التوضيح 1/ 448 .

(٤) في أ: إن. وما أثبت من ج .

جيء بكلام في موضع الخبر فمن أي طريق يكون النصب مختاراً ؟

ثم قال: (و)**أما قول الله عز وجل** ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[١] **فإنما جاء على قوله: زيدًا ضربته، وهو عربي كثير** يريد أنَّ النصب ضعيف والرفعَ أحسنُ منه؛ لأنه ليس قبله ما يوجب النصب، فهو بمنزلة زيدٌ ضربته، فكما أن الرفع هنا مختارٌ فكذلك يكون في الآية.

وزعم أكثر النحويين أن هذه الآية إنما جاءت على: زيدًا ضربته لموجب لذلك، وهو أنه إذا أردت النص على أن كل شيء من الأشياء مخلوق لله تعالى نصبت، لأن المعنى يكون: خلقنا[٢] كل شيء[خلقناه بقدر] [٣]، فهذا نص على أن جميع الأشياء مخلوق له سبحانه، وإذا قال : (كلُّ شيء خلقناه بقدر) كان خلقناه محتملًا لأنْ يكون خبرًا، فيكون /المعنى إذ ذاك ومعنى النصب واحد، (ولأنْ)[٤] يكون صفة فيختلف المعنى، وكأنه قال: كل شيء مخلوق بقدر، فمعنى هذا: أنَّ ما خلق من الأشياء فإنما خلق بقدر، وهل كل شيء مخلوق أمر مسكوت عنه؟ فالرفع لا يحصِّل المعنى الأول، فلهذا كان النصب هنا وإن كان أضعف، وهذا تخريج حسن [٥]، وليس في لفظ صاحب الكتاب ما ينفيه، لأنه قال: إنه جاء على هذه، أعني على من قال : زيدًا ضربته ، فهل لمجيئه على هذا موجب (أو) [٦] لا موجب له؟ لم يتعرض سيبويه لشيء من ذلك.

---

(١) من سورة القمر الآية 49

(٢) في أ: خلقناه. وما أثبت من جـ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ت:311هـ92/5

(٤) في أ : ولا . وما أثبت من جـ .

(٥) قال أبو حيان " قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ: كُلَّ شَيْءٍ بِالنَّصْبِ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ وَقَوْمٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: بِالرَّفْعِ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: هُوَ الْوَجْهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَقِرَاءَتُنَا بِالنَّصْبِ مَعَ الْجَمَاعَةِ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْوَصْفُ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهُ يَصْلُحُ لِلْخَبَرِ، وَكَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ هُوَ الْخَبَرَ، اخْتِيرَ النَّصْبُ فِي الِاسْمِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَتَّضِحَ أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بِوَصْفٍ، وَمِنْهُ هَذَا الْمَوْضِعُ، لِأَنَّ فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ يُتَخَيَّلُ أَنَّ الْفِعْلَ وَصْفٌ، وَأَنَّ الْخَبَرَ يُقَدَّرُ. فَقَدْ تَنَازَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْقَدَرِيَّةُ الِاسْتِدْلَالَ بِهَذِهِ الْآيَةِ. فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِقُدْرَةٍ دَلِيلُهُ قِرَاءَةُ النَّصْبِ، لِأَنَّهُ لَا يُفَسِّرُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ إِلَّا مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَوْ وَقَعَ الْأَوَّلُ عَلَى الِابْتِدَاءِ. وَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: الْقِرَاءَةُ بِرَفْعِ كُلٍّ، وَخَلَقْنَاهُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِكُلٍّ، أَيْ إِنْ أَمْرُنَا أَوْ شَأْنُنَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ فَهُوَ بِقَدَرٍ أَوْ بِمِقْدَارٍ، عَلَى حَدِّ مَا فِي هَيْئَتِهِ وَزَمَنِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: كُلَّ شَيْءٍ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ " البحر المحيط 48/10

(٦) في أ: أم. وما أثبت من جـ.

ثم قال: **وقد قرأ بعضهم**[١]: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ ﴾[٢]، يريد أن هذا أيضًا جاء على الوجه الأضعف من النصب وليس فيه ما يعمل؛ **لأنَّ القراءة سنة** ، فتتبع فهذا راجع للآية (الأخرى)[٣]، وليست ترجع إلى (الأوَّل)[٤]؛ لأنَّ النصب ثَمَّ (لموجبه)[٥]كما قلناه فلا يحتاج أن يقال: إن القراءة سنة إلا لو جاءت على الوجه الأضعف لغير (موجبه)[٦] .

ثم قال: **وتقول: كنتُ عبدُ الله لقيتُه** يريد: إن هذا بمنزلة: إنِّي زيدٌ ضربته، يختار في الاسم معها الرفع. فإن قلت: ولم لا يكون النصب مختارًا ، وقبله جملة فعلية ؟ قلت: لأن الجملة الفعلية لا أثر لها في اختيار النصب فيما بعدها، إلا أن يكون ثم حرف مشترك كالواو، أو (مشبه)[٧](به)[٨]كحتى؛ لأنه لا يقع صدرًا، وأما من غير عطف أو ما يشبهه فلا يجوز، وأيضًا فإن هذه الجملة لم تستقل فكيف تؤثر فيما بعدها، ولم (تُكْمَل)[٩]، ألا ترى أن هذه الجمل في موضع الخبر (لها)[١٠]، فلم تتقدم جملة فعلية إنما تقدم بعض جملة.

ثم قال: **فهلا يمنع اختيار النصب لأنه ليس من الحروف التي تنصب ما بعدها** أي: ليست كنت من الحروف التي يكون ما بعدها منصوبًا بإضمار فعل، فتنصب أنت أيها المتكلم.

ثم قال: **ولا ما شُبِّه بها** يعني حروف النفي .

---

(١) الكتاب148/1، ومعاني القرآن للفراء 14/3، وقد قرأ به الحسن وروي عن الأعمش وعاصم أنهما قرآ به .انظر مشكل إعراب القرآن 641/2، و إعراب القرآن المنسوب للزجاج ..383/1 .

(٢) من سورة فصلت من الآية 17.

(٣) في أ: الآخر.وما أثبت من جـ .

(٤) في أ: الأولى.

(٥) في أ: لموجب. وما أثبت من جـ .

(٦) في أ: موجب. وما أثبت من جـ .

(٧) في أ: يشبه. أو كلمة نحوها. والتصحيح من جـ.

(٨) في أ: له. وفي جـ: (به) وبعدها (له) ، إلا أنه ضرب عليها بالقلم.

(٩) كذا في جـ. وفي أ:يكمل.

(١٠) في أ:كما. وما أثبت من جـ.

ثم قال: **وليس بفعل** ....إلى آخره، يريد وليس (كنت) فعلًا ذكرته، فأعملته في اسم، ثم ضممت إلى تلك الجملة كلامًا آخر بالحرف [(١)] الذي يقتضي التشريك، وهذا هو الذي / قلناه آنفًا.

ثم قال: **ولكنه شيءٌ عمل في الاسم** أي: ولكن (كنت) شيء عمل في الاسم، وقوله: **ثم وضعت هذا في موضع الخبر** أي: هذه الجملة، وقوله: **مانعًا له أن ينصب** أي لما ذكرت مفعوله جملة، والجملة غير متأثرة، لم يمكن أن يعمله فيها لفظًا، فقد ذكرت إذًا المفعول مانعًا له من النصب.

ثم قال: **ولو قلت: كنت أخاك وزيدًا مررت به، نصبت** يريد: إنَّ هذا قد استقلَّ قبله الكلام، وضممت الجملة الأخرى إلى الأولى بالحرف المشترك، فالاختيار النصب، وقد تقدم هذا في موضعه على الاستيفاء والحمد لله .

ثم قال: **وإذا قلت: كنت زيدٌ مررت به فقد صار هذا في موضع أخاك** : يريد أنَّ هذه الجملة لا يختار فيها نصب الاسم؛ لأنها في موضع المفعول كما تقدم.

ثم قال: **وكذلك حسبتُني عبدُ الله مررت به** معنى هذا الكلام حسبتني مارًا بعبد الله، فهذه الجملة أيضًا في موضع المفعول الثاني لحسبت، فلا يتصور نصبه على الاختيار؛ لأنه لا موجب لذلك.

وقوله: **لأن هذا (المضمر)[(٢)] المنصوب بمنزلة المرفوع** أي: المضمر المنصوب في حسبتني بمنزلة التاء (من) [(٣)] كنت؛ لأن كل واحد منهما مبتدأ في الأصل يحتاج لما بعده، ألا ترى أنه يكون المعنى كنت هذه حالي، وحسبتني هذه (حالي)[(٤)] .

---

(١) في أ: فالحرف. وما أثبت من جـ.

(٢) زيادة من الكتاب 149/1.

(٣) في أ:في. والتصحيح من جـ .

(٤) في أ: حال. والتصحيح من جـ .

ثم قال: **لقيت عبدَ الله وزيدٌ يضربه عمرو** أي: فكما يختار هنا الرفع؛ لأن الواو للحال، فكذلك يختار في كنت زيد مررت به؛ لأن واو الحال غير مشتركة إنما هي واو ابتداء، ألا ترى قوله: **ولم يعطفه على (الأول)**[١] **ليكون في مثل معناه**: أي: لم يقصد قط بها التشريك، إنما الكلام معها في موضع نصب قد امتنع (من)[٢] النصب لفظًا لكونه جملة .

وقوله: **لم يرد أن يقول فعلتُ وفَعَلَ** : كأن قائلًا قال أليست جملةً قبلها جملة فعلية، وبينهما الواو؟ فقال: هي وإن كانت صورتها كصورة: ضربت زيدًا وعمرًا كلمته، فأنت لم ترد أن تقول: فعلت وفعل فتعطف، إنما أردت وضع هذه الجملة موضع المفرد، ولا يجوز في الاسم إلا الرفع بخلاف /ما تقدم؛ لأن المعنى على الابتداء .

ثم قال: **وكذلك لم تُرِدْه في الأول** أي في قولك: كنت زيدًا مررت به .

وقوله:**كاستغناء كنت بمفعوله** : يريد في قوله: كنت أخاك وزيدًا مررت به؛ لأن هذا يختار معه النصب .

وقوله: **وإذا قلت: زيدًا ضربت وعمرًا مررت به** إلى آخره كلام بين، ومعناه أنَّ مثل هذا يختار فيه النصب؛ لأن الجملة الثانية ليست في موضع ما يتم به الأول .

وقوله: **وهذا لا يمنع الأول مفعوله أن ينصبه** أي: ليست الجملة الثانية من قولك: زيدًا ضربت وعمرًا مررت به، مما يمنع الأول مفعوله من أن ينصبه؛ لأنها ليست في موضع مفعول، فيحول بين الفعل وبين النصب، فتكون الجملة (مانعة)[٣] لتعذر ظهور الإعراب فيها .

وقوله: **وكيف يختار فيه النصب؟** يريد مما تقدم من: كنت عبدُ الله لقيتُه .

ثم قال: **وقد حال بينه وبين مفعوله** أي هذا الكلام قد حال بين كنت وبين منصوبها؛ لأنه لم يظهر فيه نصب. وقوله: **وكان في موضع مفعوله** : أي وكان هذا الكلام في موضع مفعول كنت.

---

(١) في أ: الأولى. وما أثبت من جـ.

(٢) في أ: الكلمة غير واضحة . وما أثبت من جـ.

(٣) في أ: واقعة. وما أثبت من جـ .

ثم قال: **إلا أن تنصبه على من قال: زيدًا ضربته** أي: إن شئت نصبته، فإن فعلت ذلك فعلت الوجه الأضعف .

ثم قال: **ومثله قد علمتُ لعبدُ الله تضربه** كأن قائلًا قال: كيف تجعل هذه (الجملة) [١] مفردًا، ثم تحكم لها بحكم الجملة التي هي: زيدٌ ضربتُه، وهي في موضع مفعول أوحال؟ فقال مثل ذلك الذي تنكر هذا وهو: قد علمت لعبدُ الله تضربُه، فهذا في موضع مفعول، والدليل على أنَّ الحكم فيه كحكم الجملة دخول اللام التي لا تدخل إلا على الجملة، ولهذا قال: (**فدخول**)[٢] **اللام هنا يدلك على أنه أراد به** يعني بالكلام الذي (تدخل)[٣] (عليه).[٤]

ثم قال: **ما أراد إذا لم يكن قبله شيء** أي أراد به الاستئناف كأنه لم يذكر قبله شيء.

ثم قال: **فكذلك ترك الواو في الأول كدخول اللام هنا** أي في (أن) [٥] ما بعدها هذا الفعل محكوم له بحكم الجملة المستأنفة .

ثم قال: **وإن شاء نصب** يريد إن شاء نصب الاسم / الذي قلناه أنَّ الاختيار فيه الرفع على الوجه الأضعف كما قال:

فلو أنّها إياكَ عَضَّتْكَ مِثْلُها [٦] .

فلو جاء على (الأقوى) [٧] لقال فلو أنها أنت، فهو على زيدًا ضربتُه، والحمد لله رب العالمين، وهذا آخر أبواب الاشتغال، ويتلوه البدل.

---

(١) في أ: للجملة.

(٢) في أ: ودخول. وما أثبت من جـ .

(٣) في أ: يدخل. وما أثبت من جـ .

(٤) في هذا الموضع من نسخة أ.وضع حرف هـ. ولم أهتد إلى مراده .

(٥) في أ: فواو. وما أثبت من جـ .

(٦)نسبه سيبويه في الكتاب إلى المرار الأسدي150/1، وعجزه:

"جَرَرْتَ على ما شئتَ نَحْراً وَكَلْكَلاَ "

وهو في كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب 329/1، و شرح أبيات سيبويه للسيرافي 216/1 ، و فرحة الأديب للغندجاني 41/1 .

(٧) في أ: الأخرى. وما أثبت من جـ .

والبدل وفقت: إعلام السامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة التأكيد أو البيان بشرط أن ينوى بالأول الطرح [١] معنىً لا لفظًا. فقولنا على جهة التأكيد أو البيان استظهرنا به على العطف؛ لأنك إذا قلت: قام زيدٌ وعمرٌو قعد. أعلمت بمجموع اللفظين، لكن لم تذكر الثاني مؤكدًا للأول ولا بيانًا له.

وقولنا بشرط أن ينوى بالأول منهما الطرح، استظهرنا به على الصفة والتأكيد؛ لأن الغرض بهما تبيين الأول، ولأجله أتى بهما، ولا يمكن أن يطرح الموصوف ولا المؤكد، وأما البدل فالنية فيه الطرح، وكأنك حين قلت: ضربت زيدًا أخاك،[قلت] [٢]:ضربت أخاك. لأنك لم تعتمد في الفائدة على الأول، وكأنه لمَّا لم ينبئ عن المقصود مطَّرحًا، ثم اعتمد بعد ذلك على الثاني، فهذا معنى مفهوم يمكن أن يكون مقصدًا، إلا أنه يحتاج في إثباته إلى دليل؛ لأن القائل يقول: مالدليل على أن البدل على هذا المعنى والانفصال عنه بين؟ وذلك يا نحوي أن السماع ورد فيه بتكرير العامل قال الله تعالى﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾[٣] فقد ثبت[٤] أنه على نية استئناف العامل، فإذا كان جملة أخرى كان أحرى في كلام آخر غير الأول، (وذلك) [٥] بعينه هو ترك الأول، وإنما قلنا إنه لا ينوى به الطرح لفظًا؛ لأنهم يقولون: أكلت الرغيف ثلثه، فليس للضمير مايرجع إليه إلا الرغيف، فهو غير منوي به الطرح لفظًا، فهذا منتهى القول في حده.

وإنما قلنا إنه يجيء على جهة البيان أو التأكيد؛ لأنهما معنيان متباينان، فأنت إذا قلت: رأيت زيدًا أخاك، كنت قد بينت أنك أردت بزيد الأخ لا غيره، ومثال مجيئه مؤكدًا قولك: شربت ماء البحر بعضه؛ لأنه مفهوم من قولك: /شربت ماء البحر، أنك لم تشرب كله، فجئت بالبعض تأكيدًا.

---

(١) هذا التعريف موافق لتعريف الزجاجي في كتاب شرح جمل الزجاجي لابن عصفور انظر 279/1، والمقرب 242/1 .

(٢) زيادة يحتاجها المتن ليتضح المعنى .

(٣) من سورة الأعراف من الآية 75. مع ملاحظة أن الآية كتبت في أ و ج بدون كلمة منهم.

(٤) انظر المقرب 242/1، وشرح الجمل 280، و البحر المحيط 94/5، و الدر المصون 365/5،.

(٥) في أ: وكانه. وما أثبت من ج .

فإن قلت: ولم سمي بدلًا؟ قلت: لأنه يبين ما خفت ألا يفهم من الأول، فهو يقوم مقامه في ذلك ويكون في موضعه، فهو إذًا بدلٌ منه، وهو ينقسم إلى ستة أقسام، ثلاثة اتفق النحويون على جوازها والسماع قد ورد بها، (وهي)[1]: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض، والكل، وبدل الاشتمال، واثنان لم يرد بهما سماع وإنما (قال بهما) [2] النحويون بالقياس وهما: بدل الغلط، وبدل النسيان[3]، وواحد ورد واختلف فيه هل هو بدل أو عطف، والصحيح أنه بدل لما نبين بعد إن شاء الله تعالى[4].

وإذ قد بينا أقسام البدل فلنحدَّ كل واحد منها على الرسم:

فبدل الشيء من الشيء هو أن تذكر لفظين واقعين على شيء واحد يكون الثاني فيهما مبنيًّا للأول أو مؤكدًا له.

وبدل البعض من الكل هو أن تبدل اسمًا من اسم يكون الثاني منهما جزأً من الأول.

وبدل الاشتمال فيه خلاف، فمنهم من قال: هو أن تذكر اسمين، يكون الثاني صفة من صفات الأول كما قال أبو القاسم الزجاجي [5]، وهذا ليس بشيء [6]، فإن البدل أعني بدل الاشتمال أعم من هذا، أفلا تراهم يقولون: سُرق زيدٌ ثوبُه؛ وليس هذا بوصف للأول.

---

(١) في جـ: وهو.

(٢) في أ و ج: قالوهما النحويون.

(٣) هذان النوعان أثبتهما سيبويه وابن مالك وأنكرهما المبرد انظر الكتاب 439/1 ، والمقتضب 28/1 وقال المبرد فيه: " فَهَذَا الْبَدَل لَا يكون مثلُه فِي قُرْآن وَلَا شعر وَلَكِن إِذا وَقع مثلُه فِي الْكَلَام غَلطا أَو نِسْيانا فَهَكَذَا إعرابه "، و الأصول في النحو 48/2 ، والمفصل في صنعة الإعراب 150/1، وشرح الكافية الشافية 1278/3،1277 ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك 1040/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 367/3، وشرح شذور الذهب 788/2 ،ونقل السيوطي في الهمع ما نصه: " وأنكرهما أي بدل البداء والغلط قوم وَقَالُوا فِي الأول إِنَّه مِمَّا حذف فِيهِ حرف الْعَطف وَفِي الثَّانِي أَنه لم يُوجد قَالَ الْمبرد على سَعَة حفظه بدل الْغَلَط لَا يكون مثله فِي كَلَام الله وَلَا فِي شعر وَلَا فِي كَلَام مُسْتَقِيم وَقَالَ خطاب لَا يُوجد فِي كَلَام الْعَرَب لَا نثرها وَلَا نظمها وَقد عنيت بِطَلَب ذَلِك فِي الْكَلَام وَالشعر فَلم أَجِدهُ وطالب غَيْرِي بِهِ فَلم يعرفهُ " الهمع 178/3 .

(٤) جملة " إن شاء الله تعالى " غير واضحة في أ، وما أثبت من جـ.

(٥) شرح الجمل 285/1.

(٦) هذا مشابه لقول ابن عصفور في شرح الجمل، وذلك قوله "وهو قول فاسد" وهذا من أمثلة حكمه على أقوال العلماء

ومنهم من قال: هو أن تذكر اسمين يكون الثاني مشتملًا على الأول ومحيطًا به حقيقة أو مجازًا، نحو: سرق زيدٌ ثوبُه؛ لأنه يشتمل على زيد حقيقة، ونحو أعجبني زيد حسنه. لأن الحسن محيطٌ بزيد مجازًا واتساعًا، وهذا أيضًا ليس بشيء؛ فإن بدل الاشتمال أعم من هذا، ألا ترى أنهم يقولون: سرق زيد قوسه؛ فهذا لا يشتمل على الأول لا حقيقة ولا مجازًا، وكذلك قوله تعالى ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ﴾[١] ألا ترى أن الأول هنا هو المشتمل على النار؛ لأن الأخدود هو المشتمل على النار، والنار لا تشتمل على الأخدود.

والصحيح في بدل الاشتمال أن تقول: بدل الاشتمال /هو أن تبدل لفظًا من لفظ تلفظ فيه بالأول وأنت تريد الثاني ألا ترى أنه إذا سمع أحد: سُرق زيدٌ، علم أن المسروق غيره؛ لأن المجاز هو المألوف هنا لا الحقيقة، فيجوز لك أن تقول: سُرق زيدٌ. وأنت تعني ثوبه، أو غير ذلك، وكذلك تقول: أعجبني زيدٌ، وأنت تريد حسنه فعلى هذا ينزل قول الشاعر:

تَبَرَّأُ من دمِّ القتيـــلِ وثـــوبِهِ وقد عَلِقَتْ دمَّ القتيلِ إزارُها[٢]

من قبيل (الاشتمال)[٣] أو لا، والصحيح أنه ليس من قبيل البدل المذكور، لأنه لا يجوز أن تقول: علقتْ دمَّ القتيل وأنت تريد إزارَها، لأن اللفظ لا يقتضي ذلك، ألا ترى أن مقتضاه أنها علقت هي دمه، فلا يُكتَفَى في بدل الاشتمال (بأن)[٤] يكون الثاني (معهودًا)[٥] من الأول على حال، بل لابد من جواز استعمال الأول وحده ويكون الثاني (معهودًا)[٦]، فلا يجوز أسرجتُ القومَ دابتَهم؛ لأنه لايجوز أسرجتُ القومَ. تريد الدابة، فإنما يكون قوله: وقد علقت دم القتيل، على تأنيث (الإزار)[٧] لأنه ملاءة[٨]، (هكذا)[١] خرَّجه[٢] أبو حاتم السجستاني[٣].

---

(١) من سورة البروج من الآيتين 4،5 .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين 26/1 ، ومقاييس اللغة لابن فارس 127/4 .

(٣) في أ: الأسماء . وما أثبت من جـ .

(٤) في أ: وأن . وما أثبت من جـ .

(٥) في جـ: مفهومًا .

(٦)في جـ: مفهومًا .

(٧) في أ: الأول . وما أثبت من جـ .

(٨) قال أبو حاتم: " فإن قيل : أفتبدل الثوب من المرأة ؟ فالجواب : أني قد وجدت مثل هذا سهلًا في كلامهم ، قالوا: سلب عبد الله ثوبه ، فرفعوا الثوب على البدل منه . وسلبت جاريتك إزارها . فهذا مذهبي في هذا البيت " أ. هـ. المذكر والمؤنث ص 95.

وبدل الغلط: هو أن تذكر لفظًا لم ترده سبق إلى لسانك ثم تذكر ما أردت بعد ذلك فتقول: أكلت لحمًا تمرًا، إنما أردت أن تقول: أكلت (تمرًا)[٤] فجرى على لسانك ما لم تعتقده.

وبدل النسيان: هو أن تذكر اسمًا توهمت أنه المراد ثم تذكرت بعد ذلك ما أردت، فهذا ما بينهما من الفرق.

وبدل البداء: هو أن تذكر اسمًا تريده ثم يبدو لك في ذكره، فتأتي بغيره، فتقول: أكلت لحمًا سمكًا. أردت أولًا أن تخبر عن أكلك اللحم، ثم بدا لك في ذلك فاعتمدت على أن أخبرت عن أكلك السمك.

فهذه جملة الأبدال، وهذا النوع الأخير اختلف فيه، هل هو بدل أو عطف [٥] وحرف العطف محذوف، كأنه قال: أكلت لحمًا وسمكًا تمرًا؛ لأنه أكل الجميع، وعلى ذلك المعنى يقال: فهل بدا (له)[٦]؟ أو أراد أن يخبر بالمجموع الصحيح، أنه من أقسام البدل لما يأتي .

ومن زعم أنه ليس بدلًا /فمستنده في ذلك (أي) [٧]حذف حرف العطف، قد ثبت في قولهم:

---

(١) كلمة لم أستطع قراءتها في أ . وما أثبت من جـ .

(٢) في أ: أجود . وما أثبت من جـ .

(٣) هو سهل بن محمد، أبو حاتم السجستاني، كان عالما باللغة والأدب، روى عن الأصمعي والأخفش وأبي زيد وأخذ عنه المبرد وابن دريد وغيرهما وألف كتبا منها الإبل والمذكر والمؤنث واختلاف المصاحف والمعمرون مات سنة 255 هـ.انظر ترجمته في طبقات النحويين 94، ومعجم الأدباء 263/11 ، وإنباه الرواة 58/2، وإشارة التعيين 137 وبغية الوعاة 606/1.

(٤) في أ: لحمًا . وما أثبت من جـ .

(٥)،انظر شرح الجمل 1/ 284 ، وممن قال به أيضًا ابن جني في الخصائص، وارتشاف الضرب 1970/4،1969 ، ونقل هذا السيوطي في الهمع 178/3

(٦) في أ: لك . وما أثبت من جـ .

(٧) ساقط من أ .

ضَرْباً طِلَخْفاً فِي الطُّلى سخِينا [(١)]، فلا يمكن أن يكون بدلًا على البداء؛ لأن السخيت هو الضعيف والطلخف هو الشديد، وعادة العجز عند البداء أن يكون الثاني أعظم من الأول، ولا يُعْجَز بحقير، والمراد بهذا ضربًا طلخفًا وسخيتًا، وإذا كانوا قد حذفوا المعطوف والحرف في قولهم: راكبُ النَّاقَةِ طَلِيحانِ[(٢)] ، فالأولى أن يحذفوا الحروف خاصة .

وهذا الذي أنكروا غير (منكر)[(٣)] فإنه قد ورد في الأثر: " إن الرجل يصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها إلى العشر " [(٤)]، فهذا لا يتصور أن يكون على حذف حرف العطف؛ إذ النصف والثلث والربع قد استغرقت الأجزاء كلها، فلا فائدة في ذكر البقية؛ لأن الجميع لا يكون للشيء، وإنما المعنى وما كتب له نصفها بل ما كتب له ثلثها .

ومما يؤيد هذا قوله في الحديث الآخر " وما كتب له إلا بعضها "، فالبدل إذًا ينقسم ستة أقسام، وهذه الأبدال تنقسم بالنظر إلى التعريف والتنكير أربعة أقسام: معرفة من معرفة، ونكرة من نكرة، ومعرفة من نكرة، ونكرة من معرفة. وتمثيل هذا بين جدًا .

وهذا خالفَنا فيه الكوفيون، وأهل بغداد[(٥)]، فأما أهل الكوفة فمنعوا بدل النكرة من غيرها إلا أن تكون موصوفه لعدم الفائدة، ألا ترى أن: مررت بزيد رجل، لافائدة فيه؛ لأنه معلوم أن زيدًا رجل، قالوا: فلابد من الوصف، فتقول: مررت بزيد رجل صالح .

---

(١) انظر لسان العرب فصل الطاء المهملة 213/9 ، وتاج العروس مادة ط ل ف 97/24 . وكلمة سخيتا وجدتها في: جـ بالشين، وهي في لسان العرب وتاج العروس بالسين .

(٢) انظر الخصائص 290/1، و المحكم والمحيط مقلوبه ط ل ح 239/3، ولسان العرب فصل الطاء 531/2، ومغني اللبيب 853/1، وأوضح المسالك 359/3 .

(٣) في أ: عرفتك . وما أثبت من جـ .

(٤) مسند الإمام أحمد 189/31 .

(٥) ووافقهم في ذلك السهيلي وابن أبي الربيع، وزاد أهل بغداد أن تكون من لفظ الأول، وهم بذلك خالفوا الجمهور الذين يجيزون إبدال النكرة من غيرها مطلقًا . انظر المفصل في صنعة الإعراب 158 ، وشرح جمل الزجاجي 256/1، و البحر المحيط في التفسير 511/10 ، و توضيح المقاصد والمسالك 1042/2 ، والدر المصون 60/11 ، وشرح شذور الذهب 793/2 ، والهمع 181/3

وأما أهل بغداد[١] فزعموا أنه لايجوز أيضًا بدل النكرة من غيرها، إلا أن يكون من لفظ الأول، وتكون موصوفة، ومستندهم في ذلك أنه هكذا ورد، وذلك قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[٢]

وقوله:

(وَكُنْتُ)[٣] (كَذِي)[٤] رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمى فِيهَا الزَّمانُ فَشَلَّتِ[٥]

فأما الكوفيون فيرد عليهم بأنه إنما يجيء أبدًا مفسرًا، وبها يفهم أن طرأ لهم /عدم الإفادة في مثال ما، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بشخص رجل. أفاد (إذ)[٦] الشخص أعم من الرجل، وأما: مررت بزيد رجل. فيمكن أن يكون (فائدته)[٧] رفع الإشكال الذي يحدث عند تسميته المذكر بالمؤنث والمؤنث بالمذكر ، فإذا قالوا : مررت بزيد. فربما (يسبق)[٨] إلى الوهم أنه مر بامرأة (اسمها)[٩] زيد، فجاء رجل بيانًا لأنه ذكر لا أنثى، وأيضًا فإنه قد سمع منهم قوله:[١٠]

فَلَا وَأَبِيك خيرٍ مِنْك أنّي ليؤذيني[١] التّحمحم والصّهيل[٢]

---

(١) انظر شرح الجمل 286/1 ، ومعاني القرآن للفراء 279/3، وارتشاف الضرب 1962/4، وتوضيح المقاصد 1042/2،وشرح شذور الذهب للجوجري 793/2، وقال أبوحيان في البحر المحيط:" وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: ناصِيَةٍ، كاذِبَةٍ خاطِئَةٍ، بِجَرِّ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَنَّ نَاصِيَةً بَدَلَ نَكِرَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: لأنها وصفت فاستقلت بِفَائِدَةٍ، انْتَهَى. وَلَيْسَ شَرْطًا فِي إِبْدَالِ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ أَنْ تُوصَفَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ خِلَافًا لِمَنْ شَرَطَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا أَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْأَوَّلِ أَيْضًا خِلَافًا لِزَاعِمِهِ"511/10.

(٢) من سورة العلق الآية 15 ، وجزء من الآية 16 .

(٣) كذا في أ و ﺟ . وفي الديوان: فكنت .

(٤) في أ: لذي . والتصحيح من ﺟ .

(٥) البيت لكثير عزة وهو في ديوانه 46/1 ، والكتاب 433/1 ، والمقتضب 290/4 ، والأمالي 108/2 ، وارتشاف الضرب 1964/4، وتوضيح المقاصد 1043/2 ، ومغني اللبيب 614/1، وخزانة الأدب 211/5 .

(٦) في أ: إن . وما أثبت من ﺟ .

(٧) في أ: فائده . وما أثبت من ﺟ .

(٨) في أ: نسب . وما أثبت من ﺟ .

(٩) كذا في ﺟ . وفي أ شطب عليها .

(١٠) في هذا الموضع من المخطوطة حرف (ﻫ) ولم أهتد إلى مراده بعد .

فلا يمكن أن يكون خير منك صفة؛ لأن الأب معرفة، فتعين أنه بدل وهو نكرة، وأنشد أبو الحسن الأخفش:

إنا وجدْنَا بني سلمى بمنزلةٍ كساعدِ الضبِّ لاطولٍ و لاقصرِ[٣]

فلا يمكن أن يكون: لا طول في موضع الوصف؛ لأن ساعد الضب معرفة، وإنما يكون بدلا، وكأنه قال: لا ذي طول ، أو لا طويل، فهذا السماع يَرُدُّ على أهل بغداد .

وينقسم بالنظر إلى الإظهار والإضمار أربعة أقسام كما تقدم، إلا أن بدل المضمر من غيره في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال تكلف، (وهو)[٤] تكرار الظاهر فتقول: ثلث الرغيف الرغيف أكلته إياه. وحسن الجارية الجارية عجبت منها منه، فهذا بدل المضمر من المضمر، وقد تجشمت فيه إعادة الظاهر، ومثال إبداله من الظاهر قوله: ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه، وحسن الجارية عجبت من الجارية منه، فهذا كله قد تجشمت فيه تكرير الظاهر، فهل تجوز المسألة أو لا ؟ (فينبغي) [٥] ألا تجوز، وهذا هو الذي يعضده النظر؛ لأنه قد تبين أن البدل على نية استئناف العامل، وهو جملة أخرى، فيكون الكلام قد تم عند قوله: ثلث الرغيف الرغيف أكلته، فتخلوا الجملة من ضمير عائد على الثلث، وتكون أيضًا المسألة قد كملت عند قوله: ثلث الرغيف أكلت الرغيف، فلا يكون ثَمَّ رابط فلا تجوز المسألة، وهذا /نظير ما عمل سيبويه في الاشتغال حيث أجاز: زيدًا ضربت رجلًا وأخاه، ومنع: زيدًا ضربت رجلاً أخاه، ومنع: زيدًا ضربت رجلًا وضربت أخاه. لأنه لا ينبني له، ألا ترى أنك استأنفت وضربت أخاه، فلم يكن له في: ضربت رجلًا على ما يحمل، فإن قلت: وما الدليل على أن الضمير الثاني في (قولك) [٦]: ثلث الرغيف الرغيف أكلته إياه. عائدٌ على الثلث ولعله عائدٌ

---

(١) في أ: ليؤذني . وما أثبت من جـ .

(٢) قال في الخزانة 179/5 : هَذَا الْبَيْت من أَبْيَات سَبْعَة لشمير بن الْحَارِث الضَّبِّيّ رَوَاهَا أَبُو زيد، وَهَذَا على رِوَايَة الْجَرّ وَفِيه رِوَايَة أُخْرَى وَهِي رفع خير قَالَ أَبُو الْحسن الْأَخْفَش فِي شرح نَوَادِر أبي زيد. وَمن روى خير مِنْك بِالرَّفْع فَكَأَنَّهُ قَالَ: هُوَ خير مِنْك. ، لسان العرب 10/13 (أذن).

(٣) شرح جمل الزجاجي287/1، وشرح المقرب لبهاء الدين بن النحاس الحلبي 783/2 ، والخزانة 183/5 .

(٤) في أ: يجوز . وما أثبت من جـ .

(٥) في أ: ينبغي . وما أثبت من جـ .

(٦) في أ: قوله . وما أثبت من جـ .

على الرغيف؟

قلت: فيكون إذ ذاك بدل شيء من شيء، وكلامنا إنما فرضناه على أن يكون بدلًا على بدل البعض من الكل، وأيضًا فإنه يؤدي إلى بقاء الجملة دون ضمير يرجع إلى المبتدأ .

فإن قلت: ولعل الأول يرجع إلى الثلث، والثاني يرجع إلى الرغيف، قلت: فيكون هذا قسمًا من أقسام البدل ما أنزل الله به من سلطان، وهو بدل كل من بعض؛ لأن التقدير يكون: ثلث الرغيف الرغيف أكلت الثلث الرغيف. فهذا جملة ما يتصور في الإبدال من المسائل على الخلاف والاتفاق والحمد لله .

وقد قدمنا أن الظاهر يبدل من المضمر، لكن في ذلك تفصيل، فأما نحن فنجيز بدل الظاهر من مضمر الغائب، وإن كان المضمر للمتكلم أو للمخاطب فيمتنع في بدل الشيء من الشيء، ويجوز في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال .

والأخفش يجيز البدل من المضمر مطلقًا[(١)]، قال: لأن الغائب قد ثبت البدل منه في قوله:

على حَالَة لَو أَنَّ فِي الْقَوْم حَاتِمً ا على جوده لضن بِالْمَاءِ حَاتِمِ[(٢)]

فأبدل حاتمًا من الهاء المجرورة في جوده، فلو كان البدل القصد به تبيين الأول لامتنع كما امتنع وصفه، وإنما يكون البدل فيه على طريق التأكيد، فكذلك يكون في ضمير المتكلم والمخاطب، وهذا ليس بشيء فإن المضمر الغائب إنما امتنع وصفه من حيث ناب مناب ما لا ينعت، لا من حيث لا يدخله اللبس؛ لأن اللبس يدخله والبدل ليس ذلك موجودًا فيه، ألا ترى أنه في نية استئناف العامل بعدما عرض اللبس في المضمر / عندما قلت: رأيته أبدلت فقلت: رأيت (زيدًا)[(٣)]، فلم ينب الاسم هنا مناب ما لا ينعت فلم يبق له إلا أن يقول: يجوز البدل من مضمرين، المتكلم والمخاطب، على طريق التأكيد، فتقول له لا يجوز ذلك من قبل

---

(١) ووافقه الكوفيون على ذلك انظر: شرح جمل الزجاجي 290/1 ، شرح المفصل 70/3، وارتشاف الضرب1965/4، وشرح الكافية لابن مالك 1284/3، و الهمع 181/3 ، وأثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ص457 .

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه وروايته في الديوان:

على ساعةٍ لو كان في الناس حاتمٌ على جوده ضنت به نفس حاتمِ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

وهو في اللمع في العربية لابن جني 192/1،88 ، والمخصص 140/5، وشرح جمل الزجاجي 290/1، وشذور الذهب 572/1،والمزهر 458/1

(٣) ساقط من أ .

أن الإنسان لا يخاطب بالاسم الظاهر، فلا يقول رأيت زيدًا وهو يخاطب، ولا رأيت عمرًا وهو يَكْنِي عن نفسه، ولهذا يؤدي رأيتك زيدًا وضربتني عمرًا، (فلمَّا)(١) أدى إلى وضع الظاهر موضع المخاطب والمتكلم والعرب لا تخاطب ولا تكني عن المتكلم بهذه الطريقة، امتنع، وجاز في بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال لفقدان ذلك فيهما، فتقول: ضربتك يدك؛ لأن التقدير ضربت يدك، فلم يقع قط الظاهر موقع اسم المخاطب، لأن الظاهر هنا غير المخاطب وهو مضاف له، وكذلك قوله(٢):

وما ألفيتِني حِلْمي...(٣)

لأن التقدير و ما ألفيت حلمي ، فالصحيح : ما قلناه والحمد لله .

فإن جاء ما ظاهره بدل الظاهر من مضمر المتكلم أو المخاطب (أولناه) (٤)، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ ﴾(٥)

والأخفش يجعل الذين بدلًا من كم في ليجمعنكم(٦)، وهو عندنا مستأنف .

وكذلك قوله :

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني حميدًا قد تذرَّيتُ السَّناما(٧)

لأنه عندنا على إضمار، وكأنه قال: اعرفوا حميدًا.

وينبغي أن تعلم أن من أحكام هذا الباب إذا أتيت بعدد أو جمع فلا يخلو أن يذكر بعده البدل مفرقًا أو مجموعًا، فإن ذكرته مجموعًا فالإتباع، وذلك: رأيت إخوتك الزيدِين ، ورأيت

---

(١) في أ: فكما . وما أثبت من جـ .

(٢) في أ: قولك . وما أثبت من جـ .

(٣) لعدي بن زيد يخاطب امرأته. الديوان 35، و البيت بتمامه :

ذَرِيني إنَّ أَمركِ لَنْ يُطاعَا ... وما ألفيتِني حِلْمي مُضَاعا.

انظر الكتاب 156/1، والأصول في النحو 51/2، واللباب في علل البناء والإعراب 412/1، وشرح جمل الزجاجي 289/1، وشرح الكافية الشافية 1284/3 ، وتوضيح المقاصد 1045/2 ، وشرح شذور الذهب 573/1.

(٤) في أ: أولياه . وما أثبت من جـ .

(٥) من سورة الأنعام من الآية 12 .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش 293/1،294 .

(٧) البيت لحميد بن حريث بن بحدل. انظر إيضاح شواهد الإيضاح 386/1، ومعجم ديوان الأدب 132/4، المنصف لابن جني 10/1، وشرح جمل الزجاجي 291/1، و شرح شافية ابن الحاجب 295/2، خزانة الأدب 242/5 .

الزيدين إخوتك، فإن فرقت فإما أن تذكر ما يفي بالعدد أو مالا يفي به، فإن وفى به مثل: رأيت ثلاثة زيدًا وعمرًا وخالدًا، (جاز) (١) الإتباع، والقطع على: منهم زيدٌ ومنهم عمرٌو؛ لأن الموضع موضع تفصيل، والتفصيل (مما) (٢) يحذف فيه ألا ترى قولهم: منا ظعن ومنا أقام. فإن قلت: /ولم لم يجز في رأيت إخوتك الزيدين الرفع على هم الزيدون؟

قلت: لأنه إضمار ما لا يحتاج إليه، ألا ترى أنه لا يجوز: كان زيدٌ قائمٌ، على هو قائم؛ لأنه تكلف من غير ضرورة، وفيه ترك للمشاكلة.

وأما: رأيت إخوتك زيدًا وعمرًا وخالدًا، فليس الثاني بدلًا في الحقيقة؛ لأنه مفرد والأول جمع، فإنْ أنت حملت على الإضمار لم تكن تاركًا للمشاكلة؛ لأن عدم المشاكلة حاصل فلهذا جاز الإضمار.

وإن كان ما بعد الجمع أو العدد لا يفي بالجمع ولا العدد، فالقطع ليس إلا نحو: لقيت رجالًا زيدٌ وعمرٌو ، ولا يجوز النصب؛ لأن زيدًا وعمرًا لايقع عليهما رجال، فليس الثاني الأول، ولا يجوز النصب على حال إلا أن يسمع، فيكون إذ ذاك من وقوع الجمع على التثنية نحو رجل عظيم المناكب، والذي سمع من ذلك بيت النابغة الذبياني:

تَوَهَّمْتُ آيَـاتٍ لَهَـا فعرَفْتُهَـا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَـامُ سَابِعُ

رماداً ككحل العين لأيًا أُبينُهُ ... ونؤيٌ كجَذْم الحوض أثلمُ خاشعُ (٣)

فأبدل الرماد والنؤي من الآيات؛ لأنه أوقعها على الاثنين، فهكذا يكون ماورد من هذا.

وينبغي أن تعلم أن من أحكام هذا الباب أن الأخبار إنما تكون على حسب الاسم الثاني؛ لأن الأول مطرَّح كما قلناه، فتقول: (أعجبتني) (٤) هند رأسها حسنًا، ولا يجوز حسنةً إلا قليلًا إن جاء، وما أظنك يا نحوي تجده! ، ونهاية ما يمكن أن تتعلق به في مثل هذا قوله :

---

(١) في أ: زال . وما أثبت من جـ .

(٢) في أ: ما . وما أثبت من جـ .

(٣) ديوان النابغة ص 75، الكتاب 86/2 ، والمقتضب 322/4 ، والأصول في النحو 151/1 ، الصاحبي 75/1 ، فقه اللغة 345/1، وشرح جمل الزجاجي 292/1،وشرح شافية ابن الحاجب 108/4، وارتشاف الضرب1974/4، وشرح المقرب لبهاء الدين بن النحاس الحلبي 792،793/2 .

(٤) في أ: أعجبني . وما أثبت من جـ .

فكأنَّهُ لَهِقُ السراة كأنَّه　　　مَا حاجبيه معيَّن بسوادِ[١]

فقال معين وكان ينبغي أن يقول معينان؛ لأنه يخبر عن الحاجبين ولا متعلق في هذا؛ لأن الشيئين المتلازمين (قد)[٢] يخبر عنهما إخبار الواحد، فيكون معين للحاجبين بمنزلة قول الآخر:

وكأنَّ في العَينَينِ حَبَّ قَرَنْفُل　　　أو سُنْبُلًا كُحِلَتْ به فانهلَّتِ[٣]

ولم يقل كحلتا به فانهلتا، وهذا مطرد في الشيئين المتلازمين.

وينبغي أن تعلم إنه إذا كان معك اسم استفهام فأردت أن تبدل منه اسمًا آخر / وذلك الاسم لا يعطي بلفظه الاستفهام لم يكن بدٌ من ذكر أداة الاستفهام؛ لأن البدل (يوافق)[٤] المبدل منه، فتقول: كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون، ومتى تخرج؟ أيومَ الجمعة أم يومَ الخميس؟ ومن ضربت؟ زيدًا أم عمرًا ؟

وينبغي أن تعلم أن الاسم الذي تبدل منه لا يخلو من أن يكون له لفظ وموضع أو لا يكون، فإن كان له لفظ وموضع أبدلت منه على اللفظ وعلى الموضع، ولا يستثنى من ذلك شيء إلا مسألتان، فإن البدل فيهما على الموضع خاصة:

إحداهما: هذا الضارب الرجل زيد؛ لأنه لا يمكن: هذا الضارب زيد. إلا على مذهب

الفراء[٥].

والموضع الآخر: أن (تبدل)[٦] الاسم الواقع بعد إلا من اسم مجرور بحرف جر زائد لا يزاد

---

(١) الكتاب 161/1، شرح أبيات سيبويه للنحاس 78 ، وشرح السيرافي 59/4، و النكت 391/1، واللباب في علل البناء والإعراب 410/1، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب 35/1، والهمع 287/3، وخزانة الأدب 197/5. وجاء في حاشية الخزانة ونسب للأعشى وليس في ديوانه.

(٢) ساقط من أ .

(٣) البيت لسليم بن ربيعة الضبي . انظر تعليق من أمالي ابن دريد 121/1 ، وفي ديوان الحماسة للتبريزي نسبه لسلمي بن ربيعة بن السيد بن ضبة 212/1 ، فقه اللغة وسر العربية 267/1 ، وشرح واللباب في علل البناء والإعراب 411/1 ، وخزانة الأدب 36/8 .

(٤) غير واضحة في أ. وما أثبت من جـ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء 317/1 .

(٦) في أ: تقول . وما أثبت من جـ .

إلا في النفي، وذلك: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، وليس القائم بأحد (إلا زيدًا)[1] ولا يجوز الجر على حال لما يؤدي إليه من زيادة الباء أو من في الواجب، ألا ترى أن التقدير يكون: ما جاءني إلا من زيدٍ، وليس القائم إلا بزيد، وذلك لا يجوز، ومن هذا أن تبدل الاسم الواقع بعد إلا من المبني مع لا وذلك: لا رجل إلا زيدٌ، لا يجوز فيه إلا الحمل على الموضع؛ لأن لا لا تعمل في معرفة أصلًا، وأما: لا رجل فيها إلا زيدًا، فعلى الاستثناء، فهذه لا يبدل منها إلا على الموضع، ولا يبدل منها على اللفظ والحمد لله[2] .

ولا يحتاج هنا إلى أن يكون ثم مجوِّز؛ لأن العامل إنما هو غير الأول، وإنما منعك من: هذا ضاربُ زيدٍ و عمرًا، على الموضع أن ضارب غير منون لا يطلب عمرًا .

وإذا قلت : هذا ضاربُ أخيك عمرًا، لجاز؛ لأن التقدير: وضاربٌ عمرًا، وهذا جائز باتفاق .

فهذه أحكام هذا الباب وأقسامه، وبقيت علينا ألفاظه، فلنبينها بحول الله تعالى

قوله رحمه الله: **هذا بابٌ من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر يعمل فيه كما عمل في الأول .**

ظاهره أن البدل يعمل فيه الفعل الأول، وقد تقدم [3] ضد ذلك، وأن الصحيح أن يكون على نية استئناف العامل، وقد ثبت ذلك في قوله تعالى: تعالى ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[4] فكيف يقول إنه يعمل فيه كما عمل في الأول؟ فلا وجه له يتخرج عليه إلا أن يكون يعمل فيه بمعنى أن العامل إنما هو من لفظه مكرَّرًا، فكان الأول عامل؛ لأنه إنما يقدر ذلك اللفظ بعينه، فالأول هو العامل أي: لفظه، لا أنه بنفسه العامل، وذلك ممكن سائع .

فإن قلت: ولم عقب سيبويه الاشتغال بالبدل؟ قلت: يمكن – والله أعلم – أنْ يفهمنا أنَّ هذا بمنزلة الاشتغال في أنَّ الاسم محمول على فعل لا يظهر، وهكذا كان يوجهه الأستاذ، وهو

---

(١) ساقط من أ . وما أثبت من ج .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور 297/1 .

(٣) انظر شرح الصفار 182/أ

(٤) من سورة الأعراف من الآية 75.

ممكن لذلك .

قوله رحمه الله: **وذلك: رأيت قومَك أكثرَهم، ورأيت عبدَ الله شخصَه** .

قلت: هذا بدل بعض من كل، فقد يكون مُبَيِّنًا، وقد يجيء على طريق التأكيد على حسب مابين سيبويه – رحمه الله – .

فإن قلت: كيف يكون رأيت عبد الله شخصه؟ بعضًا؟ قلت: لأن عبد الله يتناول الشخص مع ما فيه من المعاني علم وغيره، فتقول شخصه فيكون بعضًا.

ثم قال: **فهذا يكون على وجهين على أنه ثَنَّى الاسم توكيدًا** .

يريد: أنه لما قال رأيت قومك، قد عُلِمَ أنه إنما أراد أكثرهم، فجاء بأكثرهم تأكيدًا، كما قال الله عز وجل: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[١]، وكذلك قوله عز وجل : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[٢]، فهذا بدل اشتمال، وهو مؤكد؛ لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام، ألا ترى أنهم يعلمون ذلك، فإنما سألوا عن القتال فجاء به تأكيدًا، وكذلك قوله:

وذكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائها[٣]

لأن الغنم إنما تذكر الخِصْب والكلأ، لا مجرد الموضع، فقد عُلِمَ بما تقدم من القصيدة أن المذكور إنما هو الخصب فيكون تكراره تأكيدًا .

ثم قال: **ويكون هذا البيت على الوجه الآخر**: / يريد به: أن يكون برد مائها بيانًا، وكأنه لما قال: رأيت قومك، وذَكَرَتْ تَقْتُدَ، أراد أن يبين ما الذي رأي، وما الذي ذَكَرَتْ .

ثم قال: **ولا يجوز أن تقول رأيت زيدًا أباه إلى آخره**: قلت: يريد أنه لا يتصور على البيان

أصلًا كان على بدل الشيء من الشيء، أو بدل الاشتمال أو بدل البعض من الكل، لا على التأكيد؛ لأن الشيء لا يبين بغيره، فإن جاء–ولن تجده أصلًا – فإنما يكون على الغلط، وكلامه في هذا الفصل بين جداً .

---

(١) من سورة الحجر الآية 30 .

(٢) من سورة البقرة من الآية 217 .

(٣) الكتاب 151/1 ، والأصول في النحو48/2، شرح أبيات سيبويه للنحاس 77، وتهذيب اللغة أبواب القاف والدال 17/9 ، النكت 381/1، وشرح الكافية 1280/3

قوله – رحمه الله –: **فأما الأول فعربي جيد كثير** : لمَّا ذكر الغلط رجع لما كان بسبيله من بدل البعض من الكل، وهو الذي ذكر أولًا، فزعم أنه عربي جيد كثير، وأما الغلط فليس بعربي، وقد تقدم[١] أنه إنما يقال بالقياس .

وللناس في هذه الآية[٢] مذاهب ثلاثة[٣]:

الأول: أنه ليس ببدل، وأن مَنْ فاعله [٤]، وكأنه قال: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع، فجعل حج البيت مصدرًا عاملًا في مَنْ، وهذا المذهب خطأ لفساد المعنى، ألا ترى أنه يكون المعنى: لله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت مستطيعهم، فالله تعالى (يلزمنا)[٥] أن نُحِجَّ المستطيع، وهذا خَلْفٌ جدًا.

وزعم الكسائي – رحمه الله – أن مَنْ شرطية [٦] وجوابها محذوف للعلم به، وكأنه قال: من استطاع منهم ذلك فعليه الحج، وهذا مذهب حسن.

وأما سيبويه فجعله بدلًا [٧]؛ لأن المستطيع من الناس منهم بعضهم، فبقي الترجيح (بين) [٨] مذهبنا ومذهب الكسائي – رحمه الله – فرجح مذهبنا قليلًا، بأنَّ هذه الجملة جعلتها شرطًا أو بدلًا فهي بيان الأول على كل حال، فالأولى أن تكون بدلًا؛ لأنها تكون من الأول غير منقطعة منها.

---

(١) انظر ص68 من هذا البحث .

(٢) يشير إلى قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ من سورة آل عمران من الآية 97 . مع أنه لم يذكرها قبل هذه الإشارة.

(٣) انظر الدر المصون 322،321/3 . وقد ذكر أن في المسألة ستة أوجه منها ما جاء به الصفار هنا وزاد عليها صاحب الدر .

(٤) قال بذلك بعض البصريين انظر البحر المحيط 276/3 .

(٥) كتبت في النسخ بألف مقصورة على صورة الياء وهي توهم أنها: يلزمني . خاصة في النسخة أ. ولذا قمت بتعديلها وفق الكتابة الصحيحة .

(٦) البحر المحيط 275/3 .

(٧) الكتاب 152/1.

(٨) في أ: من . وما أثبت من ج .

وقوله – رحمه الله –: **لأنهم من الناس:** تبيين للبعضية ثم قال: **ومثله – إلا أنه أعاد حرف الجر–:** ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[1]/ فمن آمن بعض المستضعفين .

ثم قال – رحمه الله – : **ومن هذا الباب: بعت متاعَك أسفَلَه قبل أعلاه** إلى آخره: يريد أنه بدل بعض من كل ولا يتصور فيه الرفع أصلًا؛ لأن ما بعده لا يمكن أن يكون خبرًا عنه، ألا ترى أنه لايجوز: صِغَارُهَا أَحْسَنَ مِن سَقْيِي كِبارها ، ولا: أسفلُ متاعِك أسرعَ من اشترائي أعلاه؛ لأن أسرع من صفة الشراء، وهذا يريد بقوله **وإنما هو من نعت الفعل** .

ثم قال: **ومثل ذلك: مررت بمتاعك بعضه مطروحًا وبعضه مرفوعًا** : قلت: يجوز في هذه المسألة وجهان: الرفع والنصب، على حسب ما تقدم، فإن جعلت مطروحًا حالًا وهو المراد بقوله: **لأنك جعلت النعت على المرور** : أي لأنك جعلت الصفة التي هي مطروحًا محمولًا على مررت، أي عاملًا فيها مررت، فسماه نعتًا مجازًا، فإن جعلته على المرور نصبت، وإن رفعت لم يكن على المرور إنما يكون على البعض .

ثم قال: **ومن هذا الباب (ألزمتُ)**[2] **الناسَ بعضَهم بعضًا** : قلت: هذه المسائل إلى آخر الباب لا يجوز فيها الرفع أصلًا؛ لأن الاسم الثاني مفعول في الأصل قبل أن يُنْقَل الفعلُ، فلما نُقِلَ صار الفاعل مفعولًا وبقي الثاني على ما كان عليه من المفعولية، فلم يمكن فيه الرفع أصلًا ثم نرجع إلى لفظه.

فقوله: (**ألزمتُ**)[3] **الناسَ بعضَهم بعضًا** : لا يمكن إلا النصب؛ لأن الأصل لزم بعض الناس بعضًا، فالبعض الثاني مفعول فلا يمكن أن يرتفع أصلًا.

وكذلك **خَوَّفتُ الناسَ ضعيفَهم قويَهم** ، ليس بين المسألتين فارق أكثر من أن النقل هنا بتضعيف العين، والأصل: خاف ضعيفُ الناسِ قويَّهم، والفعل هناك بالهمزة، ولهذا قال سيبويه – رحمه الله –: **فهذا معناه في الحديث، المعنى الذي في لزم الناسُ بعضُهم بعضًا، وخاف الناسُ ضعيفَهم قويَّهم**، فلما صار الفاعل مفعولًا أجريت /الثاني على ما جرى عليه، والأول

---

(١) من سورة الأعراف من الآية 75 .

(٢) في أ: أكرمت . وما أثبت من جـ .

(٣) في أ: أكرمت . وما أثبت من جـ .

فاعل، فكما أن الرفع قبل النقل لايجوز وكذلك لا يجوز بعد النقل.

ثم قال: **وكذلك دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ** : قلت: أصلها قبل النقل: دفع بعضَ الناس بعضٌ، وإنما قدرتها هكذا؛ لأن الباء إنما تدخل على الفاعل، فتقول: ذهب زيدٌ، وذُهِب بزيدٍ.

ثم قال: **ودخول الباء هنا بمنزلة قولك: ألزمت،** أي: يصير الفاعل مفعولًا.

ثم قال: **وكذلك ميزت متاعَك بعضَه من بعض** : قلت: ليس هذا منقولًا وإنما هو فعل الحامل ومطاوِعَه امتاز، وكأنه في الأصل امتاز بعضُ متاعك من بعض.

وأوصلت منقولٌ من وصل.

وكذلك (فضَّلت)[1] متاعك بعضه على بعض، منقول من فضُل بعض متاعك على بعض، وصككت فعل الحامل، ومطاوعه اصطك، والباب بين جدًا؛ لأن هذه الأسماء في الأصل مفعولات، فبقيت بعد النقل كذلك، فلا يجوز أن تكون مبنية على ما قبلها.

وهذا(باب)[2]ما يجري منه مجرورًا كما كان منصوبًا: (ذكر في هذا الباب مصادر هذه الأفعال مضافة)[3]، ثم أبدل مما (أضيفت)[4] إليه وأتى بالمفعول الثاني فلا يمكن أن يبني على ما قبله؛ لأنه مفعول في الأصل، وليس فيه أكثر مما قلته لك، أفلا ترى أن قوله: **عجبت من دفعِ الناسِ بعضِهم (ببعض)**[5]، لا يتصور فيه الرفع على الابتداء؛ لأن ببعض هو المفعول في الأصل، وكأنه قال: من أن دفع بعض الناس بعضًا ، ولم يذكر الفاعل؛ لأن المصدر يحذف معه الفاعل، ويكون المفعول منصوبًا، كما قال الله تعالى: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴾[6] وقوله: **وجرى في الجر على (قولك)**[7]: **دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ** : أي جرى المجرور مجري هذا، فكما أن ذلك لا يمكن فيه الرفع على الابتداء فكذلك ما أُجري مُجْراه .

(١) في أ: فصلت . وما أثبت من جـ ، والمطبوع .

(٢) ساقط من أ.

(٣) العبارة في أ: "ويجري في هذا الباب مصادر، وهذه الأفعال مضافة". وما أثبت من جـ

(٤) في أ: أضيف . وما أثبت من جـ .

(٥) في أ: بعض . وما أثبت من جـ .

(٦) من سورة البلد الآية 14 .

(٧) في أ: قوله . وما أثبت من جـ ، والمطبوع .

ثم قال: **فإن جعلت الناس فاعلين: قلت: عجبتُ من دفع /الناسِ بعضِهم بعضًا** :أي: إن أضفت المصدر إلى الفاعل أسقطت الباء، كأنه دَفَعَ بعضُ الناس بعضًا، فجرى في الجر على مجراه في الرفع، فامتنع فيه الرفع على الابتداء، ولك فيه أن ترفع بعضهم على البدل من الموضع؛ لأن موضع الناس رفع، كما يجوز لك في المسألة الأولى نصب البعض على الموضع.

ثم قال: **وكذلك جميع ما ذكرنا إذا أعملت فيه المصدر** : أي جميع ما ذكرنا في الباب[١] الذي قبل هذا في الأفعال، فهو جارٍ مجرى الفعل، والحمد لله تعالى .

هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار الرفع واختيار النصب ، هذا ترجمة لما بعده، فينبغي أن تُحْصَر هذه المواضع بإعطاء قانون لكل مسألة منها حتى يتبين ما يختار فيه الرفع وما يختار فيه النصب وما يستوي (فيه) [٢] الرفع والنصب، فسيبويه يعبر بالنصب عن البدل، وبالرفع عن الرفع على الابتداء، فكل مسألة يكون فيها الرفع على معنى، والنصب على آخر، وكلا المعنيين مستعمل كثير مقصود، فإن الرفع والنصب يستويان، وذلك: رأيت متاعك بعضه فوق بعض، إن نصبت كان المعنى: رأيت بعض متاعك فوق بعض، فهذا يقتضي أنه رأى البعض فوق البعض، ولا يقتضي أنه رأى الكل، بل يكون البعض محجوبًا عنه بحيث لا يراه، ويكون البعض المرئي فوق بعض لا يراه، وإن رفع فالمعنى أنه رأى المتاع كله، (ونص) [٣] على هذه الصفة، وكلا المعنيين مقصود، فالنصب هنا والرفع متفقان، وكل مسألة يكون الرفع والنصب كل واحد منهما على معنى مباين للآخر، إلا أن أحد المعنيين مستعمل والآخر غير مستعمل، فإن النصب هو المختار، وذلك: أبكيتُ قومَك بعضَهم على بعض، فالمعنى الذي يستعمل عليه هذا أن يكون أبكى البعض على البعض، / وأما أن يكون القوم في حال أن بعضهم على بعض، فمعنى يقل استعماله، ولم يتصور أن يوجد (لهذا)[٤] عكس، وهو أن يكون المعنيان متباينان ومعنى الرفع مستعمل مثلًا،

وكل مسألة يستوي فيها معنى الرفع ومعنى النصب، فإن الرفع يختار لقلة التكلف فيه،وذلك

---

(١) هذه الكلمة تؤكد أن هذا باب مستقل ولم ينص على ذلك السيرافي في شرحه ، ولا هارون في تحقيقه .

(٢) في أ: في . وما أثبت من ب و جـ .

(٣) في ب وجـ: وهو . وما أثبت من أ .

(٤) في أ: لها . وما أثبت من جـ و ب .

قوله تعالى: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ﴾ [(١)]؛ لأن هذا وقوله : (ترى وجوههم مسودة) واحدة، لكن ليس في الرفع إضمار، ومما يقوي الرفع أن البدل إنما يجيء بعد كمال الكلام الأول، ألا ترى أن قولك: ضربت زيدًا يده، يمكن أن يكون ضربت زيدًا يراد به: ضربت يد زيد، فجاء البدل بعد كمال الأول، وإذا قلت:

﴿ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ فهذا لا يعطي أن وجوههم مسودة، وكذلك قوله:

فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحدٍ ولكنه بنيانُ قومٍ تهدّما[(٢)]

لا يعطي أن معناه هلكه هلك واحد.

فهذه جملة ما يقال في حصر هذه المسائل ولم يبق إلا ألفاظه .

قوله – رحمه الله –: **رأيت متاعك بعضُه فوقَ بعضٍ ، إذا جعلت فوق، موضع الاسم المبني على المبتدأ** تقول: ترفع البعض إذا جعلت فوق خبرًا، وكأنك قلت: رأيت متاعك بعضُه أحسنُ، فقدِّره بما يظهر فيه الرفع .

ثم قال: **وإن جعلته حالًا نصبته**: أي إن جعلت فوق حالًا نصبت البعض؛ لأنك لم تبن عليه شيئًا، فهذه مسألةٌ النصب فيها مخالف معناه معنى الرفع، وكلا المعنيين مقصود، فيستوي الرفع والنصب في الكثرة .

ثم قال: **وإن شئت قلت : رأيتُ متاعَك بعضُه أحسنُ من بعضٍ** : قلت: هذه المسألة أيضًا يستوي فيها معنى الرفع ومعنى النصب، فيكون الرفع أحسن لما قلناه من قلة التكلف، فإذا قلت: رأيت متاعك وبعضُه أحسنُ من بعض، فمعناه رأيته في هذه الحال، وإن نصبت فالمعنى رأيت البعض أحسن من البعض، فأنت قد رأيت الكل أيضًا فالمعنى واحد، / فلهذا اختاروا هنا الرفع .

وقوله: **فيصير بمنزلة رأيت بعضَ متاعك الجيد** : يريد أنك جعلت رأيت علمية، فكان

---

(١) من سورة الزمر من الآية 60 . وقد بدأ الآية في النسخة جـ من قوله تعالى " ويوم القيامة " .

(٢) هذا البيت: لعبدة بن الطبيب وهو في ديوانه ص88، وفي الجمل في النحو 151/1 ، الكتاب 156/1 ، والأصول في النحو 51/2 ، وديوان المعاني 175/2 ، وشرح ديوان الحماسة 561/1 ، النكت 383/1، وارتشاف الضرب 1968/4، وخزانة الأدب 5/ 204 .

أحسن في موضع المفعول الثاني ولو لم يكن حالًا، ولهذا أتى بما لا يتصور أن يكون حالًا لتعريفه وهو الجيد.

ولم يعط سيبويه في اختيار الرفع علةً أكثر من أنهم شبهوه بقولهم: رأيت زيدًا وجهُهُ أحسنُ من وجه فلان، وعلة التشبيه به ما قلناه، وزعم أن النصب عربي (جيد)[١].

ثم قال: **فمما جاء في الرفع قوله تعالى:** ﴿ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[٢]، **ومما جاء (في)[٣] النصب: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وكذلك:(فما كان قيس هُلْكُهُ هُلْكَ)[٤] .**

فهذا على البدل؛ لأنه نصب هلك واحد، فلم يرفع على الابتداء، وكذلك:

وما ألفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعًا[٥]

ومن البدل:

إن علي اللهَ أن تُــبـايـعا تُؤْخَذَ كرهًا أو تَجيءَ طائعًا[٦]

فلم يرفعه فيقول (تؤخذُ)[٧]، وإنما نصبه على أنه بدل وهو ضعيف؛ لأن البدل على نية: إن علي أن تؤخذَ كرهًا أو تجيءَ طائعًا، وهذا لا يفهم من قوله إن علي أن تبايعا، والله، نصبٌ على القسم، وكأنه لما قال إن علي أن تبايعا، قال ألزم نفسي الله، فلما كان البدل هنا لم يتم معناه عند النصب لذلك كان أضعف، وقد قلنا هذا.

ثم قال: **فهذا عربي(حسن)[٨] والأول أكثر وأعرف** : أي: إن الرفع على الابتداء أكثر من النصب.

ثم قال: **وتقول جعلتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعض، فله ثلاثة أوجه في النصب** : يريد: أن

---

(١) في أ: جدًا . وما أثبت من جـ و ب .

(٢) من سورة الزمر من الآية 60 . وقد ساقها في جـ من قوله تعالى " ويوم القيامة " وأسقط " يوم القيامة"

(٣) في أ: من . وما أثبت من جـ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) لم أهتد لقائله، وهو في الكتاب 156/1 ، والمقتضب 63/2 ، والأصول في النحو 48/2 ، وشرح الكافية 40/1 ، وخزانة الأدب 203/5 . وهو من الأبيات الخمسين .

(٧) في أ: تأخذ . وما أثبت من جـ وب .

(٨) زيادة من المطبوع يقتضيها السياق .

جعلت يكون على معان فهي مختلفة التعدي على حسب ما تجعلها، فلذلك يكون النصب على ثلاثة أوجه، فإن جعلت جعل بمعنى عمل، فهي متعدية إلى واحد فتكون فوق حالًا، وإن جعلتها بمعنى صيرت فهي إذ ذاك من باب ظننت فيكون بعضه بدلًا و فوق مفعول ثان، وإن جعلتها بمعنى أسقطت فهي متعدية إلى اثنين أحدهما بحرف جر، فيكون أيضًا فوق ظرفًا، وكأنك /قلت: أسقطته فوقَ بعض، فإن جعلتها بمعنى أسقط لم يكن الرفع جملة؛ لأنك لا تسقط المتاع في حال أن البعض فوق البعض، ذلك لا يتصور، وإن جعلتَ جعلتُ بمعنى علمت كان معنى النصب مخالفًا لمعنى الرفع، ألا ترى أن معنى الرفع، عملت المتاعَ كلَه في حال أن بعضَه فوقَ بعض، ومعنى النصب، عملت البعض في هذه الحال، فهو لم يعمل الكل، وكلا المعنيين مقصود، فالنصب هنا مستوٍ مع الرفع ثم نرجع إلى لفظه .

قال: **إن شئت جعلت فوق في موضع الحال** : قلت: أتى بالوجه الذي يخص جعل بمعنى عمل، ألا ترى أن فوق لا يتصور أن يكون حالًا إذا جعلتها بمعنى: أسقطت، ولا بمعنى: صيرت.

وقوله: **كما فعلت ذلك في رأيت** : يريد في المسألة الأولى حين قلت: رأيت متاعَك بعضَه فوق بعض .

ثم قال: **وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه: رأيت زيدًا وجهه أحسن من وجه فلان** . قلت: كان قد قدم في هذه المسألة أن رأيت بمعنى علمت، فهي داخلة على المبتدأ والخبر فكذلك تكون هنا: جعلت .

ثم قال: **وإن شئت نصبته على (أنك)** [1] **(لو)**[2] **قلت: جعلت متاعَك، يدخله معنى ألقيت،** يريد أنها تكون متعدية إلى اثنين أحدهما بحرف جر .

وقوله: **وهو مفعول يعني قولك سقط متاعُك** : أي: مفعول من هذا اللفظ الذي هو فاعل، (وثبت)[3] في بعض النسخ: **وهو منقول**، ويكون أبين، وكلامه بعد هذا بين .

ثم قال: **فأُجريَ مُجراه وإن لم يكن من لفظ فاعل** : أي: فأجرى مجرى طرحت المتاع، وإن لم يكن من لفظ المتاع هنا فاعل؛ لأن هذا غير منقول، وفي أسقطت قد كان المتاع فاعلًا، فالمفعول

---

(١) في أ: أنه . وما أثبت من ب و جـ .

(٢) في أ و جـ : إذا . وما أثبت من ب .

(٣) في أ: ولقيت . وما أثبت من جـ و ب .

من لفظه قد كان فاعل، وهذا ليس كذلك، لكن جرى مجراه في أن ما بعده مفعول بحرف جر .

ثم قال: **وتصديق ذلك قوله (تعالى)** [1]: ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[2] أي: تصديق كونها بمعنى أسقطت، هذه الآية؛ لأنها قد وصلت بعلى، كما يصل أسقط، والمعنى على، فسقط بعضهم على بعض في النار .

ثم قال: **والوجه الثالث أن تجعله مثل ظننت** : إن قلت: كيف زعم / أولًا أن لهذه المسألة ثلاثة أوجه في النصب وذكرها واستوفاها كلها، ثم قال (**والوجه الثالث**) إنما كان ينبغي أن يقول والرابع قلت: هذا الذي عمل سيبويه بديع جدًا، وهذا الوجه إنما هو أحد الثلاثة وهو الذي ذكرنا ثانيًا، فكأنه قال: وأحسن الثلاثة الذي هو جعلها بمعنى ظننت يتصور فيه الرفع والنصب، والرفع أعرف لأن المعنى واحد فيهما، فيفضل الرفع بما قلنا، ألا ترى أنك إذا قلت: صيرت بعض متاعك فوق بعض، أو صيرته بعضه فوق بعض، وجعلت الجملة في موضع المفعول الثاني فالمعنى واحد، وإنما كرره ليعلمنا أن الرفع فيه أحسن لما تقدم .

ثم قال: **وتقول أبكيت قومَك بعضَهم على بعض** : قلت: وهذه المسألة النصب فيها حسن؛ لأن المعنى عليه، والرفع ضعيف جدًا؛ لأنه معنًى غيرُ مقصود ، وقد أبان ذلك سيبويه –رحمه الله– أيَّ بيان .

وقوله: **فأجريت هذا على حد الفاعل** : أي: فاخترت فيه البدل، كما اخترته في بكى قومُك بعضُهم على بعض، وحزن قومُك بعضُهم على بعض، وكلامه بين جدًا .

وقوله: **فإن قيل حزَّنْتُ قومَك بعضُهم أفضلُ من بعضٍ، كان الرفع الوجه؛ لأن الآخر هو الأول:** يريد: أن المسائل التي يكون فيها الآخر الأول، يختار فيها الرفع؛ لأن الذي يجيء منها، إما أن يكون معنى الرفع ومعنى النصب فهما مستويان، فيختار الرفع لعدم التكلف الذي يكون في البدل، وإما ألَّا يستوي المعنيان فيختار أيضًا الرفع؛ لأن معنى الرفع عليه أكثر الكلام، ومعنى النصب يقل، فهذه المسألة من هذا القبيل، ألا ترى أن معنى الرفع (ومعنى النصب) [3]: حزنت

---

(١) ساقط من أ.

(٢) من سورة الأنفال من الآية 37 .

(٣) زيادة من جـ وغير موجود في أ .

قومك وبعضهم في الحزن أفضل من بعض، فهذا هو المقصود بالكلام، ومعنى (النصب)[1]: حزنت قومك بعضَهم، أي: حزنت بعضَ قومك في حال أن ذلك البعض أفضل من بعض، أيَّ بعضٍ كان، وهذا معنى يقل استعماله، فهذا هو السبب في اختيار الرفع هنا، والله أعلم .

وإنما اعتل سيبويه – رحمه الله – بأن الآخِر هو الأول؛ لأن المسائل / التي قدم على هذه الصفة لا تخلو (مما)[2] ذكرنا يعني كون الآخر الأول فيلزم اختيار الرفع .

ثم قال: **ولم تجعله في موضع مفعول هو غير الأول** : أي: لم يجعل الآخر مفعولًا فيكون غير مبني على الأول، وإنما جعلته مبنيًّا عليه هو هو، ثم ذكر النصب على الحال وكان الكلام قد تم عند قولك: **حزنت قومك بعضهم** : فإذا جاز هذا أتبعته ما يكون حالًا، هذا في المتعدي إلى مفعول، فإن كان مما يتعدى إلى اثنين أوصلته أيضًا إلى الحال؛ لأنه كأنه لم يذكر قبله شيء وما بقى مفهوم من كلامه .

---

(١) في ب : الكلام .

(٢) في أ: ما . وما أثبت من جـ و ب .

هذا باب من الفعل يُبْدل فيه الآخر من الأول ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى أجمعون على الاسم ويُنْصَب بالفعل لأنه مفعول

هذا الباب يخالف ماقبله في أن الاسم هنا ينتصب ويكون تأكيدًا غير بدل، والباب الأول كان البدل فيه مؤكدًا، ولم يكن تأكيدًا معرًّى عن البدلية حين قلت: رأيت قومك أكثرَهم، ألا ترى أن المعنى رأيت أكثرَ قومك، فجاء أكثرُهم بيانًا للأول، فإن فهم من القوم أنهم الأكثر جاء هذا البدل على طريق التأكيد، وإلا فهو بيان .

وأما ضُرِب عبدُ الله ظهرُه وبطنُه، (فإنما) [(١)] أردت به ضرب كله، ولم تأخذ في بيان الأول، وإنما عممته عليه وكَنَيْت بمعظمه الذي هو الظهر والبطن عن الجملة، والثاني قد أخرج عن موضوعه وكني به عن الأول من حيث هو بعضه، وكذلك ضرب زيدٌ اليدُ والرجلُ، كني بالطرفين الأعلى والأسفل عن الجملة، والمعنى في التأكيد مفارق (المعنى)[(٢)] في البدل، ألا ترى أنك إذا قلت: ضُرِب عبدُ الله ظهرُه وبطنُه، وأردت البدل كان المضروب منه الظهر والبطن، وإذا جعلته تأكيدًا كان المضروب جملة الشخص .

فإن قلت: ولعله بدل على أن يكون بدل شيء من شيء، ويكون الثاني قد أخرج عن موضوعه.

قلت: الذي يدل على / أنه تأكيد أنه مضاف إلى ضمير الأول، وهو هو، والشيء لايضاف إلى نفسه، فإنما سوَّغ ذلك فيه أنه في معنى : كل، وتصور ذلك في كل حملًا على البعض، فإن قلت:(كيف)[(٣)] جاز أن يكني بالمعظم، وبالطرفين الأعلى والأسفل، عن الجملة (فكيف)[(٤)] أجازوه في: مطرنا السهل والجبل، ومطرنا الزرع والضرع، وليس الثاني بالشخص فكيف جاء هذا التجوز وما وجهه ؟ قلت: وجهه حذف المضاف وكأنهم قالوا: مطر أرضنا السهلُ والجبلُ ، ومُطِر مالنا الضرعُ والزرعُ، فإما أن يريد بالضرع والزرع جملة المال فيكون تأكيدًا، وإن أراد به حقيقته، وأراد بالمال ذلك القدر كان بدلًا مبيِّنًا، ويكون بعضًا من كل، وكذلك في مطرنا السهل والجبل، فهذا جملة مايقال هنا وبقي علينا تتبع ألفاظه .

---

(١) في أ : وإنما . وما أثبت من جـ .

(٢) في جـ : للمعنى .

(٣) ساقط من أ و ب .

(٤) في جـ : وكيف .

قوله – رحمه الله–: **وينصب بالفعل لأنه مفعول** ، يريد: لأنه مفعولٌ به لا ظرفٌ، وسينص على أنَّ نصبه إنما هو على السعة [١] لا على الظرفية، ثم قال: **فالبدل أن يقول ضُرِب عبدُ الله ظهرُه** .

قلت: يكون هذا من قبيل بدل البعض من الكل، وقوله: **ومُطِرنا سهلُنا وجبلُنا** ، يتصور فيه أن يكون بدل بعض من كل على الحذف الذي قدرناه، فيكون المعنى مطر أرضُنا سهلُنا وجبلُنا، ويتصور أن يكون بدل اشتمال ولا يكون فيه إذ ذاك حذف .

ثم قال: **وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين** ، أي: وإن شئت كان محمولًا على الاسم (تأكيدًا)[٢] وقد أعطينا الفرق بين هذا المعنى وبين المعنى الذي يكون فيه بدلًا، وأن كونه تأكيدًا لا يشوبه بدل، وإنما معناه ومعنى أجمعين وكُلُه واحدٌ، وذَكَرَ النصب وأنَّ المعنى: مطرنا في السهل والجبل، وهو حقٌّ، ثم قال: **وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف** ، فهذا نص على أنه لم ينتصب على الظرف، وإنما هو منصوب على السعة، و(كأنَّ)[٣] المطر وقع بهما.

ثم أخذ يستدل على أنه ليس بظرف، / بأنه لا يحسن هو ظهرَه وبطنَه، يريد هو على ظهره وليس في هذا دليل، لأنهم إذا (شذُّوا)[٤] فيه في موضع ما فاستعملوا ما لا يكون زمانًا و لا مكانًا ظرفًا، لم يلزم أن يكون ذلك في جميع الأماكن، لكن الأولى ألّا يكون ظرفًا لأن ما ليس بزمان ولا مكان لا يكون ظرفًا إلا حيث سمع، وقد أمكن في هذا أن يكون قد حذف منه حرف الجر، وكان الأصل: مطرنا على السهل والجبل (فارتكابه أولى)[٥].

ورَأْي سيبويه –رحمه الله–: أن الذي شذَّ فيه مع العامل من الظروف، إنما يكون على قسمين: إما أن يشذَّ فيه مع عامل ما نحو: الشام مع ذهبت، وليس ذلك في: مطرنا السهل والجبل؛ لأنه يستعمل مع غير مطرنا، وإما أن يشذّوا في جميع الظروف (المختصة) [٦] مع عامل ما، ألا ترى أن

---

(١) المنصوب على الظرفية يكون على تقدير (في) لا ينفك عن هذا التقدير ، أما إذا شبه بالمفعول به فإن (في) غير مقدَّرة معه، ويكون انتصابه كانتصاب الأسماء على المفعول به. للاستزاده انظر الظرف المشبه بالمفعول به .

(٢) كذا في جـ و ب وفي أ غير واضحة .

(٣) في أ : بأن . وما أثبت من جـ و ب .

(٤) في أ : غير واضحة ، وما أثبت من جـ و ب .

(٥) غير واضحة في أ، وما أثبت من جـ ، وفي ب : وارتكابه .

(٦) في أ و ب : المختص ، وما أثبت من جـ.

البيت شذَّوا فيه وفي كل ظرف مكانٍ مختصٍ مع دخلتُ خاصة، فيقولون: دخلت الشام والعراق، وليس مثل ذلك السهل والجبل؛ لأنه يستعمل مع مطرنا وغيره، فيقول: أجدبنا السهل، ثم جاء لشذوذهم في لفظ ما وحده بنظير، وهو لدن مع غدوة، وعشي مع (أبؤسا) [١]، وقد تقدم هذا مرارًا.

ثم قال: **ونظير هذا في أنهم حذفوا حرف الجر ليس إلا قولهم: نبئت زيدًا قال(ذاك)** [٢]، **إنما يريد: عن زيد:**

إنْ قلت: ما الذي حمله على أن حذف هنا حرف الجر، وهلَّا ادعى أنها ضمنت معنى أُعْلِمت فتعدت على حسب تعديها، كما أن قولك: نبئت عمرًا منطلقًا، لا يتصور فيه حذف حرف الجر؛ لأنه لا يقال نبئت عن عمرو منطلقًا ولا نبئت عمرًا عن منطلق ، قلت: أما في مثل هذا فلا يمكن حذف حرف الجر، وأما في مثالنا فيمكن حذفه، ألا ترى أنَّ قال ذاك، جملةٌ، يتصور فيها أن تكون في موضع المفعول الثالث، فلا يكون ثَمَّ حذف، ويتصور أن تكون مقتطعة، فيلزم حذف الجار؛ لأنه لا يقال نبئت زيدًا إلا على إسقاط الجار .

وقوله: **إلا أن المعنى معنى الأماكن راجع للسهل والجبل** ، ثم قال: **وزعم الخليل –رحمه الله–، أنهم يقولون: مطرنا الزرعَ والضرعَ:**

قلت: فهذا يكون نصبه على السعة كما قدمنا في السهل والجبل.

ثم قال: /**وإن شئت رفعت على البدل:**

قلت: قد تقدم تقدير البدل، وأنه يمكن أن يكون بدل اشتمال، وبدل بعض من كل .

وقوله: **وعلى أن يصير بمنزلة أجمعين** ، أي: وعلى أن يصير: الزرع والضرع تأكيدًا، فيكون قد (تجوُّز)[٣] فيه، وعبر به عن الجميع ويكون: مطرنا محذوفًا منه المضاف كما قلنا أولًا .

ثم قال: **وإن قلت: ضُرِب زيدٌ اليدُ والرجلُ، جاز أن يكون تأكيدًا** ، (فيكون قد تُجُوز فيه وعبر به عن الجميع، ويكون: مطرنا محذوفًا منه المضاف كما قلنا أولًا، ثم قال: وإن قلت: ضرب

---

(١) غير واضحة في أ ، وفي ب وجـ : أبؤسا .

(٢) في أ : ذلك . وما أثبت من جـ وب والكتاب .

(٣) كذا في ب وج وفي أ غير واضحة.

زيدٌ اليد والرجل جاز أن يكون تأكيداً) [1] **وأن يكون بدلًا** ، ولايحسن النصب، وسبب ذلك أن المجاز لاينحصر، فإذا جعلته بدلًا، لم يكن فيه تجوز، وإن جعلته تأكيدًا، كنت قد عبرت باليد والرجل عن الجميع تجوّزًا ، (والضرب) [2] من المجاز، وأما نصبه فلا يجوز، لأن ما ليس بمكان ولازمان لايجوز نصبه أصلًا، على الظرف، إلا أن يسمع ذلك عن العرب، وقد نقل عنهم سيبويه أنهم إنما أنفذوها في الظهر والبطن والسهل والجبل والزرع والضرع، وقول الجرمي [3]: أنَّ دخلت البيت، ليس محذوفًا منه حرف الجر، جرى فيه على مذهب الأخفش [4]، وقد تقدم الرد عليه في موضعه قبل هذا بما أغنى عن إعادته.

ثم قال: **وتقول مُطِر قومُك الليلَ والنهارَ ، على الظرف، وعلى الوجه الآخر**: يريد على أن يكون ظرفًا، وكأنهم مطروا في الليل وفي النهار.

والوجه الآخر أن يكون محذوفًا منه حرف الجر ويكون منصوبًا على السعة؛ لأن هذا الوجه هو الذي قدم في السهل والجبل والظهر والبطن، ألا ترى قوله: ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا دخلت البيت، أي: أجازوا حذف حرف الجر وأن ينتصب على السعة.

ثم قال: **وإن شئت رفعته على سعة الكلام**:

أي: وإن شئت جعلته بدلًا إلا أنه لا يكون فيه تجوز من طريق التعبير بالأقل عن الجميع؛ ألا ترى أن الليل والنهار يعمان الزمان أجمع، وإنما وجه السعة فيه أنه يكون ممطورًا؛ لأن البدل على نية استئناف العامل، فيكون التقدير: مُطِر الليل والنهار ، فإما أن يكون بدل اشتمال، وإما أن يكون بدل شيء من شيء، فيلزم حذف المضاف في هذا الوجه الآخر، ويكون التقدير: مُطر زمان قومك الليلُ والنهارُ، فهذا وجه السعة، كما أن صيد عليه الليل والنهار ،كذلك لكنه جعلها من (مصيدين)[5] تجوزاً ثم جاء للتجوز بنظير: وهو نهاره صائم وليله قائم ، ألا ترى أن هذا بمنزلة جعل الليل ممطرًا؛ لأن الليل لايقدم والنهار لايقدم، كما أن الليل لايمطر والمجاز فيهما واحد ، والوجه

---

(١) هذه العبارة مكررة ولعل نظر الناسخ سبق إلى السطر الذي قبلها فأعادها ، ومما يؤكد ذلك عدم وجودها في النسخ الأخرى

(٢) في جميع النسخ : العرب . ولعل الأنسب ما أثبت والله أعلم .

(٣) انظر اللباب 273/1 .

(٤) انظر شرح الأشموني 486/1.

(٥) كذا في جـ وب . وفي أ : مقيدين .

الذي سوغ المجاز هنا سوغه هنا ، وهو كثرة وقوع الفعل فيه فجعل كأنه الفاعل له كما أن لكثرة المطر فيه جعل الممطور اتساعاً ونظيره قول جرير:

...وما لَيْلُ الْمَطِيِّ بنائمِ[١]

ثم أنشد

أَمَّا النَّهارُ فَفِي قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ   واللَّيلُ فِي بطن مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاج[٢]

فهذا جعل النهار في قيد؛ لأن الشخص فيه مقيد فكأن الليل في قيد للزومه الشخص، ويكون النهار كذلك، فهذا معنى قوله: جعل النهار في قيد والليل في سلسلة وهو المجاز .

ثم قال: **أوجعله الاسم أو بعضه** ، فهذان وجهان آخران يحتاج إلى تبيينهما؛ لأن فيهما إشكالًا وسأبينه لك إن شاء الله تعالى .

فقوله: **أو جعله الاسم**: يريد حذف المضاف، وكأنه قال: (أمَّا ذو النهار) [٣]، فأقام المضاف مقام الشخص، فهو قد جعله الاسم (تجوُّزًا)[٤]

وقوله: **أو بعضه** معناه أراد بالنهار نهاره، فكأنه قال: أما نهاره ففي قيد فجعله بعض المضاف إليه في أنه أخبر عنه كما يخبر عن الشخص، وأجرى عليه (ما) [٥] كان يجري على الشخص فجعله في قيد، كما يجعل العضو لملازمته الشخص، فكأنه بعضه، فلذلك ساغ له أن يخبر عنه إخبار الشخص .

ونظيره قولهم: ذهبت بعض أصابعه ، عاملوا البعض معاملة ما أضيف إليه ، فأجروه في الإخبار مجراه فلذلك أنثوا له الفعل، كما جعلوه هناك صائمًا وقائمًا لما كان بعض الاسم، فهذا الموضع مشكل وليس له ما يمكن أن يتخرج عليه/ إلا ما ذكرنا .

---

(١) من بيت لجرير وهو في ديوانه ص554 وتمامه :

لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ فى السُّرَى   ونِمْتِ وما لَيْلُ الْمَطِيِّ بنائمِ

وانظر الجمل في النحو 73/1، والكتاب 160/1، والمقتضب 105/3، والكامل في اللغة 113/1، وشرح أبيات سيبويه للنحاس 77، النكت 390/1، وخزانة الأدب 465/1.

(٢) انظر الجمل في النحو 72/1، والكتاب 161/1، والمقتضب 331/4، والكامل 290/3 ، وهو منسوب إلى الجرنفش كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي 161/1، والنكت 390/1

(٣) غير واضحة في أ ولم أستطع قراءتها في جـ إلا بما أثبت والله أعلم.

(٤) في أ: مجرورًا وما أثبت من جـ وب .

(٥) في أ: وإن كان.

ثم قال: وإن شئت قلت: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه، ومُطِر قومُك سهلهم، على قولك رأيت القوم أكثرهم ورأيت عمرًا شخصه إن قلت : قد قدَّم أنه بدل فلم أعاده ؟

قلت: قد كان قدم سهلهم غير مضاف، فأورده هنا مضاف، وزعم أنكون على حده معرفًا بالألف واللام .

ومما يدل على صحة ما قلناه في أول باب البدل من أن رأيت عمرًا شخصه بدل بعض من كل: أن سيبويه –رحمه الله– (جعله) [(١)] كذلك هنا وما أحسن يا نحوي (تشبيه) [(٢)] سيبويه مطر قومك سهلهم وجبلهم برأيت قومك أكثرهم ، ورأيت عمراً شخصه ، ألا ترى أن البدل فيها بدل بعض من كل ، والبعض هو (المعظم)[(٣)] ، ألا ترى أن شخص عبد الله معظمه وكذلك أكثرُ القوم معظمهم، كما أن (السهل)[(٤)] والجبل معظم الأرض .

وقوله: **كما قال**

فكأنَّهُ لَهِقُ السراة كأنَّه ما حاجبِيَهْ مُعَيَّنٌ بسَوادِ [(٥)]

أي: تقوله على بدل البعض من الكل، كما أنَّ هذا البيت كذلك، وكأنه قال: كأن حاجبيه، وما زائدة. ثم أنشد قول الجعدي :

مَلَكَ الخَوَرْنَقَ والسَّدِيرَ ودانَه مابين حِميَرَ أهلِها وأُوَالِ[(٦)]

فهذا بمنزلة ما قبله على وجه (وذلك) [(٧)] إذا أردت بحميرالقبيلة، وأبدلت منها الأهل بدل بعض من كل، وأردت بأهلها الثاني فيها حيًّا، فيكون قد اعتمد على الأهل واطَّرَحَ حمير، فيكون و (أوال) على حذف مضاف تقديره: وأهل أوال؛ لأنه لا يعادل بين أهل حمير (والموضع وإنما

---

(١) في ب: ضبطه .

(٢) في أ: التشبيه وما أثبت من جـ وب .

(٣) في أ: المظعم . قدم الأحرف وهو يريد: المعظم .

(٤) في أ: للسهل. وما أثبت من جـ وب .

(٥) الكتاب 161/1، شرح أبيات سيبويه للنحاس 78 ، وشرح السيرافي 59/4، و النكت 391/1، واللباب في علل البناء والإعراب 410/1، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب 35/1، والهمع 287/3، وخزانة الأدب 197/5.

(٦) ديوان النابغة ص 146، الكتاب 161/1، شرح أبيات سيبويه للنحاس 78، وشرح السيرافي 60/4، والنكت 391/1.

(٧) ساقط من أ . ومثبت ف جـ وب .

يريد)[١]، وأهل أوال، فعلى هذا يكون بدل بعض من كل، وقد أحسن؛ لأن فيه (إبقاء) [٢] حمير على الأشهر فيه وهو القبيلة، ويكون نظير البيت الذي قبله، وهو قوله :

فكأنَّهُ لَهِقُ السراة كأنَّه   ما حاجبِيَهْ مُعَيَّنٌ بسَوادِ[٣]

وإذا أخذت حمير على أنها اسم الأرض؛ لأنه يقال: على الأرض كان أهلها، بدل اشتمال، ويكون: وأوال على حذف أهل؛ فيكون (التنظير)[٤] بين الأهلين؛ لأنك قد اطَّرَحْتَ حميرًا /بإبداله منه الأهل، (ويتصور)[٥] أن يكون حمير مرادًا به القبيلة، وأهلها بدل شيء من شيء .

فإن قلت: كيف تضيف الشيء إلى نفسه؟ قلت: الإضافة هنا على حد (عرق النساء) [٦]؛ لأن الأهل يشمل تميم وغيرهم، فيضيفه إلى ما شاء الله، والوجهان اللذان ذكرنا لا يحصل بها التنظير مع البيت الأول إلا في مجرد البدل خاصة، فلهذا يكون الوجه الأول أحسن؛ لأنه يكون نظيرا للبيت الذي قبله كما (قلنا)[٧] .

ثم قال : **وأما قول جرير:**

مشق الهواجرُ لحمهنَّ مع السُّرى   حتَّى ذهبنَ كلاكِلاً وصُدورا[٨]

فإنما هو على قوله: ذهب قُدُمًا، وذهب أُخُرًا ، يريد: أنَّ هذا ليس مما أسقط فيه حرف الجر، فصار بمنزلة السهل والجبل والظهر والبطن، وإنما نصب هذا على الحال، فأما سيبويه فيظهر منه أنه أخذه على معنى: أذهب الهواجر لحمهن. والهواجر: القوايل. والسرى: سير الليل.

فتقول: إنَّ السير في هذين الوقتين أذهب لحومهن بسرعة؛ لأن (المشق) [٩] سرعة الكتابة والمشي

---

(١) ساقط من أ . ومثبت ف جـ وب .

(٢) غير واضحة في أ ، وما أثبت من جـ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) في أ : النظر . وما أثبت من جـ

(٥) غير واضحة في أ ، وما أثبت من جـ وب .

(٦) غير واضحة في أ ، وما أثبت من جـ وب .

(٧) في أ: هنا . وما أثبت من جـ .

(٨) انظر الديوان الكتاب 162/1، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص78 ، الاختيارين 21/1، وحماسة الخالديين 46/1 ، والنكت 391/1،وخزانة الأدب 98/4 .

(٩) ينظر مجمل اللغة لابن فارس باب الميم والشين وما يثلثهما، قال الثعالبي " المِشْقُ سُرْعَةُ الكِتَابَةِ والطَّعْنِ والأَكْلِ " ينظر =فقه اللغة 131/1.

فتقول : إن الهواجر والسُّرَى أذهبن لحومهن، فنحللن حتى طلن؛ لأنَّ النحول مما يبين الطول، فكأنَّ القصر إذا طال قد زال عن موضعه، فهي قد امتددن في جهة الكلاكل والصدور، وأعضاؤهن قد انتقلن عن مواضعهن، فجعل ذلك ذهابًا، وكأنه قال: ذهبن متفرقات، فهذا هو المعنى الذي قصده سيبويه –رحمه الله– لأنه جاء بعد بقوله :

إذا أكلتُ سمكًا وفرضًا ذهبتُ طولًا وذهبتُ عرضًا[1]

ولا يمكن فيه إلا هذا الذي قلناه، وكأنه يقول: اتسعت وطلت، فذهبت في جهة الطول والعرض؛ لأن أجزاءه قد انتقلت، فجعل ذلك ذهابًا .

فإن قلت: كيف يجعل الامتلاء سببًا للطول، وهذا نقيض ما قدمتم في البيت؛ لأنكم جعلتم النحول سببًا للطول ؟

قلت: مقصوده أنه طويل، فهذا القدر لا يخل بطوله، فهو إذًا امتلاء، بحيث يقال فيه: إنه طويل وعريض.

وزعم أبو إسحاق الزجاج [2] أن المعنى نحلن،(فخففن) [3] فذهبن متقدمات، فكلهن كلكل وصدور؛ لأنهن يتتابعن في السير، فليس منهن ما يتأخر، بل كلهن متقدمات، فهن كلاكل وصدور، فهذا أيضًا أخذه على الحال .

وزعم هذا المتأخر أبو الحكم بن برهان [4]: أن المعنى: أذهب السير لحومهن حتى فنين فأخذ الذهاب بمعنى الفناء، وكأنهن ذهبن على هذه الصفة كلاكل وصدورًا؛ لأن كلاكلهن وصدورهن قد زالت، فصار ما ليس بكلكل كلكلًا، هكذا حتى فنين على هذه الصفة، وهي كلاكل وصدور، وهذه المعاني كلها متصورة إلا أنَّ الأول يقتضيها بأنه قد استعمل في قوله: ذهبت طولًا وذهبت عرضًا.

---

(١) الكتاب 163/1، شرح السيرافي 61/4، وشرح أبيات سيبويه للنحاس 79، و النكت 392/1، وقد نسبه الأعلم للعماني الراجز، و الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص52، والفرض: ضرب من التمر لأهل عمان . انظر النكت 392/1 .

(٢) لم أعثر على قوله فيما اطلعت عليه .

(٣) كذا في جـ وب ، وهي غير واضحة في أ .

(٤) لم أعثر على قوله فيما اطلعت عليه .

وزعم أبو العباس[١] أنَّ نصب الكلاكل والصدور على التمييز، وهو منقول من الفاعل، وكأنه قال: حتى ذهبت كلا كلهن ، ثم صار بالنقل إلى هذا فيكون مثل: تصبب زيدٌ عرقًا .

وهذا المأخذ بين جدًا لولا أن المعنى يبطل بطلانًا بينًا، وذلك أن التمييز إنما قصد المتكلم به أن يبين به القدر المراد .

والمبرد[٢] يقول: إنما خص الكلاكل والصدور بالذهاب لأنها أجلد وأصبر(فإذا زالت) [٣]، فما ظنك بما عداها، والتمييز يقصر الذهاب على الكلاكل والصدور، ومعلوم قطعًا أنه لا يريد هذا، وإنما يريد ما (قدمنا)[٤] فهذا الذي ذهب إليه فاسد جدًا .

ثم قال: **وقال عمرو بن عمار النهدي**[٥]:

طويلُ مِتَلَّ العُنْقِ أشْرَف كاهِلاً[٦]

فهذا على: ذهبت طولًا وذهبت عرضًا، وكأنه قال رجع من جهة العلو أي رجع مرتفعًا، فهذه حال مؤكدة .

وزعم المبرد[٧] أيضًا أنه تمييز، وكأنه قال أشرف كاهله، وهذا ليس بمحمود في الفرس، إنما المحمود أن يكون جميعه مرتفعًا لا كاهله.

ثم قال: **فإنما شبه بهذا الضرب من المصادر .**

أي: بما وضع في موضع الحال وزعم أن هذا ليس مثل قول طفيل[٨] :

---

(١) انظر رأي المبرد في شرح السيرافي 60/4، و النكت 391/1.

(٢) المرجع السابق

(٣) ساقط من أ. وهو في جـ .

(٤) في أ: فوقها. وما أثبت من جـ .

(٥) لم أجد له ترجمة .

(٦) الكتاب 162/1، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص78، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 236/1 ، والنكت 392/1 والبيت بتمامه:

طويلٍ متلَّ العُنْق أشْرفَ كاهلا   أشَقَّ رحيبِ الجوف معتدلِ الجِرْمِ

(٧) انظر رأي المبرد في شرح السيرافي 60/4، والنكت 391/1 .

(٨) وقد نسبه سيبويه لعامر بن الطفيل الكتاب 163/1 ، وهو هو عامر بن الطّفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامريّ. وهو ابن عمّ لبيد الشاعر. وكان فارس قيس، وكان أعور عقيمًا لا يولد له، ولم يعقب. انظر الشعر والشعراء322/1 .

فلأ بْغِينَّكُم قنًا و عَوَارِضًا   ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[1]

أي ليس هذا بمنزلة ماذهب من الأسماء المختصة على الظرف؛ لأن هذه أمكنة والكلاكل والصدور ليست كذلك والحمد لله .

(١) الكتاب 163/1، وشرح السيرافي 62/4، والنكت 394/1.

قائمة المصادر والمراجع

-حرف الألف

- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ، د محمد بن عمار بن مسعود درين ط 1، 1429هـ-2008م .
- الاختيارين، للأخفش الأصغر (ت315هـ)، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1404هـ.
- أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه الزيني، ومحمد خفاجي، مصطفى البابي الحلبي1373هـ- 1966م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، الرياض، ط 1، 1406هـ-1986م.
- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(911هـ)، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(911هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة .
- الأصول في النحو، لابن السراج ، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط3، 1417هـ- 1996م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر- بيروت،1415هـ-1995م .
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.

- اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام، تحقيق الدكتور:عبد الفتاح الحموز ، دار عمان ، ط1، 1406هـ-1986م
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، لعلي بن الحسين بن علي الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ط4، 1420هـ .
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1377هـ-1957م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 1428هـ-2007م.
- الأمالي لأبي علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية،ط2 1344هـ-1926م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ط1، 1424هـ
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ، لعلي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي، تحقيق د حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة –بيروت ،ط2، 1405هـ 1985م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودةمبروك محمد، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط1 ،2002م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- إيضاح شواهد الإيضاح ، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي دراسة وتحقيق:الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ،ط1، 1408 هـ - 987 م

- حرف الباء

-البداية النهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، ط1، 1419هـ-1998م.

-برنامج ابن جابر الوادي آشي، لشمس الدين محمد بن جابر التونسي، تحقيق الدكتور: محمد الحبيب الهيله، دار إحياء التراث الإسلامي، 1401هـ-1981م.

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط2، 1399هـ-1979م.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزابادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1421هـ-2000م.

- بحوث ومقالات في اللغة ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط 3، 1415،1995م .

- حرف التاء

- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية.

- تحفة القادم، لابن الأنبا، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، أعاد بناءه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي،ط 1، 1406هـ-1986م

- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ، ط1، 1419هـ،1420هـ،1421هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

- تعليق من أمالي ابن دريد، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: السيد مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافة والآداب بالكويت، ط1، 1401هـ-1984م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق الدكتور: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1415هـ-1995م.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط، 1420هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ-2007م.
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ودار القومية العربية ، القاهرة، 1384هـ. 1964م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1428هـ-2008م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، ط 2، 1401هـ-1981م.

- حرف الجيم

- الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 1405هـ-1985م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413هـ-1992م.

- حرف الحاء

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت 1417 هـ-1997 م .
- حروف المعاني والصفات ،، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم،تحقيق: علي توفيق الحمد،، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط1، 1984م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لعبد الله بن محمد بن السيد الطليوسي
-الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج بن الحسن صدر الدين أبو الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب بيروت.
- حماسة الخالديين المعروف بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، المؤلف: الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (المتوفى: نحو 380هـ) ، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (المتوفى: 371هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، 1995م .

-حرف الخاء

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ-1997م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1376هـ-1957م.

- حرف الدال

- دراسات في فقه اللغة ، للدكتور صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط 1، 1379هـ-1960م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ -1986م.

- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1427هـ-2006م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ،صنعه أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط2، 1418هـ-1998م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ-2005م.
- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب، دار صادر، بيروت، 1399هـ-1979م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1385هـ-1965م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.
- ديوان المتلمس الضُبَعِي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه : حسن كامل صيرفي ، جامعة الدول العربية معهد المخطوطات، 1390هـ-1970م.
- ديوان المعاني ،لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ)، دار الجيل – بيروت.
- ديوان النابغة الجعدي ، جمعة وحققه وشرحه الدكتور واضح الصمد، دار صادر- بيروت، ط1 1998م .
- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة ، بيروت، ط 2، 1426هـ-2005م.
- ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع وشرح وتحقيق: د محمد نبيل طرفي، دار صادر بيروت ط1، 2000م .
- ديوان الهذليين ، شعر أبي ذؤيب الهذلي ، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.1995م .

- حرف الزاي

- . الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1987م.

- حرف السين

- . سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م.
- . السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، تحقيق الدكتور: معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، ط1، 1419هـ-1998م.
- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، تحقيق خالد المطرفي . رسالة ماجستير.
- . سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري الأوني، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1354هـ-1936م.

- . سيبويه إمام النحاة ، تأليف : علي النجدي ناصف ، عالم الكتب ، المطبعة العثمانية بالدراسة . ط2
- . سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط1 1421هـ-2000م .

- حرف الشين

- . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1427هـ-2006م.
- . شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

-. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السِّيرَافِي، تحقيق الدكتور: محمد الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر1394 هـ – 1974 م.

- . شرح ألفية ابن مالك، للأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت .ط1، 1419هـ- 1998م .

- . شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م.

- . شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي ، الشرح الكبير الجزء الأول، تحقيق: صاحب أبوجناح.

- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي تحقيق غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط1، 1424هـ ، 2003م . دار الكتب العلمية – بيروت .

- . شرح ديوان جرير، تأليف: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي.

- . شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه أبو العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه،د: حنا نصر الحني، دار الكتاب العربي ، بيروت 1424هـ- 2004م.

- . شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق الدكتور: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.

- . شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ومعه شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395-1975م.

- . شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق الدكتور: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ-2004م.

- . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

- . شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، الجمهورية العراقية وزارة الاوقاف، 1397هـ- 1977م.
- . شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1، 1402هـ-1982م، (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).
- . شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور: محمد هاشم عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ج4، 1998م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، صححة وعلق عليه جماعة من العلماء ، إدارة الطباعة الأميرية .
- . شرح ديوان المتنبي ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة- بيروت.
- شعر عبدة بن الطبيب الدكتور يحي الجبوري ، دار التربية للنشر 1391هـ- 1971م .
- شعر هدبة بن الخشرم العذري، للدكتور يحي الجبوري،ط 2، 1406هـ ،- 1986 م دار القلم الكويت .
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1423هـ.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، للدكتور خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية ط2 ، 1409هـ .
- شرح كتاب سيبويه لعيسى بن علي الرماني (ت 384هـ)، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1415هـ.

- **حرف الصَّاد**

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، محمد علي بيضون، ط1 1418هـ-1997م .
- صلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق الدكتور: عبد السلام الهراس والشيخ: سعيد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب،1414هـ-1994م.

- **حرف الضَّاد**

- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، لإبراهيم محمد الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة-1421هـ-2000م .

- **حرف الظاء**

- الظرف المشبَّه بالمفعول به حقيقته، أحكامه، فوائده . للدكتور : مؤمن صبري غنام مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج18، ع37، 1427هـ

- **حرف العين**

- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1420هـ-1999م.

- **حرف الغين**

- غرائب التفسير وعجائب التأويل،لمحمود بن حمزة الكرماني المعروف بتاج القراء ، دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة.

- **حرف الفاء**

- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، للحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني ت430هـ .

- فقه اللغة وسر العربية، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، إحياء الثراث العربي ط1، 1422هـ-2002م.
- الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق المعروف بابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1417هـ-1997م.
- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت. ط1، 1414هـ .

- حرف الكاف

- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1412هـ-1992م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط3، 1402هـ-1416هـ.
- الكشف عن صاحب البسيط في النحو ،لحسن موسى الشاعر ، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة 20 - العددان 77-78 محرم - جمادى الآخرة 1408هـ/1988م
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي- بيروت – لبنان .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر ،ط1 1408 هـ - 1988 م

- حرف اللام

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ-1995م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ .
-

- حرف الميم

- مجالس العلماء، للزجاجي تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،ط2 ، 1403هـ القاهرة
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1420هـ-1995م .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1421،1هـ-2000م .
- المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ-1996م.
- مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط2، 1406هـ- 1986م .
- المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، دار الفكر دمشق سورية ، مطبوعات مركز جمعة الماجد .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1418هـ-1998م .
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمّان، ط1، 1424هـ-2004م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق مؤسسة الرسالة، شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب حموش، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2 ، 1405 هـ .
- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م.

- معاني القرآن، للفراء، تحقيق:أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح شلبي، دار المصرية للتأليف ، ط1.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
- معجم ديوان الأدب، لإسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مراجعة د: إبراهيم أنيس، دار الشعب للصحافة والنشر ، القاهرة،1424هـ -2003م .
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.
- معجم محدِّثي الذهبي، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتورة: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د.مازن المبارك/محمد علي حمد الله ، دار الفكر، دمشق،1985.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور: علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط1، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1426هـ-2005م.
- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1415هـ-1994م.

- المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ-1972م.
- المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ-1954م.
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق الدكتور: محمد محمد أمين، تقديم الدكتور: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م.

- حرف النون

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق الدكتور: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط 3، 1405هـ-1985م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مطبعة فضالة، المغرب، 1420هـ-1999م.

- حرف الهاء

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لج لال الدين ا لسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية- مصر.

- حرف الواو

- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ-2000م.
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972م.

الفَهَارِس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النَّبوية والآثار
- فهرس الأشعار والأرجاز
- فهرس الأعلام
- فهرس الموضوعات
- فهرس الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث النَّبوية والآثار

فهرس الأشعار والأرجاز

فهرس الأعلام

Abstract

Message Subject: (travel first to explain the book Sibawayh the yolk of the first door acts that are used are canceled, until the end of the section of the act replaces the other of the first and being on the name as being the name and focus already for that effect. Study and investigation.

This research consists of an introduction and two main sections: one for the study, and the other to investigate, then detailed indexes.

Provided include the importance of the subject and its scientific value, and the reasons for his choice, and previous studies, the research plan and the approach taken in the investigation.

The first section of this message: The study, which pave two seasons, The boot contains the first two sections: Sibawayh his life and its effects briefly. The second topic: the book and its scientific value, and the most important annotations briefly.

Chapter One: Abolfazl Qasim bin Ali bin Mohammed al-Saffar Batliusa and includes a translation of the author, and the second chapter include: achieving the name of the book and document representing the author, and the methodology commentator in this book, and assets grammatical relied upon, and evaluate the book, described the transcription-linear models of them.

Section II: The text investigator, and includes door acts that are used are canceled and the door of the question be the name which lifted; because you Tptdih to alert the listener then Tstvhm then the door of the commands and prohibitions and door lettering conducted the course of letters question, and characters from the commands and prohibitions and the door of the verb used in the name and the door of the verb replaces the other end of the first being the name as being on the name and focus to that effect already, then technical indexes, sources and references.

The goal of participating in the message directed to explain the values of the annotations book Sibawayh with Maeve of highlighting aware of the flags of Andalusia and Arab heritage service

فهرس المحتويات

فهرس الفهارس